

محمد عابد الجابري

مواقف

إضاعات وشهادات

من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق
قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد 16 يوليوز 1963

الحرم النبوي إلى صدور
أمر جلالته
هذا الأمر قد صدر في ١٠ من شهر ربيع الثاني
١٣٢٩ هـ الموافق ١٩١٠ م
بإمره الشريف محمد بن عبد العزيز

الرأى العام

1. **المادة 1:** يُعتمد هذا القانون.

اعتقال الاخوين البصري واليوسفي ومصادرة التحرير الى صدور امر جديد
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وجمعية المقاومة والتحرير يحتاجان وتهددان بالاستمرار

[illegible][illegible]

لاذ من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
ظروى لاحتلال الاخوين
محمد الحصري
وعبد الرحمن اليوسفي



المجلة الدولية لدراسات الطفولة

مواقف

إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

- مجموعة كتب صغيرة تصدر عند بداية الشهر وهي
صنفان :


صنف يشكل القسم الأول من المذكرات السياسية للمؤلف،
ويتناول الموضوعات التالية : تأسيس الاتحاد الوطني للقوات
الشعبية. اعتقال البصري واليوسفي وإقالة حكومة عبد الله إبراهيم
واندلاع الأزمة بين الاتحاد والحكم. مسألة الديمقراطية والحكم
الفردى، مشكلة «الحزب والنقابة»، حقائق عن المؤتمر الثانى وغربة
الشهيد المهدي الخ، الخ.


- الصنف الثانى يتناول قضايا فكرية وسيعلى عنها فى حينه.

الطبعة الأولى : أبريل 2002
رقم الإيداع القانوني : 2002 / 27
ردمد : 4939 - 1114
© الحقوق محفوظة للمؤلف

يمكن الاشتراك في هذه المجموعة. قيمة الاشتراك في 10 أعداد:
200 درهما (بما فيه أجر البريد)

عنوان المراسلة :
1 - زنقة أومفال، بولور - الدار البيضاء
فاكس : 85 10 50 (212-22)
البريد الإلكتروني : jabri@casanet.net.ma

الطبع ،  دار النشر المغربية
الديما 
@alima

التوزيع ،  الشبكة المغربية للإيقية للتوزيع والنشر والصحافة
سبريسر 
sApress

فهرس

- 1- مدخل: ذكريات في "التحرير".
البوليس و"الخبر"، والبخاري حاطب ل.....5
- 1- تجربة مؤسسة... 2- ضيق المكان... وكثافة الزمان! 3- الألفة التي تولد صداقة صامته... مع البوليس! 4- سر من أسرار المهنة.
5- تكرار المضايقات... يفتح أبوابا أخرى. 6- الإفلات من جحيم الاعتقال والتعذيب (- "تهريب" في "مولاي الشريف". - "الحاج" في الرباط. لعب التيرسي. كان وأخواتها- اغتيال عمر... 7- أخبارهم عندنا، ومن أعلى، الكواليس. 8- محاولات الاختراق البوليسي (- التربية العسكرية..؟) 9- البخاري حاطب ليل. جمع الغث والسمين. 10- جريدة "الرأي العام".
- 2- تقديم: واجهات المعركة في التحرير.....51
- 3- المقاومة فكرة وثورة.....55
- 4- مأساة المقاومين.....63
- 5- قصة اعتقال البصري واليوسفي!.....69
- 6- قمع المقاومين باسم المؤامرة على ولي العهد؟.....91
- 7- المؤامرة الكبرى لتصفية الاتحاد (إعدام مقاومين. شيخ لعرب.
"كديرة خادم مولاه" ! ومؤامرة 16 يوليوز 1963).....105

مواقف

كتاب شهري

تقرءون في إطار ملفات من الذاكرة السياسية :

- 1- الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. هل كانت انتفاضة 25 يناير خطأ؟
- 2- الاتحاد: من اندلاع الأزمة مع الحكم إلى قمة أوجها.
من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق.
- 3- بنية الحكم في المغرب، والصراع حول الاختيارات!
- 4- الديمقراطية في المغرب : من التأجيل إلى التزوير!
- 5- الحزب والنقابة: مشكل نظري وعملي!
- 6- الشهيد المهدي : الفكر والممارسة، الحضور والغربة!
- 7- المؤتمر الاستثنائي بين ما قبله وما بعده!
- 8- قضية الصحراء: من التفريط إلى الإنقاذ!
- 9- التناوب: ظروفه وآفاق المستقبل.
- 10- حوار: المنسي والمسكوت عنه!

للاشتراك في الأعداد العشرة: انظر البيانات في الصفحة الثانية

ذكريات في "التحرير"

البوليس و"الخبر"، والبخاري حاطب ليل!

1- تجربة مؤسسة...

كانت تجربتي في جريدة "التحرير" أغنى وأغلى شيء في حياتي. كانت بحق تجربة مؤسسة: ففيها دخلت النضال السياسي والصحفي من بابه الواسع. وبفضلها أصبحت معروفا من جميع الاتحاديين تقريبا، وأيضا من غير الاتحاديين، بما في ذلك "رجال الوقت". وفي "التحرير" صرت بالفعل، وسط قيادة الحزب، صديقا ورفيقا وأخا موضوع ثقة الجميع. وبممارسة الكتابة السياسية في التحرير، على أساس "الخبر" الذي يأتي به من زودته و"من لم تزود"، تعلمت كيف أكتب وأنتبه، في الوقت نفسه، إلى القراءات الممكنة لما أكتب. وبفضل هذا النوع من الممارسة استطعت أن أكتب أقوى كتابة وأعنفها ولكن دون أن يجد "القراء" المختصون في قراءة النوايا سبيلا إلى اتهامي بشيء،

ودون أن يتسبب ما كتبت في حجز أو توقيف! والقصة كانت كما يلي:

2- ضيق المكان... وكثافة الزمان...!

كان مقر هذه الجريدة في مطبعة أمبريجيما الكائنة بزقة لاكارون رقم 46، على امتداد الشارع الذي يصل سينما شهرزاد بعين البرجة وقريبا من شارع ابن تاشفين، بالدار البيضاء. كانت هذه المطبعة في الأصل في ملك إحدى النقابات الفرنسية كشركة مساهمة. وقد أهدتها للنقابيين المغاربة وكان للأخ عبد الرحمان اليوسفي فيها أسهما، بوصفه من العاملين في الحقل العمالي، إلى جانب آخرين من قادة الحركة العمالية المغربية، وكان الأخ اليوسفي وآخرون قد سلموا أسهمهم للاتحاد المغربي للشغل، فأصبحت كلها ملكا لهذا الأخير.

كانت مطبعة متواضعة: في الطابق الأرضي منها آلة سحب الصحف من النوع القديم، وإلى جانبها الورق وغيره مما يدخل في عملية السحب. على يمين الداخل إلى المطبعة، قرب الباب مباشرة، سلم يقع في منتصفه مكتب مدير المطبعة وكان فرنسيا يدعى كالفون. أما المكلف بالاتصال به من قيادة الاتحاد المغربي للشغل فكان المرحوم التيباري، وقد حل محله فيما بعد. وعند نهاية السلم إلى أعلى، على اليمين، كان مكتب جريدة "لافنكارد" الأسبوعية الفرنسية التي كان يصدرها الاتحاد المغربي للشغل، وهي قاعة واسعة من نحو أربعة أمتار على ثمانية. وإلى اليسار

كانت قاعة مماثلة خاصة بجريدة "الطلیعة" الأسبوعية العربية لسان الاتحاد المغربي للشغل. وبجانب هذه القاعة على اليسار، دائما، كانت هناك مساحة فارغة وزعت إلى أربع غرف صغيرة من مترين على ثلاثة، أعدت كمكاتب لجريدة "التحرير". كانت الغرفة الأولى لمحرر الأخبار (عبد السلام البوسرغيني أساسا، يستمع إلى الإذاعات ويترجم من وكالة الأخبار الفرنسية "فرانس بريس"، إذ لم تكن وكالة المغرب العربي للأنباء قد ظهرت للوجود بعد). أما الغرفة الثانية فكانت لمحري المراسلات الداخلية والمصححين (كانا اثنين سنتي 1959-1960 وهما مصطفى العماري وإبراهيم كامل، ونادرا ما ينضاف إليهما ثالث)، والغرفة الثالثة للمحررين (مكتب المرحوم باهي خلال السنتين المذكورتين، وكان مختصا بالسياسة الدولية وحركات التحرر الإفريقية). والغرفة الأخيرة وتقع في نهاية الشريط وبنفس حجم الغرف الأخرى (مترين على ثلاثة) كانت مكتبا لسكرتير التحرير كاتب هذه السطور. أما رئيس التحرير عبد الرحمان اليوسفي فلم يكن له في تلك الفترة مكتب خاص، فكان يجلس مع سكرتير التحرير أو في غرفة التحرير إذا كانت فارغة. أما مدير الجريدة محمد البصري فكان ينزل "ضيفا" على مكتب سكرتير التحرير حين يزور الجريدة مرة في اليوم أو في يومين حسب ظروفه. وكذلك الشأن بالنسبة للشهيد المهدي. ولم يحصل الأخ رئيس التحرير على مكتب خاص به إلا عندما انتقل مكتب تحرير جريدة الطلیعة إلى برصة الشغل. وبطبيعة الحال لم تكن هناك، لا في

مكتب رئيس التحرير عندما أصبح له مكتب ولا في المكاتب الأخرى، أرائك ولا "فوطويات"، وإنما كراسي حديدية صلبة أو خشبية قديمة تتمايل بالجالس عليها.

وإنما كان مكتب سكرتير التحرير في آخر الشريط لأنه من هذا الموقع كان يطل مباشرة على آلات الرقن (اللينوتيب) وطاولة التصفيف، والكل كان يتم على الرصاص. فكان على سكرتير التحرير أن يقف مع مصففي المواد على صفحات الجريدة يرتب مواد كل صفحة حسب الأولوية والأهمية ونوع القراءة التي يمكن أن يقرأ بها الخبر أو التعليق بناء على عنوانه وموقعه من الجريدة ومن الصفحة. هذا إضافة إلى الكتابة باستمرار: كتابة التعاليق، مراجعة الأخبار والمراسلات الخ. وعلى الجانب الأيمن من آلات الرقن وطاولة التصفيف كانت آلة الضغط التي تدخل فيها الصفحات المنظمة المنتهية، وكلها أسطر من الرصاص، لتنقش على ورق خاص ثم لتركب بعد ذلك في آلة السحب.

ولم تكن الغرفة الخاصة بسكرتير التحرير تخلو من زوار من المسؤولين الاتحاديين ومن غيرهم، فكان العمل، بما فيه الكتابة والهاتف والزيارات، يتم في زمن مكثف إلى أقصى حد. وكانت انعكاسات هذا الزمن المكثف على الأعصاب تتم لحظيا وبشكل مباشر. ونظرا لقدم آلات الرقن وعدم كفايتها، ونظرا لطول عملية الطبع، ونظرا لكون جميع مواد الجريدة كانت تكتب بالخط اليدوي إذ لم تكن هناك أية آلة كاتبة في أي مكتب، ولا في المطبعة كلها باستثناء واحدة قديمة عند مديرها، ونظرا...

ونظرا، فقد كان على سكرتير التحرير، أن يحضر إلى مقر الجريدة حوالي التاسعة صباحا ليعود إلى منزله في الثانية عشرة والنصف للغداء، ثم ليرجع توا إلى مقر الجريدة في الثانية بعد الظهر ليستمر في العمل إلى العاشرة أو الحادية عشر ليلا. وإذا هو رغب في انتظار طبع الجريدة وأخذ نسخة منها معه فقد كان عليه أن ينتظر حتى بعد منتصف الليل. هذا إذا لم تصب آلة السحب بعطب، الشيء الذي كان يحدث باستمرار. وقد يستلزم إصلاح العطب أحيانا ما يفوق الساعة والساعتين. وفي هذه الحالة كان لابد من اغتنام الفرصة لمواصلة تهييء مواد العدد الموالي. هكذا كانت تتم الأمور في السنة الأولى من عمر "التحرير" "والرأي العام" التي حلت محلها كما سنبين ذلك في حينه. ومع مرور الوقت وتراكم التجربة استطعنا أن نجعل عملية السحب تتم في الثامنة مساء مما مكننا من إدراك وسائل المواصلات: القطار والحافلات لإرسال الجريدة إلى المدن الأخرى⁽¹⁾.

3- الألفة التي تولد صداقة صامته... مع البوليس!

أما في الدار البيضاء فقد كان الباعة المتجولون الخاصون بالتحرير يرابطون على باب المطبعة، ابتداء من الساعة أي قبل طبعها بأكثر من ساعتين. وكانوا يتنافسون، ولكن أيضا كانوا متضامنين خصوصا

- نشير هنا إلى أن المدير الإداري للتحرير هو المناضل الأخ عبد الحي الشامي وكان مكتبه بمقر الكتابة العامة. وهو من العناصر المهمة في افتتاح 25 يناير، فقد كان على صلة بالشهيد المهدي كما كان مفتشا لحزب الاستقلال بالدار البيضاء.

عندما تكون الجريدة تحت الرقابة البوليسية، فكانوا يلعبون "الغبارة" مع رجال البوليس السري، الذي لم يكن سريا إلا بالاسم لأن حضوره الدائم أمام باب المطبعة وبجوارها قد جعلهم يتصرفون من غير سرية. وفي أيام خضوع التحرير للرقابة المباشرة، بعد نشر مقال أو خبر يخز السلطات وخزا، كانت المطبعة تحاصر بسيارة رجال الشرطة الرسميين، فرقة "السيمي" في الغالب، لمنع الجريدة من الخروج، إلى أن تعود الشرطة السرية برخصة "الخروج". كانت هذه الأخيرة تذهب بأعداد منها إلى إدارة الأمن بالبيضاء، ومن هناك تقرأ بالهاتف على مسامع الذين يهمهم الأمر في الرباط، ثم بعد "المشاورة"، التي قد تطول ساعات، يأتي الإذن بالسماح بالصدور أو بالحجز، يحمله شفويا البوليس السري دائما، وكثيرا ما كان الحجز يتم بدون إخبار، وإنما هو استمرار منع خروج العدد من المطبعة طول النهار!

فإذا صدر الأمر بالصدور عدنا في اليوم التالي لإصدار العدد الجديد. أما إذا صدر الأمر بحجز العدد فموقفنا كان يختلف باختلاف ظروف الصراع وحدته. فإذا كان الصراع غير مشدد سحبنا الخبر أو التعليق الذي نعرف سلفا أنه سبب الحجز. أما إذا كان الصراع في أوجه فكنا نصدر في اليوم التالي العدد المحجوز نفسه مع تغيير التاريخ وبعض الأخبار الدولية فقط. أما الخبر أو التعليق الذي كان سبب الحجز فنتركه في مكانه كما هو. وقد يحجز العدد من جديد مرة أخرى أو أكثر من مرة. حتى إذا شاع الخبر أو التعليق عن طريق الأعداد المهربة أو راديو المدينة صرفنا النظر عن الموضوع.

لم تكن الشرطة تخبرنا أبدا بسبب الأمر بالحجز، ولربما لم تكن هي نفسها تعرف، ولكننا كنا نحن نعرف "خروب بلادنا"، وأخبار الحاكمين كانت عندنا ربما بنفس الدرجة التي كانت أخبارنا عندهم، وأحيانا كنا نتفوق عليهم، فكنا نفاجئهم ولم يكونوا يفاجئوننا. وفي الغالب كنا نتوقع الحجز قبل وقوعه، وأحيانا كنا نعرف أن خبرا ما أو تعليقا ما كان سيحمل المسئولين على حجز العدد حتما، ومع ذلك كنا ندرج الخبر أو التعليق، عندما يكون الهدف مواجهتهم بالحقيقة التي نعرف أنهم يتسترون عليها.

4- سر من أسرار المهنة...

وهنا لا بأس من أن أفشي هنا سرا من "أسرار المهنة" ظل لحد الآن غائبا على الجميع باستثناء الشهيد المهدي والأخ البصري. كان الشهيد يزورنا باستمرار، مرتين أو ثلاثا أو أكثر، في الأسبوع. وكان يقصد مباشرة غرفة سكرتير التحرير بعد تحية أو دردشة مع هذا أو ذاك ممن يصادفهم في طريقه من المحررين وغيرهم. وذات يوم ونحن نتحدث في أمر من أمور الساعة قال لي قبل أن يغادر: "هل تكلم معك الفقيه؟" (والمقصود "في أمر خاص"). قلت لا! قال: "سيكلمك اليوم أو غدا"، فهمت!

فعلا، في صباح اليوم التالي زارنا الفقيه كعادته وجلس عندي ندرش ثم قال: "هناك معلومات تردنا من كل جهة عن الحكم وأجهزته، ما يقولون وما يفكرون فيه الخ. وهذه المعلومات تحتاج إلى شخص يتولى مركزتها وغربلتها وتكوين الرأي حولها.

وأنت هنا في الجريدة مؤهل لذلك. أولا لأن الجميع يعرفك ويشق
فيك. ثانيا لأن الاتصال بك في الجريدة لا يثير الشبهة، لأنك
تستقبل الجميع بحكم مركزك في الجريدة. وأيضا فأنت أول من
سيستفيد من المعلومات في توجيه الجريدة وفي كتابة الافتتاحيات
والتعليق الخ". قلت: "لا مانع عندي". قال: "إذن ستبقى على
اتصال دائم بفلان وفلان الخ، يأتون إليك هنا أو في أي مكان،
وعليك أنت أن تبحث عن مصادر أخرى، وسأكون على اتصال
بك كالعادة". ثم أضاف قائلا: "هناك شيء آخر. يقول المهدي
إن شخصا يريد "التواصل"، والمهدي يقترحك وها هو اسمه
وعنوانه".

كان ذلك في صيف عام 1959. ومنذ ذلك الوقت وأنا أقوم
بالمهمة المطلوبة، وقد واصلت القيام بها تلقائيا ودون تكليف
جديد... وهكذا توطدت علاقتي الخاصة ليس بالأخ الفقيه والأخ
عبد الرحمان والشهيد المهدي بل أيضا بالأخ عبد الرحيم حين
تولى قيادة الاتحاد خصوصا منذ 1972، فكان رحمه الله لا يقطع
أمرا في مجال القرارات السياسية إلا بعد سماع رأيي وما عندي.

كان من نتيجة ذلك أن ارتفعت علاقتي بهؤلاء القادة إلى
مستوى مستقل عن علاقة التواجد في هيئة من الهيئات المسئولة
في الحزب. وصار سيان عندي أن أكون عضوا رسميا في هذه
الهيئة أو تلك أو لا أكون، خصوصا ولم تكن تحركني في وقت
من الأوقات طموحات شخصية.

أغلق هذا القوس الآن وأعود إلى ذكريات في "التحرير"
لنواصل الحديث عن علاقة البوليس بنا وعلاقتنا به.

5- تكرار المضايقات ... يفتح أبوابا أخرى

كان البوليس مرابطا باستمرار على أبواب المطبعة أو قريبا منها، يراقب الجريدة و"الداخل والخارج"، ولم يكن ذلك مما يعرقل عملنا. لكن كانت هناك رقابة من نوع آخر كانت توتر أعصابنا، وهي التي كانت تتم على التليفون. لم تكن تقنيات المراقبة على الهاتف متطورة كما هي اليوم، بل كانت بدائية بحيث تشعر وأنت تتكلم أن هناك من يقتسم معك الخط، وأحيانا يأخذ منه حصة الأسد، ويتركك أنت ومكلمك تصيحان "آلو... آلو". كنا نغضب ونحتج أثناء المكالمات على هذه المضايقات الخشنة فنخاطب "المراقب": "لقد بالغت، وأغلقت البزبوز كله" (الزنبور، الحنفية). ولكن هذا لم يكن ينفع. وذات مرة قررنا أن ننصب لهم "مصيدة"، وذلك بأن نطلب بالهاتف من المداوم في مقر الحزب وثيقة ما، وكان الأمر يتعلق بوثيقة عادية، سبق أن وزعت. أخبرناه بالهاتف أننا سنبعث إليه من سيأتي ليأخذها. أبطأنا قليلا ثم أرسلنا المكلف بنقل الرسائل من وإلى الجريدة. فلما وصل تعجب المداوم وقال له: لقد جاء قبلك شخص فأخذ السخرة. ولما عد إلينا بالخبر تيقنا أنهم وقعوا في "المصيدة" ففضحنا القصة على صفحات الجريدة في اليوم التالي وكانت نكتة وكانت مسخرة. وكان لها مردود فقد

خفت حصة المراقب على الهاتف وصار يأخذ من "البزبوز" حصة "معقولة".

كانت هناك مضايقات عديدة للمحررين والعمال، خارج المطبعة وبعيدا عنها. ولكن ذلك لم يكن ينال منا شيئا بل لقد أصبح أمرا عاديا. كان كل شخص يحكي لزملائه في الجريدة ما جرى له من "مطاردات" و"مغامرات" مع البوليس. كان هناك نوعان من المعاملة : المتابعة والمراقبة "من بعيد" للمسئولين عن الجريدة، بما فيهم سكرتير التحرير، والمطاردة والاستفزاز والتخويف بالنسبة للمحررين والعمال والباعة المتجولين وأيضا للزوار.

وبالنسبة لي لم يحدث قط أن تطاول علي شرطي سري أو علني، بل بالعكس كنت أحس أنني أحظى بنوع من الاحترام خاص، قريب من ذلك الذي كان يحظى به الأخ اليوسفي. أما احترامهم للأخ عبد الرحمن فهذا ما يفرض نفسه على جميع من تعامل معه. وأما احترام معظمهم لي شخصا فيرجع في جزء منه إلى أن كثيرين منهم درسوا علي في الابتدائي هم أو بعض أقاربهم، كما يرجع إلى وضعي في الجريدة وتجنبي الاستفزاز، وأيضا كنتيجة من نتائج المهمة التي كلفت بها والتي تكلمت عنها أعلاه. فعندما يعرف الإنسان "الطريق" جيدا فقلما يخطئ السير والتصرف.

من مظاهر "الاحترام" في سلوك البوليس معي أتذكر الآن الوقائع التالية:

- كانوا يراقبون باستمرار تحركي من الجريدة إلى المنزل، والعكس. وكنت أرتاح لذلك لأنني كثيرا ما كنت أتأخر في مقر الجريدة إلى الواحدة ليلا والطرق فارغة، فكانت سيارة البوليس هي وحدها التي تتحرك ورائي وكنت أراقبهم في المرآة، فكانت "مرافقا" مداوما، في خلوة الطريق! وذات يوم خطر لي أن أمتحن مراقبتهم. كان الوقت حوالي الواحدة ليلا: أوقفت سيارتي فجأة على جانب الطريق. فاضطرت سيارة البوليس إلى متابعة سيرها. أما أنا فقد رجعت إلى الوراء قليلا وسلكت طريقا آخر إلى منزلي. فلما وصلت وجدت سيارة البوليس تنتظرني أمام الباب، وكنت أسكن مع العائلة في ساحة السراغنة يومئذ. فلما نزلت من سيارتي تقدم إلي أحدهم وقال: "ياك لا بأس! هل توقفت بك السيارة؟". فضحكت. وقال: "يجب أن تأخذ هذه "المتابعة" كحراسة شخصية لك". ثم قال كلاما غليظا "فيهم"، أعني في رؤسائه.

- عندما كانت الرقابة شديدة على الفقيه البصري إلى درجة الإزعاج المتعمد، وعندما علمنا أنه أصبح مستهدفا بحادثة سيارة أو ما أشبه، اضطر إلى الدخول في شبه سرية، لا يتحرك منفردا. كان يزورنا خفية في مقر الجريدة. وكان البوليس في باب المطبعة يراقب "الداخل والخارج"، فكانوا يُفاجئون بالأخ البصري يدخل، ولا يعرفون من أين أتى ولا كيف أتى! وكثيرا ما كان يخرج وهم يراقبون لساعات، ليكتشفوا أنه خرج دون أن يلاحظوا كيف! وكثيرا ما يحدث أن يضطر مرافقه لمغادرة مقر

الجريدة لغرض يهمله فيبقى هو منشغلا في استقبالاته، حتى إذا انتهى طلب مني أن أوصله إلى المكان المرغوب.

خرجنا ذات يوم سوية وركبنا سيارتي وكانت بجانب سيارة البوليس. كان علي أن أوصل الأخ البصري إلى المكان الذي يريد (كان اتجاها في تلك المرة إلى شارع غاندي). وهكذا فبمجرد ما ركبنا تبعتنا سيارة بوليس سري ملتصقة بنا. والأخ البصري بجانبني ينظر في المرآة يراقب تتبعهم لنا. وفي وقت من الأوقات قال لي: "هؤلاء وقحون! أوقف السيارة لأنزل إليهم" ! قلت له: " لا عليك"، سأدير الأمر". فعلا بعد بضع دقائق، ونحن في شارع إبراهيم الروداني، قمت بالتفاف سريعة ودخلت في زقاق من أزقة حي "المعاريف" فتبعوني ولكن مع فاصل مكثني من الاختفاء عن أنظارهم باللف والدوران مع أزقة الحي يمينا وشمالا إلى أن خرجت من جديد إلى نفس الشارع وتابعتنا طريقنا بهدوء إلى شارع غاندي. وعندما عدت إلى مقر الجريدة وجدتهم على باب المطبعة قابعين في سيارتهم، فصاح أحدهم موجهها الكلام إلي: "عملتها بنا اليوم ولكن المرة الأخرى لن تفلت". ضحكنا وضحكوا! ودخلت مقر الجريدة مبتسما.

6- الإفلات من جحيم الاعتقال والتعذيب

هذا النوع من "القرب" مع رجال الشرطة الذين كانوا مكلفين بمراقبة الجريدة وأهلها، نشأ عنه نوع خاص من الألفة بيننا وبينهم. ألفة صامتة. هم يعرفون أسماءنا ونحن نعرف أسماءهم.

ومع أنهم كانوا يتناوبون فإن تكرار العملية يوميا قد هتك كل الأقنعة. فكان لابد أن يتطور الأمر إلى تبادل التحية، ولو بحركة الرأس. وبالنسبة لي ازداد احترامهم عندما لاحظوا عدم اكتراشي بوجودهم وعدم الدخول معهم في أي نوع من الاستفزاز، وأيضا عندما لاحظوا تفهمي لطبيعة مهمتهم وأنهم مجرد منفذين الخ. ومثل هذا السلوك إزاء رجل الشرطة هو أقرب مسافة إلى قلبه واحترامه. فإذا كنت ترى الشخص صباح مساء ويراك، فمع طول المدة يصعب عليك أن تسيء إليه، بل كثيرا ما تتصرف وكأنه صديق لك. هذا النوع من العلاقة/الألفة هو الذي مكنتني من الإفلات من كثير مما تعرض له الأخوة المناضلون في مراكز الشرطة العلنية والسرية. وهذه أمثلة:

- تهريب في "مولاي الشريف"

في يوليو 1963 تعرض الاتحاد لمؤامرة كبرى سأحدث عنها في الكتيب الذي سأخصصه لمسألة الديمقراطية والحكم الفردي، لذلك سأقتصر هنا على ما يخص "ذكريات مع التحرير". كنا نتلقى أخبارا عما يدبر لنا، كنا نعرف التفاصيل تقريبا. ولهذا السبب تم إقناع الشهيد المهدي بمغادرة المغرب حتى يفلت من الاعتقال ويقوم بما يجب خارج المغرب حين تنفيذ المؤامرة التي كانت تدبر ضد الاتحاد. أضف إلى ذلك كونه كان مستهدفا بإصرار، فقد تعرض لمحاولة اغتيال بالسيارة قبل ذلك بأقل من سنة، كما سنشرح في الكتيب الذي سنخصصه له. ولم يقتنع

الشهيد بالمغادرة إلا بصعوبة. وفي النهاية غادر المغرب يوم 15 جوان 1963، وقد زارنا وودعنا قبل يومين من ذلك التاريخ، ولم يعد قط!

كنت في ذلك الوقت قد انتسبت للتعليم من جديد وكان الأخ محمد بنعلال الصديقي (المحامي) هو الذي تولى بعدي مهمة سكرتارية التحرير. ومع ذلك فقد كنت أحضر يوميا لمقر الجريدة خارج ساعات العمل في المدرسة⁽¹⁾ وأثناء العطل، أساعد في كتابة التعليقات وإبداء الرأي الخ. وفي يوم 10 يوليوز 1963 وقفت أنا والأخ عبد الرحمان في مكتب سكرتير التحرير نتبادل الخبر والتعليق، والأخ الصديقي مشغول مع العمال في تصفيف مواد العدد الجديد. قال لي الأخ عبد الرحمان وهو يريد إخباري - "ما رأيك؟ هل تعتقد أنهم سيجمعوننا يوم 16 يوليوز عند انعقاد اللجنة المركزية". قلت أرجح ذلك!

وفي يوم 15 يوليوز كان قد تأكد لدينا أننا سنعتقل، وكانت وصلتنا تفاصيل عن المؤامرة المدبرة ضد الاتحاد. حاولت إقناع الأخ الصديقي بعدم الذهاب إلى مقر الاتحاد والبقاء في الجريدة على أن أتكفل أنا بكتابة التقرير الصحفي، فامتنع وأصر على حضور أعمال اللجنة المركزية. لم أستطع أن أخبره بأننا سنعتقل وأن اعتقاله سيترك فراغا في الجريدة لا يعوض. وربما كان يعلم

1 - كنت مديرا لثانوية البلدية للبنات التي أنشأها المجلس البلدي الاتحادي هي وثانوية عبد الكريم لحلو التي كان يديرها آنذاك المرحوم عبد القادر الصحراوي.

هو كذلك ! المهم أنه أصر على أن يحضر اجتماع اللجنة المركزية وكان موضوعه اتخاذ القرار بالمشاركة أو عدمها في الانتخابات البلدية التي كانت على الأبواب. أما الأخ المرحوم باهي فكان قد غادر إلى الجزائر قبل ذلك بنحو سنة، حيث كان مراسلا للتحرير.

كان المهدي غائبا كما قلنا وكان البصري في حالة سرية ولم يكن على الساحة من أعضاء الكتابة العامة غير الأخ عبد الرحيم والأخ عبد الرحمان الذي ترأس الاجتماع. انعقد الاجتماع بمقر الكتابة العامة للاتحاد الذي كان بأحد طوابق عمارة بشارع علال بن عبد الله. ولم يمر وقت قصير على بداية الاجتماع حتى وصلنا الخبر من الحارس بأسفل العمارة بأن عددا هائلا من البوليس يطوقنا. كان الأخ الصديقي حاضرا وبقيت الجريدة بدون مسئول. وتبادلنا الخبر والتعليق كالعادة أنا والأخ عبد الرحمان وقال: "حاول أنت أن تغلت. الجريدة بقيت بدون رأس". فكرت في الأمر. المصعد مطوق من أسفل هو والسلام. فلم يبق إلا السطح. صعدت خلسة أتفحص الأمر! كان بابه مغلقا. دفعته بيدي فإذا بخمسة من رجال الشرطة السريين : أربعة موزعين على زوايا السطح في مواجهة مع الجيران. والخامس رئيسهم خلف الباب. ومن حسن حظي أن هذا الضابط كان من بين ضباط الشرطة الذين كانوا يراقبون مقر الجريدة وكان أحد أولئك الذي قامت بيننا وبينهم ألفة صامتة. فلما رفعت بصري إليه وهو خلف الباب غمزني، فرجعت لتوي إلى مقر الاجتماع وأخبرت الأخ

عبد الرحمان بالأمر، فقررنا أن أبقى، إذ لا أمل في الإفلات. لم نكن قلقين فلقد كنا على يقين من فشل المؤامرة بعد أن لبس صحفيان أجنيبيان دعوة الأخ عبد الرحمان للحضور معنا في مكان الاجتماع. وكان المقصود من ذلك وضعهما موضع الشهود. فقد تسربت إلينا معلومات تفيد أن من أساسيات المؤامرة المدبرة ضد الاتحاد ادعاء اكتشاف السلاح أسفل البناية وأن الغرض من الاجتماع كان توزيع السلاح! خطة بليدة! ولكن هكذا كان تخطيط الجهاز "الأمني" المكلف بترتيب المشهد.

تم الاجتماع في هدوء تام، ونوقشت المسائل المدرجة في جدول الأعمال وعلى رأسها اتخاذ القرار بالمشاركة أو عدمها في الانتخابات البلدية والقروية الثانية التي كانت على الأبواب. فكان القرار بعدم المشاركة وسحب الترشيحات، أصدرت اللجنة المركزية بلاغا قويا في مستوى عنف المرحلة سنعرض له في الكتيب الذي سنخصصه للمسألة الديمقراطية. وحوالي الثامنة والنصف مساء حاصرت الشرطة مقر الحزب واعتقلت جميع من كان حاضرا بما في ذلك الصحفيان الأجنيبيان (أطلق سراحهما بعد ذلك) وبعض الإخوة من المناضلين الذين كانوا في زيارة عادية لمقر الحزب.

نقل الجميع إلى الكوميسارية المركزية بالدار البيضاء في شارع إبراهيم الروداني، وقد وصلناها حوالي التاسعة والنصف وكان عددنا نحو 105. أما الأخ عبد الرحيم فقد أطلق سراحه، وأما الأخ اليوسفي فقد نقل إلى مصحة الكوميسارية. وقد علمنا ذلك

بعد دقائق من بعض الحراس. أما الباقي فقد أدخل كله إلى قاعة في الطابق الأرضي كانت أشبه بغرفة الدرس كان يجتمع فيها رجال الشرطة للتدريب أو أخذ التعليمات الخ .

كانت غرفة واسعة، ومع ذلك فقد كنا ننام على أرضها في شيء من الازدحام. غير أن إقامتنا هناك كانت أشبه بالإقامة في شبه مخيم، بدون أذى يذكر لولا التوتر الخفي أو الظاهر الذي ينتاب الإنسان في مثل هذا الوضع. وقد ازداد التوتر والترقب عندما بدأت عملية الانتقال. فابتداء من اليوم الثالث إذا لم تخني الذاكرة- أخذت فرق من الشرطة السرية تطل علينا كل مساء حوالي الرابعة أو الخامسة لتنادي بأسماء بعض المناضلين ابتداء من القياديين. وقد علمنا من الحراس أنهم ينقلون إلى مركز الشرطة "القضائية" بدرب مولاي الشريف وكان معروفا كمركز للتعذيب.

كنت منذ أول يوم قد اخترت كمقر لي استلقي فيه باستمرار بوابة نافذة عريضة جنب باب القاعة التي كنا محتجزين فيها. وقد اخترت هذا الموقع الاستراتيجي قصدا، لأنه لم يكن يفصلني فيه عن كراسي حراسنا من شرطة "السيمي"، سوى نحو ذراع. كنت قد ألفت الشرطة العلنية والسرية فكنت أتعامل معها بصورة عادية بدون تشنج ولا استفزاز بل وحتى بدون توقع السوء. من هذا الموقع إذن كنت أسمع ما يقوله الحراس وما يقال خارج القاعة. وكان الذين يعرفونني منهم يتكلم إلى صاحبه بما يزودني بـ "الخبر". والأهم من ذلك أن هذا الموقع كان يمكنني من طلب الذهاب إلى المرحاض عندما يكون دور المرافق أحد

معارفي. فكان يذهب معي حارسا إلى المرحاض. فأدخل إلى
المحل الذي تقضى فيه الحاجة دون أن تكون لدي "حاجة" -
ويقف هو وراء الباب حارسا وفي الوقت نفسه يلقي إلي
بـ "الخبر": ما يقال في الكوميسارية وما يقال على أمواج الإذاعة.
ومن الأخبار التي آلمتني جدا خبر اعتقال الأخ محمد البصري
الذي كان قبلها في حالة اختفاء. سمعت باعتقاله في اليوم الثالث
أو الرابع من اعتقالنا. وأكثر من ذلك تمكنت من خلال هذا النوع
من الحراسة من إرسال رسائل الطمأنينة إلى زوجتي، شفوية أو
مكتوبة.

كان من بين المعتقلين سمى وقريبي محمد الجابري
(بوزيان)، وكان في مجرد زيارة لمقر الحزب كعادته فجمع معنا.
وفي اليوم الخامس من ابتداء الفرز، حينما حان وقت النداء،
أصاب الجميع، كما كان يحدث كل يوم، وجوم وتوتر. الكل
يترقب ليعرف هل جاء دوره لينقل إلى جهنم "مولاي الشريف".
كان الجميع مستلقيا على الأرض يغالب التوتر وينتظر
"المنادين". كنت مستلقيا هذه المرة وسط القاعة وبجانبني الأخ
بوزيان حينما جاء زبانية "درب مولاي الشريف" لينادوا على
ثلاثة أو أربعة أسماء، منهم اسم "الجابري محمد"، وبمنظرة
خاطفة تبين لي أنهم غرباء عن الدار البيضاء ولا يعرفون
الأشخاص فقلت للأخ بوزيان: "اذهب أنت"، وكان يئن من ألم
في بطنه، ففهم. قام مسرعا وخرج مع الذين نودي عليهم،
والتفت أحد حراسنا جانبا كمن غلبه الضحك، فقد فهم العملية،

وكان يعرفني ويعرف الأخ بوزين! وعندما وصل مركز التعذيب بمولاي الشريف اشتد عليه الألم وأصيب بشبه إغماء (أو اصطنعه)، فنقلوه إلى المستشفى وبقي هناك مدة فقلت من التعذيب.

ومر أسبوعان تقريبا قبل أن يأتوا لينادوا مرة أخرى على "الجابري". ذهبت مع "الوفد" معصوب العينين داخل سيارة للشرطة مسيجة. وصلنا "مولاي الشريف" والساعة حوالي التاسعة. سعدنا السلم، ودخلنا. وكان أول منظر واجهني هو منظر أشخاص ممدودين على جنبات الممر الذي يفصل بين الغرف، كانت أرجلهم وأيديهم معصبة عليها آثار الدم. وهم في حالة من الوهن والضعف شديد. تبينت فيهم الأخ عبد الواحد الراضي معصوب الرجلين، وقريبا منه الأخ مصطفى عمار معصوب اليد، وآخرين كانت وجوههم إلى جهة الجدار. نظر إلي الأخوان الراضي وعمار نظرة إشفاق، وأنا مقتاد إلى الغرفة الأخيرة على اليمين.

كانت الغرفة الخالية من كل شيء سوى بقايا حصير. وسرعان ما عرفت أنها غرفة انتظار الدور للانتقال إلى غرف التعذيب. وسط الممر. لقد وجدت فيها رجلا مسنا من البادية لا أعتقد أنه كانت له علاقة بالاتحاد ولا أنه كان ينتمي إلى الإطار الذي فيه اعتقلنا. وبعد نحو نصف ساعة من دخولي الغرفة نودي على الرجل. وأدخل إحدى غرف الاستنطاق والتعذيب وبات المسكين الليل كله وهو يصيح من شدة التعذيب، ولم أره بعد ذلك. وفي الصباح طلبت الذهاب إلى المرحاض فلما سمح لي

بالخروج مع حارس وجدت الإخوان ما يزالون في أماكنهم. فنظر إلي الراضي مستفسرا، فأشرت إليه "لست أن"، فتنفس الصعداء لأنه كان هو والإخوة الذين باتوا في المرر يعتقدون أن الذي كان يعذب ويصيح هو أنا.

بقيت في تلك الغرفة أياما، وكانت شدة الاستنطاق والتعذيب قد خفت. وذات ليلة حوالي التاسعة ليلا نودي علي وأدخلت غرفة التعذيب فوجدت فيها خمسة من رجال الشرطة السريين المكلفين بالاستنطاق والتعذيب. استبشرت خيرا لما تبينت فيهم ثلاثة أعرفهم ويعرفونني من خلال عمليات مراقبة الجريدة وحجزها، كان رئيسهم ضابط شرطة معروف يتردد علينا كثيرا وكان اسمه علي كل لسان، وكان الضابط الذي يليه مرتبة هو المرحوم المعروف بـ "المتنبي"، وكان من قدماء المقاومين. وكانت له حسابات -ربما- مع بعض المقاومين، فكان شديدا عليهم. أما موقفه معي فكان مختلفا. كان يعرفني ويعرف كثيرا من الفجيجيين، وكان بعضهم قد ساعدوه أيام المقاومة على الفرار من وجدة إلى المنطقة الشمالية، وذلك عندما افتضح أمره للسلطات الفرنسية في الدار البيضاء كواحد من منفذي عمليات المقاومة. وقد بقي يتذكر دائما هذا "الجميل"، فكان يحرص على اعتباره في علاقته مع الفجيجيين عامة.

المهم أنني عندما دخلت غرفة الاستنطاق والتعذيب بدأ الشرطيان المكلفان بالتعذيب، وأحدهما كان يدعى "السبع" غليظ قصير والآخر أسود البشرة -لا داعي لذكر اسمه فلنسمه

"الحاج" وكانوا جميعا "حجاجا" -، أقول بدأ هذان الشرطيان في عملية إعدادي للتعذيب: وضع "السبع" العصاة على عيني، ومددني على مقعد طويل، وتحت رأسي جفنة مملوءة ماء وسخا، وبجانبيها جفاف! وقبل أن يربط "الحاج" جسمي بالمقعد صفعني على قفاي صفة قوية، فعل ذلك ونطق بعبارة "دور بوك إلى هنا". فسقط الحجاب عن عيني مما مكنتني من أن أوجه بالعين ضابطين من الثلاثة الذي كنت أعرفهم ويعرفونني. ولقاء العينين يغير كثيرا من الأمور! كانت النتيجة أن نهض أحدهما، رئيس المجموعة، وخاطبهم: "تعالوا: العشاء أولا"! ثم أمر الضابط الآخر "السبع" أن يفك وثاقي، ثم أخرجوني إلى الممر أمام باب غرفة التعذيب وأقعدوني القرفصاء على الجدار للانتظار. وبعد دقائق عاد المرحوم الضابط المتنبّي وقال لي وهو يمر من أمامي "إذا كان عندك ما تقول فقله، ولا تتركهم يسيئون إليك" (= يتكرفسو عليك)! تساءلت مع نفسي: هل يريد بذلك طمأنتي أم أنه إنما يمارس مهنته كـ "بوليسي"!

بقيت أنتظر، وأنتظر، أن يعود "الحجاج" من العشاء! وأخيرا رأيت الضابط رئيس الفرقة يأمر أحد الحراس بأن يعيدني إلى "غرفة الانتظار". وأخذت أتساءل: هل كانوا جادين معي؟ أم أن الأمر كان يتعلق بـ "تهريبي"؟ وعرفت فيما بعد أن الاحتمال الأخير كان هو الصحيح!

كان الذين ينتهي استنطاقهم في درب مولاي الشريف ينقلون إما إلى زنانات الكوميساريات الأخرى بالدار البيضاء، وهذا إذا

كان "التحقيق" قد انتهى معهم. أو ينقلون إلى دار المقرري بالرباط حيث يعاد استنطاقهم بوسائل أخرى، الوسائل التي تحدث عنها البخاري في تصريحاته. أما أنا فقد نقلت في صباح اليوم التالي إلى مقر المقاطعة السابعة من مقاطعات الشرطة بدرب السلطان، وتقع وراء "سوق الجمعة"، وكانت معروفة منذ عهد الحماية بقبح زناناتها التي كانت تحت "الطابق الأرضي"، داخل مأرب السيارات، فكانت الرحلة من السيارة إلى الزنانة تتم مباشرة. أُدخِلت الزنانة الأخيرة على جهة اليمين، وأُغلق الباب الحديدي من ورائي. وكان في أعلى الباب منفذ مسيج للتنفس. وما أن غادر الحارس الذي وضعني في الزنانة حتى سمعت صوتا من داخل الزنانة المجاورة يقول بعربية فيها لكنة فرنسية مقصودة: "مرحبا بك آ السي عابد". إنه الأخ كريم من سلا. ثم بعد ذلك اكتشفنا بعضنا: كريم بجواري وبعده السي مبارك، وآخرون كل في زنانة. ثم التحق بنا المرحوم الأخ شاكراً في حالة سيئة جدا. كان المرحوم متألماً جداً وقد أخبرني خلال الاستراحة في يوم من الأيام أن ما آله كثيراً هو أن أحد الإخوة من كبار المناضلين رحمه الله قد واجهه أمام الشرطة خلال الاستنطاق بكلام وأخبار وتفصيل ما كان ينتظر أن تصدر منه أبداً. كان الأخ شاكراً من المناضلين الذي كانوا يشكلون في ذلك الوقت "طاقم" الكتابة العامة، وكانوا يشتغلون أكثر شيء في التنظيم، ولذلك كانوا مستهدفين في الاستنطاق والتعذيب أكثر من غيرهم، وبهم كان الابتداء!

لم يمر علي في هذا المعتقل البئيس إلا ثلاثة أيام حتى لاحظت أن أحد رجال الشرطة "السيمي" المكلف بحراستنا هو ممن كانوا يأتون لمحاصرة التحرير. فلما رأي في الاستراحة أشار إلى بالتحية. وفي اليوم التالي أحسست بباب الزنزانة يفتح علي في غير موعده! وقفت خلف الباب أنظر من الكوة المسيجة في أعلاه. إنه الشرطي المشار إليه. فتح الباب وبسرعة البرق أخرج من صدره، تحت لباسه العسكري، عددا مطويا من جريدة "التحرير"، وترك الباب شبه مفتوح لأتمكن من القراءة في شيء من الضوء بينما وقف هو علي جنب الباب الخارجي يحرس! وبسرعة التهمت كل ما في الجريدة ثم ثنيته وأرجعتها إليه، وأقفل باب الزنزانة. وهكذا تأبى "التحرير" إلا أن تلتحق بي في الزنزانة لتمدني بـ "الخبر"! خبر استمرار صدورها أولا، وقد عرفت من خلال ذلك العدد والأعداد التالية أن الذي تولى الإشراف على إخراجها هو المرحوم عبد الكبير الجوهري، وكان أستاذا للفلسفة في ثانوية البنات التي كنت أديرها، وكان يطل علينا في الجريدة من حين لآخر. لم أكن انتظر ذلك منه أن يتولى مهمة سكرتير التحرير، لأنه لم يكن من الأطر الحزبية المناضلة وإنما كان اتحاديا، مثقفا ملتزما!

لم تكن التحرير تصدر بانتظام بعد اعتقالنا لأن الحجز اشتد عليها، ثم توقفت بعد أسبوعين أو ثلاثة، وكان ذلك شيئا "طبيعيا" منتظرا. غير أن ما كان "طبيعيا" أكثر هو أن تخترق "التحرير" حصار البوليس في المطبعة لتلتحق بي في "الزنزانة"

على يد رجل شرطة من "السيمي" كنت أعرف وجهه لكثرة
تردده على المطبعة ضمن فرقة المراقبة والحصار، ولكنني لم أكن
أعرف اسمه، وإلى الآن! ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ذلك لم يكن
حالة فريدة، فقد حظي بمثلها بعض المناضلين في سجون أخرى.

بعد نحو شهر أطلق سراحني لأن ملفي لم يكن فيه غير
اسمي. وكان من الممكن أن يطلق سراح كثيرين آخرين لولا أنهم
كانوا يتبادلون الأخبار في مركز التجمع بالكوميسارية المركزية،
فكلما سيقوا إلى "درب مولاي الشريف" لم يجدوا ما يقولون
تحت وطأة التعذيب سوى: "قال لي فلان في مكان التجمع"،
بالكوميسارية المركزية!

- في الرباط .. "الحاج"

كان ذلك في يوليو 1963. وبعد ذلك بأربع سنوات انتقلت أنا
وزوجتي وابنتي (سنة 1967) إلى الرباط للعمل بكلية الآداب. كانت
بنتي تلك أولى أولادي، وكان من المفروض أن نحتفل بعقيقتها
("السابع") يوم 17 يوليو 1963، بعد يوم من تاريخ اعتقالنا. فالغني
الاحتفال بطبيعة الحال. وعندما انتقلت إلى الرباط كان عمرها خمس
سنوات فأدخلتها مدرسة جسوس. وذات يوم وأنا ماسك بيدها،
راجع بها من باب المدرسة إلى موقع سيارتي، إذا بيد تمسكني على
كتفي من وراء! وما أن التفت حتى انهال علي الرجل بالعناق، كان
أسود البشرة. وفي الحين عرفته إنه "الحاج" الذي صفعني على قفاي
تلك الصفعة في كوميسارية "درب مولاي الشريف" قبل أربع سنوات.

لقد كان ينتظر هو الآخر ابنته أو ابنه ! لم يقل شيئا وإنما اكتفى بالعناق والابتسامة و"السي الجابري آش أخبارك !"، ودعني وهو يبتسم ابتسامة الرضا لأنه لاحظ أنني لم أكن حاقدا عليه.

– لعب التيرسي

ومن امتدادات علاقة الألفة اليومية مع الشرطة في التحرير، هذه الواقعة. كان ذلك سنة 1972 أثناء حملة الاعتقالات التي شملت آلاف الاتحاديين بعد حادثة مولاي بوعدة. كان من الطبيعي أن يختفي كثير من الإخوان، لأن الاعتقال كان عشوائيا. أما أنا فقد فضلت طريقة أخرى في "الاختفاء". كنت أمكث ساعات النهار كلها تقريبا في مقهى مرسى السلطان ألعب "التيرسي"، (سباق الخيل). ولم يسبق لي أن لعبته ولا كانت لي علاقة به. غير أنني وجدت فيه مجالا لنوع خاص من "الاختفاء" قوامه الظهور للعيان في رابعة النهار!

كان بعض رجال الشرطة السريين الذي يعرفونني يبتسمون عندما يرونني منهمكا في ملء جداول "التيرسي". هناك كما يحدث دائما اكتسبت "معارف" جديدة أعني مصادر جديدة لـ "الخبر". وهل يمكن للصحفي أن يهرب من "الخبر" ! ومرت الحملة وقيل في حقي مرارا: اتركوا فلانا، ابعدوا عنه فهو يلعب "التيرسي" !

– كان وأخواتها.. !

كنت أسكن في شقة بعمارة المعلمين أمام مستشفى 20 غشت بالدار البيضاء حين جرت حوادث إضرابات طلابية، اعتقل

فيها مسؤولون في النقابة الوطنية للتعليم وكثير من أطرها-وكننت المسؤول الحزبي في مراحل تأسيسها والبوليس يعرف ذلك (وسأشرح هذا في الكتيب الذي سأخصصه للحزب والنقابة). في مساء يوم الحوادث، حوالي الساعة الثامنة والنصف، طرق باب منزلي. فتحت الباب وأنا على أهبة الاستعداد للطوارئ، فإذا بشرطيين يخبراني بأن "المعلم" يريدني؟ سألت: هل يمكن أن أخبر الأولاد؟ سمحوا لي بذلك.

ذهبت معهم، وقبل أن أركب سيارتهم عصبوا عيني، وكان فيها نحو خمسة أفراد معصوبي العينين كذلك. سارت السيارة وكلني انتباه إلى حركتها ولفها ودورانها في طرقات الدار البيضاء متتبعا اتجاه سيرها فعرفت في النهاية أننا قاصدون إحدى الفيلات السرية التي كان يستعملها البوليس للاختطاف والاعتقال والتعذيب. كانت تقع في حي بولو، وكانت أخبارها لدينا قبل ذلك بوقت طويل.

عندما وقفنا داخل الفيلا أمرنا بالهبوط معصوبي العينين، وأن يمسك الواحد منا بالآخر من وراء، واضعا يده على كتفه. وهكذا أخذنا نتحرك كالعميان متعثرين مما جعل أحدهم يصيح فينا "زيدو، آ كان وأخواتها"!

لم أستطع الضحك ولكنني عرفت من صوته. إنه واحد من أولئك الذين كانوا يترددون علينا في جريدة التحرير لحجزها؟ تفاءلت لأنني أدركت في الحين أن هذا الرجل ما كان ليكشف عن صوته لولا أنه يريد أن يبلغني رسالة بوجوده بيننا. كان

ذلك خيط من الأمل. ولكن هل يستطيع الإنسان أن يواجه
المواقف الحرجة بدون خيط من الأمل؟

طلبوا منا أن نصعد سلما كان على جانب البناية يقود من
الحديقة إلى غرفة في الطابق الفوقي. وخلال السلم وقعت تعثرات
و"حنحنات" تبينت من خلالها أن الاخوة الذين كانوا معي أو
كنت معهم - لا فرق - هم المسئولين في النقابة الوطنية للتعليم:
الأخ أحمد الضمضومي والأخ العربي الجابري والمرحوم الأخ مشيش
(أعتذر عن أي خطأ أو عدم ذكر اسم فأنا أكتب من الذاكرة).

لم يطل بنا المقام في تلك الفيلا. فقد مر الاستنطاق هينا في
الجملة، وأطلق سراحنا بعد أيام!

- اغتيال عمر...

وقبل أن أختتم هذه الذكريات أتذكر ما يلي: عندما علمت
باغتيال الشهيد عمر بنجلون بعد نحو ساعتين من الجريمة أخذت
أفكر فيمن يكون قد فعلها. وانصرف ذهني إلى عناصر من برصة
الشغل، لأن الصراع بيننا وبين أهلها كان قد اشتد في تلك الأيام،
وكان الشهيد عمر، كما هو معلوم، هو عدوهم رقم 1. لم أكن أرى
أحدا غيرهم يمكن أن يقوم بذلك العمل في تلك الظروف. أما الأخ
عبد الرحيم الذي تحدثت معه في الموضوع فقد كان يميل إلى جهة
أخرى، إلى "جهاز" معين. وفي السادسة من مساء نفس اليوم
حصل بي اتصال بواسطة أحد أقاربي: رسالة شفوية من ضابط
شرطة من الذين كانوا يأتون ليلفوننا بحجز التحرير. وكنت أعرفه

من قبل. كان زميلا في الدراسة سنة 1952-1953. بعث إلي برسالة شفوية، يتلخص محتواها فيما يلي: "لا تخطئوا! فالعملية قامت بها عناصر من الشبيبة الإسلامية التابعة للأستاذ مطيع. وإذا كان لابد من توجيه أصابع الاتهام لجهة ما، فيجب الاتجاه نحو السيد فلان. فلقد عقد موعدا في درب بنجدية، ثم تواعد مع الفاعلين، أمام باب مسجد أهل السنة بدرب السلطان. ليعرف النتيجة بعد تنفيذ العملية". تلك هي نتيجة الاستنطاق الأولي. وفي المساء حوالي التاسعة كان الموعد في منزل الشهيد. كان الأخ عبد الرحيم جالسا وسط جمهور المناضلين الذين غصت بهم الدار، في حالة من الوجوم التام. وكانت آثار الغضب بارزة على وجه المرحوم. دخلت وشققت طريقي وسط الزحام لأهتف في أذنه بمضمون الرسالة الشفوية. فابتسم ابتسامته الغاضبة الساخرة المألوفة قائلا: "هذه هدرا" (=هذا مجرد كلام). كان من طبعه الشك في كل ما يأتي من ناحية الأجهزة، خوف أن يكون الهدف تضليلنا. قلت له: أنا أثق في الشخص، والبقية غدا. وفي الغد سيقني المرحوم وأخبرني بما عنده قبل أن أنقل إليه ما عندي. كان ذلك حوالي منتصف النهار. قال لي إن عامل الدار البيضاء (مولاي مصطفى العلوي)، قد اتصل به وأخبره بما أخبرته به أمس.

أقف هنا لأن الموضوع ليس حادثة اغتيال عمر. ثم إن الملف بكامله عند المسؤولين في الحزب، فقد أخذ المحامون نسخا منه: الأصلي والمعدل المهرب!

7- أخبارهم عندنا... ومن أعلى. الكواليس

لم يكن لدينا جهاز استخبارات منظم، ولكن الوطنية والغيرة على الحق وعدم القدرة على تحمل الباطل باستمرار، كل ذلك كان يدفع الكثيرين من مختلف المستويات إلى تزويد الاتحاد بما كان ضروريا من الخبر". وكثيرا ما كان يصدق في هذا المجال قول زهير ابن أبي سلمى : "ويأتيك بالأخبار من لم تزود"، وغالبا ما يكون هذا النوع من "الخبر" بالغ الأهمية، فاصلا.

وقد نشط المراسلون والمناضلون والمخبرون وكثير من رجال الإدارة من مختلف المستويات في تزويد "التحرير" يوميا بكم هائل من "الأسرار" عندما بدأنا في نشر ركن يومي بعنوان "كواليس"، ندرج فيه أخبارا "سرية" في صيغة مختصرة، تارة على صورة نص صريح، وتارة على شكل إشارة مع نوع من السخرية الخ. كانت هذه الأخبار تنقل إلينا، من مختلف المدن والقرى، التصرفات والتدابير غير القانونية "السرية" وكثير من "الأحوال الشخصية" الخاصة بكبار الموظفين والتي لها علاقة بالمس بالأخلاق أو بالصالح العام. وهكذا أصبح الموظفون الكبار والصغار في جميع نواحي المغرب ينتظرون كل صباح ما ستقوله "كواليس" التحرير عنهم أو عن أصدقائهم. لقد كانت صفحات التحرير، ليس فقط ميدانا لنشر الوعي عن طريق التعاليق والمقالات والدراسات في الشؤون المحلية والعربية والدولية، بل كانت أيضا مرآة يرى فيها المواطنون كل صباح إشارات إلى بؤر

الفساد وكشفا عن فضائح... وهكذا صارت "التحرير" تمارس الرقابة على الحاكمين صغارا وكبارا بصورة أكثر اتساعا وصراحة ووخزا من أية رقابة برلمانية. كانت إذن سلطة رابعة تمارس دورها الصحفي وفي نفس اليوم تقوم مقام السلطة الثالثة (التشريعية) والسلطة الثانية (القضائية) على مستوى الرقابة والدفاع عن الحق العام والخاص.

8- محاولات الاختراق البوليسي

وبطبيعة الحال فقد كان لا بد من أداء ثمن هذه الرقابة النافذة وسط الأجهزة الرسمية، والموخزة لكل من يتصرف تصرف "المستكبر"، الحاكم بأمره في الجهاز الإداري والحكومي والمخزني. كان الثمن متنوعا: الحجز العام، والمصادرة المحلية، والمحاكمات والذعائر، وممارسة أنواع من التخويف والإرهاب والانتقام. لقد كانت الأجهزة الخاصة والعامة موجهة كلها ضد الاتحاد والاتحاديين وجريدتهم "التحرير". هذا صحيح ولكن صحيح أيضا أن الاتحاديين وجميع المواطنين الشرفاء كانوا عيوننا للاتحاد بصورة عفوية وبدافع الوطنية والغيرة على الحق.

كانت هناك أساليب للاستدراج والاستكشاف والاختراق، وتركيب تهم باطلة كاذبة. كان هناك في جميع الأجهزة من يمارسها بحقد وقساوة تفوق الحد، ولكن كان هناك أيضا، وفي جميع الأجهزة، من يمارسها كمهمة تقتضيها وظيفته من دون

زيادة، وكان هناك من يتصرف بنوع من "الموضوعية" ويترك لـ
"ضحيته" فرصة الانتباه والتيقظ.

– التربية العسكرية..؟

سأقتصر على مثال واحد يخصني، ولن أقص ما حدث مع
غيري. كنت ذات يوم بصدد الشروع في إلقاء محاضرتي على
جموع الطلبة في مدرج ابن خلدون بكلية الآداب بالرباط. كان
المدرج غاصا بالطلبة. ولكن ما أن بدأت الكلام والتجوال في
القاعة ببصري حتى تبينت شخصا في الصف الأمامي لا تظهر
عليه حالة الطالب، أو بعبارة أخرى يصطنع وضعية الطالب.
فهمت! وغضضت الطرف، وتابعت محاضرتي. وعندما انتهيت
وخرجت من المدرج واتجهت نحو الباب الرسمي جنب الإدارة،
وكلي أذن صاغية، سمعت وقع أقدام ورائي. لم ألتفت وإنما
تجاهلت الأمر. وبعد لحظات استوت تلك الخطوات مع خطواتي
فالتفت يمينا وإذا بالشخص نفسه يحييني ويطلب أن يتحدث
معي. قلت له تكلم ونحن نمشي. قال: أنا فلان، ضابط عسكري
من درجة كذا، أريد أن أتكلم معك في شأن بحث أعده وأريد
مساعدتك. قلت: ما هو موضوع البحث؟ قال: نحن مجموعة من
الضباط الشبان في الجيش معجبين بما تكتب، نقرأ لك ونقرأ
للعروي. وقد قرأت لك كتابا عن مشكل التعليم ومقالات أخرى
في موضوع الخلفيات الإيديولوجية للنظريات التربوية. أنا أعد
بحثا سأسلمه للقيادة العليا حول التربية العسكرية وأريدك أن

تساعدني في هذا الموضوع! قلت: فعلا، أنا كتبت في التربية والتعليم، ولكن لم يسبق لي أن اشتغلت بالتربية العسكرية. على كل حال أنا الآن مرتبط بموعد. سأفكر في الموضوع ويمكن أن نتصل بي في نفس الوقت والساعة والمكان يوم الجمعة المقبل!

فعلا، جاء الشخص نفسه إلى مدرج ابن خلدون بالكلية في الجمعة التالية وسمع الدرس كاملا، ولما انتهيت تقدم إلي، فقلت له: تعال معي إلى غرفة الاستقبال بشعبة الفلسفة. صعدنا إلى الغرفة وجلسنا حول الطاولة، وقلت: حدثني عن موضوع بحثك بتفصيل؟ فمد يده إلى محفظة كبيرة سوداء كان يحملها، وكان يظهر عليها أنها مملوءة، وطالت حركة يده داخلها أكثر من اللازم ثم أخرج دفترًا وقلما. وأخذ يحدثني عن حاجة الجنود إلى تربية حقيقية: "فهم يتكونون بدون إيديولوجيا، وهم مسيرون ولا يسمح لهم بالمناقشة كما تقتضي ذلك أصول التربية" الخ، الخ. فهمت، وكان لابد أن أفهم! تحدثت إليه عن التربية العسكرية في إسبارة عند اليونان، فقطب حاجبيه وهو يستمع في شبه اندهاش. ثم تدخل وقال: لا، "نحن نريد تكويننا إيديولوجيا، وتربية حرة تسمح لواهب الجندي بالتفتح ومعرفة ما في العالم"! قلت: "أما الإيديولوجيا فنحن لسنا دولة إيديولوجية. والمغرب له تقاليده ونظامه. وأما التربية الحرة فأعتقد أنها تتناقض مع الإيديولوجيا. التربية العسكرية هي تربية موجهة حتى في الاتحاد السوفيتي".

وعندما انتهينا من هذا النوع من النقاش، خرجنا، وفي الطريق إلى الباب قال لي: إنني أدعوك بإلحاح للغداء لنواصل الحديث. قلت: أنا ملزم بالرجوع الآن إلى الدار البيضاء لأن لدي موعدا. وإذا كنت تريد مواصلة المناقشة في هذا الموضوع فأنا مستعد لاستقبالك في الأسبوع المقبل في نفس الوقت والمكان. وإذا كنت مستعجلا، فهذا هو رقم هاتفي وها عنوان منزلي. افترقنا... ولم أره ولم أسمع منذ تلك الساعة. وأعتقد أنني في غير حاجة إلى أي تعليق. كان ذلك في أوائل الثمانينات.

9- البخاري حاطب ليل... جمع الغث والسمين

ولابد هنا من إبداء الرأي فيما نسب مؤخرا إلى ضابط الشرطة البخاري. أما ما يتعلق بما قاله بشأن اختطاف الشهيد المهدي فسأعرض له في الكتيب الذي سأخصه للشهيد. وأما ما نسب إليه من أنه قال إن سبعين في المائة من الاتحاديين كانوا يتعاملون مع البوليس فهذا كلام "حاطب ليل"! كلام من لا يفرق بين ما يجمع!

أما أن يكون في صفوف الاتحاد عناصر تتعامل مع البوليس في الستينات أو بعدها فهذا ليس بغريب. وذلك جزء أساسي من مهام أجهزة الأمن في الأنظمة غير الديمقراطية. كانت هناك عناصر من قدماء المقاومين الذين لم تكن لهم أية مسؤوليات حزبية، وكانوا على علاقة مع رجال الشرطة، خصوصا وقد أدمج كثير من زملائهم في سلك الأمن الوطني. كانوا يأخذون

الخبر ويأتون بالخبر! وكان منهم من كان يأتي بالخبر إلى مقر الجريدة، غيرة أو خدمة أو تطوعا أو لمجرد فضول. وكان منهم من كانت فيه نقط ضعف منذ الصراعات التي جرت في أوائل الاستقلال، وكان يتخذ من نقل الخبر نوعا من التقية له ولصالحه.

وإضافة إلى هؤلاء، وهم لا يتجاوزن أصابع اليد الواحدة، كان هناك في بعض الهيئات المسئولة في الحزب عناصر تمثل الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل، وكان منهم من يتعامل مع البوليس لهذا الغرض أو ذاك، وكنا نعرفهم، ويعرفون أننا نعرفهم. ثم كان هناك من يتكلم خصوصا في المقاهي عن "الثورة"، وكانت مقهى "لوبوتي بوسي" بشارع محمد الخامس موعدا للقاءات عفوية للثرثرة وبصوت مرتفع في كل شيء، وكان ممن يرتاد هذا المقهى مناضلون ومقاومون وأطر حزبية "يدردشون" ويحلمون وهم على الكراسي الأمامية خارج المقهى، وكنت أجلس هناك أحيانا مع "الاخوة" وأسمع ما يقال. وكانت هذه المقهى في هذا المجال أشبه بمقهى "باليما" بالرباط. ومثل ذلك كان في كثير من المدن. فكانت المعلومات التي يسجلها البوليس أو ينقلها المخبرون كلها أو معظمها من جنس ما يقال في "راديو المدينة". ولم تكن تضر الاتحاد في شيء إلا حينما يتعلق الأمر بحملة اعتقالات وتبني الشرطة استنطاقاتها وتعذيبها للمناضلين على تلك التقارير التي لا مرجعية لها غير "راديو المدينة". ومن هنا كان معظم الملفات فارغا حين المحاكمات.

وإلى جانب ذلك كان هناك ما يقال في السهرات التي قد تدور فيها الكؤوس، أو في "البارات" فينطق الشخص بما يعرف وما لا يعرف. وأصل المؤامرة التي حيكت ضد الاتحاد والتي نفذت في يوليو 1963، كان كلاما غير مسئول نطق به أحدهم، ممن كان يحسب على الاتحاد، في وجه شرطي أثناء مشاجرة في "بار" بمدينة القنيطرة. لقد بلغني "الخبر" بالحادث بعد يوم أو يومين من وقوعه، فبلغت بدوري من يهمله الأمر من قادة الحزب. ولكن وقع تهاون ولم تؤخذ المسألة مأخذ الجد فيما يبدو، فتطورت الأمور إلى ما آلت إليه.

والحاصل أن ما قاله البخاري صحيح من وجه وغير صحيح من وجه. هو صحيح إذا تعلق الأمر بما ذكرنا أعلاه، ولكنه غير صحيح إذا نسب إلى الأطر الاتحادية المسئولة. وباستثناء حالتين معروفتين وباستثناء من كانوا مكلفين من طرف القيادة الحزبية بالاتصال وتكوين قنوات للاتصال، يمكن التأكيد على أن جسم الاتحاد كان سالما.

على أن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو : ماذا كان يمكن أن ينقله الناقلون؟ لم يكن هناك غير تحليلات وقرارات الحزب التي تناقش في الاجتماعات داخل مكاتب الحزب المركزية والإقليمية بصورة علنية، وهي قرارات تنشر في جريدة الحزب ونشرته الداخلية. ولم تكن النشرة تنفرد بأي شيء عن الجريدة، بل الغالب أن ما ينشر في الجريدة كان أقوى مما كان يقال في المكاتب. نعم قد يفوه بعض المناضلين أثناء النقاش بكلام

غير مسئول فينقل، وكل ما كان يستنتج منه لدى الشرطة هو وضع لائحة لمن تسميهم بـ "سخون الرأس"؟ و"سخون الرأس" شخص ينفعل وينتقد بانفعال لا غير. على أن ذلك كله كانت تنقله وسائل التصنت التي كنا نعرف أنها مبنوثة في كل مكان، في الجدران والسيارات الخ.

ولذلك فأنا عندما أقول إننا كنا نعرف من أخبارهم أكثر مما يعرفون من أخبارنا فأنا أعني ما أقول. ذلك أنه لم يحصل قط أن تعامل أحد من قيادي الاتحاد مع أجهزة المخابرات. وبالمقابل، فإن ما كان يحصل فعلا هو تلك المعلومات التي كانت تصلنا من رجال في مواقع مهمة على سلم المسؤولية، من الشرطي البسيط إلى "أعلى عليين". وأكثر من ذلك فما لم يقله البخاري، ربما لأنه لا يعرفه، هو أن أوفقيرو والدليمي، على الرغم من أنهما يتحملان رسميا مسؤولية جميع مظاهر القمع التي تمت في عهديهما، مجتمعين أو منفردين، وعلى الرغم من أنهما كانا حاقدين حقدا مريرا على أشخاص في قيادة الاتحاد، إلا أن ذلك كله لم يمنعهم كلا على حدة - من إرسال إشارات وتنبيهات كان من نتائجها أن نجا كثير من المناضلين مما كان سيؤول بهم إلى المجهول!

وهنا لابد من أن يستحضر الإنسان حالة الشرطي - أو البوليس أو رجل الأمن أو ما شئت من الأسماء - في مثل الوضعية التي كانت سائدة في المغرب، الوضعية التي تتسم بالظلم في جميع المجالات، ولم يكن الظلم يطال المواطنين العاديين وحدهم

بل كان يطال أيضا المسؤولين بما فيهم كبارهم. إن رجل الشرطة كبيرا كان أو صغيرا، سريا كان أو علنيا، مقررًا كان أو مجرد منفذ، هو رجل مزدوج الشخصية بحكم وظيفته. فكما أن الشرطي تكون له شخصية معينة وهو في حالة لباس وقيام بالوظيفة وشخصية أخرى مختلفة عندما يكون بدون لباس وخارج العمل، فإن الشخصيتين تبقيان حاضرتين معا في كيانه الداخلي، سواء كان في حالة خدمة أو في حالة إجازة. إن الشرطي إنسان، وفي كل إنسان شيء من الخير، وشيء من الضمير، وشيء من "اللهم هذا منكرو"، حتى ولو كان غاطسا في مستنقع الشر.

نعم، يجب أن لا تفوتنا هنا الإشارة إلى بعض الحوادث ومحاولات في التنظيم السري خارج الإطار الرسمي للاتحاد. وهي حوادث وتنظيمات اتخذ المبادرة فيها رجال من قدماء المقاومة وجيش التحرير، كانت كلها -نعم أقول كلها- عبارة عن ردود أفعال على ما تعرض له المقاومون من قمع منهجي ابتداء بتشتيت الصفوف إلى ضرب جانب بجانب آخر، إلى الاختطافات والتصفيات، وهي عمليات بدأت منذ الشروع في مفاوضات إيكس ليبيان واشتراط فرنسا إيقاف المقاومة وإنزال جيش التحرير، ثم توسعت وتنوعت أساليبها مباشرة بعد إعلان الاستقلال. وقد اشتهر الغزاوي مدير الأمن آنذاك بتنفيذ عمليات واسعة من هذا القبيل، ثم تلاه أوفقيير في نفس المنصب ونفس المهمة كما هو معروف. وسنعرض لبعض التفاصيل في هذا الموضوع في هذا الكتيب وفي مناسبات أخرى لاحقة.

10- جريدة "الرأي العام"

وبعد، فقد قادني الحديث عن "ذكريات مع التحرير" والألفة مع الشرطة إلى استطرادات يبررها في نظري موضوع هذا الكتيب. وأعتقد أن في هذا "القصص" الخفيف ما يسهل على القارئ استيعاب هذا الذي سيقروؤه بعد هذا المدخل. ولكن قبل مغادرة هذه "الذكريات" لا بد من ذكر بعض ما اختصت به جريدة "الرأي العام" التي حلت محل "التحرير"، اسما فقط، أما الهيكل والمضمون واللهجة فقد بقي هو هو.

اعتقل مدير "التحرير" محمد البصري ورئيس تحريرها عبد الرحمان اليوسفي يوم 15 ديسمبر 1959 في ظروف وملايسات سنشرحها في هذا الكتيب. وفي اليوم التالي 16 من الشهر نفسه أصدرنا جريدة "الرأي العام" من نفس المطبعة ونفس المكاتب ونفس المحررين والعمال. كل ما تغير هو اسم الجريدة واسم مديرها. كان حجز "التحرير" الذي تسلسل إلى يوم توقيفها قد بدأ يومي 4 و5 ديسمبر 1959 ثم استؤنف يومي 13 و14، وفي يوم 15 اعتقل البصري واليوسفي وأمرت الشرطة بعدم طبع الجريدة إلى حين صدور أوامر أخرى. لقد كنا نعرف قبل الحجز الأول في 4 ديسمبر أن قرار فتح الأزمة مع الاتحاد و"التحرير" قد اتخذ، ولذلك أخذنا من جهتنا ما يلزم من الاستعدادات لمتابعة إصدار الجريدة. كان لدينا خياران : إما إصدار جريدة باسم "الكفاح" كان أحد المحررين الأوائل في "التحرير" قد

استصدر رخصة بها، استعدادا لمثل هذه الظروف، واما إصدار جريدة "الرأي العام" التي كان الأستاذ أحمد بنسودة مديرا لها منذ أن كان عضوا قياديا في حزب الشورى والاستقلال، والذي أصبح منذ تأسيس الاتحاد الوطني يوم 6 سبتمبر عضوا في الكتابة العامة للاتحاد، هو والأستاذ عبد الهادي بوطالب. وقد تقرر هذا الحل الأخير وكان ملائما بل ضروريا. ذلك لأنه بعد اعتقال البصري واليوسفي لم يبق على الساحة من أعضاء الكتابة العامة البارزين سوى الأستاذين ابن سودة وبوطالب. كان المهدي في الخارج. أما عبد الرحيم وعبد الله إبراهيم فقد كانا في الحكومة ولم يكونا عضوين في الكتابة العامة للاتحاد بشكل رسمي. وهكذا صدرت "الرأي العام" بنفس المواد التي كان ستصدر بها "التحرير" لو لم تمنع، مع منشيطات وتعاليق وردود الفعل حول اعتقال الأخوين البصري واليوسفي.

كان على الرجلين إذن، عبد الهادي بوطالب وأحمد بنسودة، أن يتوليا قيادة الاتحاد والإشراف على صحافته. ولا بد من التنويه هنا بنضالهما في الواجهتين معا، نضالا تحملا فيه مسئوليتهما كاملة. لقد قادا الحملة الانتخابية لانتخاب المجالس البلدية والقروية التي فاز فيها الاتحاد بأغلبية المقاعد في معظم وأهم المدن والمراكز. لقد كان اعتقال البصري واليوسفي تحديا وامتحانا للاتحاد والاتحاديين فبرهن مناضلو الاتحاد وجماهيره في كل أنحاء البلاد على قدرتهم الفائقة على التجنيد لمواجهة التحدي مما فاجأ الخصوم جميعا. وهذا التجنيد على مستوى

القواعد والأطر المناضلة كان خير سند للأستاذين بوطالب وبنسودة الذين جعلت منهما الظروف الشخصيتين القياديتين البارزتين. وكانت المواقف التي عبر عنها الأستاذ بوطالب باسم الاتحاد سواء في مسألة الدستور عند المطالبة بالمجلس التأسيسي أو عندما ما طلب منه المشاركة في الحكومة التي شكلت بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم (كما سنبين ذلك في الكتيب الذي سنخصصه للمسألة الديمقراطية)، مواقف أثارت الإعجاب والتقدير من كافة المناضلين.

أما بالنسبة لصحافة الحزب وبالتحديد "الرأي العام" فقد كان مديرها الأستاذ بنسودة مرابطا معنا صباح مساء: أخا كبيراً ومسئولاً يتحمل مسؤولية ما نكتب، وكنا نكتب كما كنا نفعل في "التحرير" تماماً. ولم يكن الأستاذ عبد الهادي بوطالب غائباً عنا، بل كانت له إطلاعات من حين لآخر. غير أن إطلاعاته كانت دائماً مشفوعة بمقال أو تعليق يأتي به مكتوباً أو يجلس في مكتب سكرتير التحرير ليكتبه.

ولا بد هنا من تقديم شهادة للتاريخ. لقد كنت طوال الفترة التي صدرت فيها "الرأي العام" (من 16 ديسمبر 1959 إلى يوم أن توصلنا برسالة من مديرها بتوقيفها يوم 24 نوفمبر 1960)، أقول كنت أنا والأخ المرحوم باهي وباقي المحررين، نقوم بمهمتنا في نفس الاتجاه وبنفس القوة والحماس ونفس اللهجة كما كان شأننا على عهد "التحرير". ولم يحدث قط أن اشتكى الأستاذ ابن سودة من أي شيء في هذا المجال، بل كان دائماً

معنا في كل شيء. ونادرا ما كان يبدي ملاحظة على عبارة في تعليق أو خبر. وفي هذه الحالة كان المرحوم باهي وأنا نتبنى مواقع متقابلة، الواحد منا مع ملاحظة الأستاذ بنسودة والآخر يتمسك بما هو مكتوب. ولم يكن ذلك تمثيلا بل كان في الواقع تعبيرا عن وجهات نظر لكل منها حججها. غير أن هذا لم يكن يحدث إلا نادرا.

قلت لم يتغير شيء من "التحرير" في "الرأي العام"، سوى اسم الجريدة واسم المدير. وعلي أن أضيف أن عبارة "كلمة الرأي العام" حلت محل كلمة "افتتاحية"، كما أن الركن الذي كنت أكتبه باسم "صباح النور" قد غيرت اسمه إلى "بالعربي الفصيح"، والتوقيع الذي كان باسم "عصام" تحول إلى "ابن البلد". وكما كانت هناك في "التحرير" تعاليق وأركان في الصفحات الداخلية كان مثل ذلك في "الرأي العام".

والأستاذ أحمد بن سودة عرفناه مرحا يحكي النكت، وكريفا يدعونا إلى منزله للعشاء والضحك للنكت. وأشهد أنني لم أسمع منه تبرما ولا انزعاجا، مع ملازمته لنا النهار كل يوم تقريبا. مرة واحدة لا غير عبر لي فيها عن "شيء" في نفسه، والقصة كما يلي:

كنت ذات يوم منهمكا في الكتابة فإذا بالمحجوب بن الصديق عضو الكتابة العامة للاتحاد (الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل) يدخل علي ووراءه الأستاذ بنسودة. كنت أعرف المحجوب ويعرفني وكانت علاقتي معه كعلاقتي مع البصري واليوسفي والمهدي (في الشهور الأولى من الانتفاضة وتأسيس

الاتحاد). جاء كعادته مندفعاً حين يكون متوتراً، فتح الباب وقال بعينين خارجتين تتنافسان في مغادرة محاجرهما: "أين الملاخي⁽²⁾ ديال أصحابك؟" يعني البصري واليوسفي وكانا في شبه إجازة بعد إطلاق سراحهما، والمهدي في الخارج. قلت: "ياك لا بأس، أش كاين؟". قال: "لقد توصلت مع أحرسان إلى اتفاق وهو مستعد للتوقيع على انضمامه إلى الاتحاد، والملاخي أصحابك غايبين" ! ثم قفل راجعاً يخطو مسرعاً. كان الأستاذ ابن سودة واقفاً يسمع. وساد صمت بيننا. وأخيراً قال وهو يدفع الكلمات دفعا خارج فمه: "آ السي الجابري، واش أنا ماشي عضو في الكتابة العامة؟" فما كان لدي من جواب سوى أن قلت: "المحجوب هو هناك، ما تديش عليه".

ليس ثمة شك في أن انسحاب الأستاذين بوطالب وبنسودة من الاتحاد كان تحت ضغوط شديدة من الحكم. ولكن لا بد من القول إن تصرفات بعض الأخوة في الكتابة العامة لم تكن تساعد على تخفيف وطأة تلك الضغوط على النفس. كان الأخوان البصري واليوسفي يعرفان الضغوط التي كان يمارسها الحكم على الأستاذين بوطالب وبنسودة، وأيضاً كانا قد تعودا على اللقاءات الانفرادية، بحكم العلاقة القديمة التي كانت قد جعلت منهما شخصا واحداً. وكانت علاقتهما بالأخوين عبد الله إبراهيم وعبد

2 - "الملخة" تعبير يستعمله المحجوب بكثرة، وهو وصف فيه نوع من التحقير ولكن دون إحراج. وقد يسمعه المرء يوصف به دون أن يتأثر أو يرد الفعل، كما يخاطب الأصدقاء بعضهم ببعض بأوصاف مثل: "المفلس"، "الكامبو" الخ

الرحيم، سواء في الحكومة أو بعد خروجهما منها، علاقة قديمة أيضا. أضف إلى ذلك أنه لم يكن قد مر وقت كاف لإذابة الجليد، بل الستار الحديدي، الذي كان يفصل الاستقلالي عن الشوري على عهد الحماية، خصوصا وقد اتسعت الهوة وتعمقت بين الطرفين بسبب الموقف الذي أظهر به الفرنسيون حزب الشورى في مفاوضات إيكس ليبان، بوصفه حزبا معتدلا عدلت به الكفة ضد "تطرف" حزب الاستقلال الخ، كل ذلك جعل العلاقات بين أعضاء الكتابة العامة المنحدرين من حزب الاستقلال والمقاومة علاقة تاريخية خاصة، بينما كانت علاقتهم بالأعضاء الآخرين المنحدرين من حزب الشورى أو الحركة الشعبية ما تزال علاقة "رسمية". في هذا الإطار كان الفريق المنحدر من المقاومة وحزب الاستقلال يعقد اجتماعات خاصة غير رسمية، تسود فيها الثقة ويزول عنها التكلف أكثر مما كان عليه الحال في الاجتماعات الرسمية للكتابة العامة جملة. وكان لابد أن يتولد عن ذلك "شيء" في صدور الآخرين، والجميع بشر... الشيء الذي لابد أن يكون قد برر في نفس المناضلين الشوريين -سابقا- ذلك الانسحاب التدريجي الذي أدى بهما إلى تقديم استقالتهما من الاتحاد جملة. وقد كان انسحابا هادئا صامتا. ولم يكن خافيا أنه كان بضغط، وربما بإغراء أيضا، من جانب الحكم⁽³⁾. فكان طبيعيا أن يواجه

3 - كان أعضاء الكتابة العامة المنحدرين من حزب الشورى، وهم عبد الهادي بوطالب وأحمد بنسودة والتهامي الوزاني، قد قدموا استقالتهما من الاتحاد في أواخر سنة 1961 ثم عين الأستاذ أحمد بنسودة عاملا على الرباط في أكتوبر، 1962 بينما =

هذا النوع من الانسحاب بالجفاء والشكوك، وأيضا ببعض الإحراج المتعمد.

من ذلك أنه في فترة الانسحاب هذه كان البصري واليوسفي قد أطلق سراحهما، وكان الأخ اليوسفي قد استأنف مهمته كمسئول عن الصحافة والإعلام الحزبي فعاد يمارس مهمة رئيس التحرير عمليا في "الرأي العام". وكان في الإمكان إصدار جريدة "التحرير" في أي وقت لأن إطلاق سراح البصري كان بعفو ملكي، الشيء الذي كان يطلبه الأستاذ ابن سودة، منذ أن جمد نشاطه هو والأستاذ بوطالب كعضوين في الكتابة العامة للاتحاد. ومع أنه كان من رأيي الشخصي استئناف إصدار "التحرير" وترك "الرأي العام" تخفيفا على مديرها وتجنبيا لإحراجه إلا أن الرأي الغالب كان يرى أن توقيف "الرأي العام" لا مبرر له مادام مديرها لم يطلب ذلك. وفعلا استمرت "الأزمة" واستمر صدور "الرأي العام" على غير رضا من مديرها الرسمي، إلى أن توصلت الكتابة العامة للاتحاد برسالة طلب فيها هذا الأخير توقيف الجريدة، يوم 23 نوفمبر 1960. كنا قد هيأنا عدد الغد، فأصدرناه وهو يحمل تاريخ 24 نوفمبر، بدون ركن "كلمة الرأي العام" ولا "بالعربي الفصيح" وبدون أي تعليق. فقط الأخبار الوطنية والدولية وبلاغ في أعلى الصفحة الأولى في مربع على

=عين الأستاذ بوطالب في 3 نوفمبر من السنة نفسها في منصب كاتب الدولة في الأنباء ملحقا برئاسة الحكومة.

اليسار كتبت صيغته كما يلي: العنوان: "احتجاب الرأي العام وصدور التحرير". النص: "أبلغتنا الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن السيد أحمد بن سودة مدير جريدة "الرأي العام" قد طلب من الاتحاد الوطني إيقاف هذه الجريدة، جريدة الرأي العام. وعليه فإن هذه الجريدة ستحتجب ابتداء من اليوم. هذا، وستصدر جريدة التحرير في الأيام القادمة، فانتظروا جريدتكم : جريدة التحرير".

واستأنفت "التحرير" الصدور من جديد، ولم يتغير غير العنوان واسم المدير مع إضافة رئيس التحرير، وبقيت كما كانت إلى أن احتجبت بصفة نهائية في صيف 1963.

تمثل الصورة على الصفحة التالية عملية تصفيف صفحة من جريدة "الطالب" التي كان يصدرها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب برئاسة الأخ الحلوي يومذاك وقد أخذت الصورة في أواسط الستينات بدار النشر المغربية. والمصنفان للأسطر من الرصاص (اللينوتيب) هما: الطريبق وعبد الرزاق، وكانا على رأس العمال الذين انتقلوا معنا من "العلم" إلى "التحرير". وأمامهما المحرر المشرف على تصفيف المواد الأخ حسن العلوي الذي اشتغل لمدة طويلة محررا في صحافة الاتحاد. ووراءه الأخ المامون مساعده، ثم الأخ الحبيب الفرقاني. وبجانبه بوزيان الجابري (الذي ناب عني في النداء الأول إلى درب مولاي الشريف، كما أوضحت ذاك قبل). يليه كاتب هذه السطور الذي كان باستمرار حاضرا في صحافة الاتحاد، ثم الأخ الخراس والأخ المهدي الورزازي، وكانا من زوار الجريدة، ثم الأخ محمد الحلوي والأخ مصطفى عمار مدير دار النشر المغربية وبانيها.



نظر النعيق في صفحة السانغ

واجهات المعركة التي خاضتها "التحرير"

تشكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من قيادة وأطر وجماهير انتفاضة 25 يناير 1959، وجناح الاستاذين عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة من حزب الشورى، وفصيل من الحركة الشعبية على رأسه المقاوم المرحوم عبد الله الصنهاجي. غير أن هذين الحزبين لم يكونا أصلاً ذوي قواعد واسعة، ولم يكونا يستقطبان إلا النزر اليسير من الأطر. ولذلك بقي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتألف أساساً من الأطر والجماهير التي أعلنت استقلالها عن حزب الاستقلال. وهكذا فالمعركة التي كانت تخوضها "التحرير" قبل تأسيس الاتحاد الوطني بقيت هي، وتتمثل في مقاومة ردود الفعل التي قامت بها قيادة حزب الاستقلال ضد حركة 25 يناير، وأيضاً في التصدي لمتزعمي "القوة الثالثة" التي كانت تحارب حزب الاستقلال نفسه، أولئك الذين ابتهجوا حين وقوع "الانفصل" متوقعين أن يكون ذلك تشتيتاً نهائياً لشمل الحزب. ولكن عندما قام الاتحاد الوطني كمنظمة توحد ولا تفرق، منظمة تستقطب ليس فقط معظم قواعد حزب الاستقلال وأطره قبل "الانفصل"، بل وتفتح أيضاً على العناصر التي كان لها ماضٍ وطني أو مساهمة في المقاومة من خارج هذا الحزب، عندما قام الاتحاد الوطني على هذا الشكل، وبدا كأنه قد سحب البساط على متزعمي "القوة الثالثة" الذين كانوا يقفون

بشكل أو آخر وراء الهجمات التي استهدفت حزب الاستقلال سنوات 1955-56-57-58 والذين كانوا قد بدءوا في الترويج لتكتل لاحتزبي حول العرش، حينذاك إذن تبين لخصوم حزب الاستقلال بالأمس أن "الخطر" الحقيقي أصبح يكمن لا في هذا الحزب بل في الخلف الذي خرج من جوفه ليتجاوزه تنظيما وتأييرا وجراة وفكرا: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وبما أن هذا الخلف الجديد لحزب الاستقلال قد أصبح منذ انتفاضة 25 يناير 1959 يقدم السند الجماهيري والإعلامي لحكومة عبد الله إبراهيم التي شكلت أصلا كحكومة "تناوب" داخل حزب الاستقلال في إطار الصراع بين جناحيه - الشيء الذي كان يراد منه أصلا أن يبرهن عن فشل الجناح "الجذري" لهذا الحزب في قيادة الحكومة (عندما أسندت رئاستها إلى عبد الله إبراهيم) كما فشل جناحه "المحافظ" في المهمة نفسها عندما أسندت إليه رئاسة الحكومة (حكومة بلافريج) - فإنه، أعني الخلف الجديد لحزب الاستقلال، قد غير الوضعية تماما. لقد تجاوز، ليس فقط الأزمة الداخلية للحزب، بل أفسد أيضا جميع الخطط والحسابات التي كانت مبنية كلها على قص "ريش" حزب الاستقلال وتحجيمه والتخلص منه. إن الوضع الجديد قد قلب الأمور رأسا على عقب. ولذلك صار من الضروري ضرب الاتحاد ولكن بوسائل جديدة. إن الوسائل التي استعملت لضرب حزب الاستقلال والتي اعتمد فيها على النعرة القبلية ضد "الهيمنة الفاسية"، والتي أسفرت عن وجهها من خلال تمرد علي وبيهي وتمرد الريف وبرز أحزاب ذات نغمة قبلية الخ، إن هذه الوسائل لم تعد مجدية. فعلاوة على إمكانية تحويلها إلى ما يعبر عنه بـ "انقلاب السحر على الساحر"، وهو شيء كان واردا فعلا في تمرد الريف، فإنها لم تعد مجدية قط مع الاتحاد الوطني الذي تشكلت قياداته المركزية والمحلية من جميع مكونات الشعب المغربي: من أبناء الجنوب

وأبناء الريف والأطلس وأبناء السهول فضلا عن أبناء المدن، الحديثة منها العتيقة.

كان لا بد إذن من مواجهة الاتحاد الوطني بوسائل أخرى و قد تم ذلك على مستويين:

- على المستوى الشعبي بضرب القوتين الأساسيتين اللتين تشكلان معارضة وهما: المقاومون والتنظيم النقابي (الاتحاد المغربي للشغل). وذلك بتحريك "الاتفصل" داخل هاتين القوتين، ومساندة أو استعمال ما تبقى من حزب الاستقلال في ذلك.

- على مستوى الدولة بتنشيط عمل الأجهزة "الأمنية" وتنويع أساليبها المعروفة في حبك المؤامرات وشن حملات التخويف على العناصر القيادية والنشطة داخل الاتحاد من جهة، وعرقلة عمل حكومة عبد الله إبراهيم والعمل على إفشل خططها الاقتصادية، والحيلولة دون نجاحها في تحقيق شعاراتها الوطنية الجماهيرية، من جهة أخرى. ومن هنا تحللت واجهات المعركة التي كان على الاتحاد أن يخوضها:

- واجهة مساندة الحكومة ومعارضة الجهاز الإداري وفضح ما يجري فيه من خروقات وتلاعبات وإبراز خطط الحكومة وبرامجها التحررية والتعريف بها في أوساط الجماهير.

- واجهة صون وحدة المقاومين ومساندة مطالبهم وفضح الجانب المأساوي في الوضعية المزرية التي يعاني منها معظمهم، نتيجة الخطة التي سارت عليها الحكومات السابقة والرامية إلى تميع صفوف المقاومين و تصفية وجودهم كشريحة خاصة اكتسبت الشرعية كقوة وطنية يجب أن يكون لها وزن يتناسب مع الدور الأكبر الذي قامت به في معركة إعادة الملك إلى عرشه وتحقيق استقلال البلاد. وقد وجهت السهام ضد هذه الشريحة من مختلف الجهات وبأساليب متعددة، من جملتها تشكيل ما سمي بـ "الجبهة الموحدة للمقاومة المغربية" من طرف قيادة حزب الاستقلال،

كرد فعل "انفصالي" للتشويش على "جمعية المقاومة وجيش التحرير" التي أسندت رئاستها سنة 1956 إلى عضو قيادة جيش التحرير الأخ اليوسفي - واجهة الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة ضدا على "النقابات الحرة" التي أسستها بعض العناصر القيادية في حزب الاستقلال كـ "انفصل" عن الاتحاد المغربي للشغل، وهي التي ستتحول إلى "الاتحاد العام للشغالين" الذي أسس رسميا في 20 مارس 1960، (كان الاتحاد المغربي للشغل قد تأسس في 20 مارس 1955).

على هذه الواجهات الثلاث الكبرى كانت "التحرير" تخوض معاركها اليومية. وفي إطار هذه المعارك وفي خضمها تم ما تم من صنوف القمع ضد الاتحاد وصحافته وتنظيماته. والنصوص التي ننشرها في هذا الكتيب تعكس بصدق ليس فقط وعي صاحبها، كاتب هذه السطور، بل تعكس أيضا وعي المرحلة بأكملها، باعتبار أن كاتبها كان يعبر من خلالها على وجهة نظر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قيادة وجاهير.

سنقتصر في هذا الكتيب على واجهة المقاومة، وهي الواجهة التي كانت أشد توترا من غيرها، والتي في إطارها وانطلاقا منها تمت أعنف حملات القمع، ابتداء من اعتقال اليوسفي والبصري يوم 15 ديسمبر 1959 إلى الهجمة الشاملة التي تعرض لها الاتحاد الوطني يوم 16 يوليوز 1963 وما تلاها من هجمات.

توضيح :

تساءل بعض القراء عن الاجتماع الذي أطره المؤلف بسينما الكواكب يوم 25 يناير 1959. يوم الانتفاضة، والمهرجان الذي ألقى فيه محاضرة بسينما شهرزاد يوم 5 أبريل 1959 ونشرنا على الغلاف الأخير من العدد الماضي الصورة التي نشرتها التحرير عن هذا الأخير يوم 7 أبريل. تساءل هل يتعلق الأمر باجتماع واحد أم باجتماعين؟ والجواب . هما اجتماعان. وقد أطرهما المؤلف : الأول بسينما الكواكب يوم 25 يناير والثاني بسينما شهرزاد يوم 5 إبريل 1959.

المقاومة فكرة وثورة

تحت هذا العنوان نشرت بتوقيعي في عدد 18 يونيو 1959 من "التحرير" المقالة التالية، وذلك بمناسبة "يوم المقاومة"^(*). ومع أن هذه المقالة تنطلق انطلاقاً نظرية فإنها سرعان ما تطرح مسألة المقاومة في المغرب من منظور نقلي صريح. فالمقاومة التي انطلقت كانتفاضة ناجحة وقوية بعد عزل محمد الخامس، سرعان ما قبلت المساومة وفرطت، فكانت النتيجة وضعية فاسلة تكشف عنها الاستقلال منذ أول يوم. وتأتي حركة 25 يناير كانتفاضة ثانية لاستئناف المسيرة. ولكن هل ستستطيع هذه الانتفاضة مواصلة الطريق إلى أن تتدارك ما فلت حركة المقاومة، وكيف؟ تنتهي المقالة بالتنبيه إلى أن "الانتفاضة أو الثورة التي توقفت مرة ليس من البعيد أن تتوقف مرات أخرى إذا هي ترددت أو ساومت أو رضيت بأنصاف الحلول كما حدث أن فعلت انتفاضة المقاومة من قبل".

هذا النقد الذي كتبته في يونيو 1959 كان يعكس الوعي الجديد الذي أخذ يجري في عروق أسرة المقاومة. وما يجب أن يلفت النظر هنا هو أن المهام الجديدة التي تطرحها المقالة كبديل وكاستئناف لانتفاضة المقاومة وتدارك ما أهملته من قبل "تتلخص في الديمقراطية الصحيحة وعدالة اجتماعية حقة". إن كاتب هذه السطور لم يفتأ يطرح مسألة الديمقراطية والعدالة

* - في أوائل يونيو 1955 قرر المجلس الوطني للمقاومة أن يجعل من الذكرى الأولى لاستشهاد الزرقطوني (18 يونيو 1954) يوماً يمجد فيه شهداء المقاومة.

الاجتماعية منذ بداية الاستقلال إلى اليوم. وسيلمس القارئ ذلك بوضوح في الكتيب الذي سنخصصه لمسألة الديمقراطية.

وما يهمنا الآن هو التنبيه إلى أن مسألة المقاومة، فكرتها وأهدافها وما أنجزت وما لم تنجز، وأيضا مسألة المقاومين بما فيهم المعطوبين، قد بدأنا في طرحها في "التحرير" بشكل ملح منذ هذا التاريخ، يونيو 1959، وذلك تحت ضغط الوضعية المزرية التي كانت تعيشها عائلات الشهداء وأسر كثير من المقاومين بمن فيهم المعطوبين. كانت هذه العائلات والأسر تواجه بأنواع من المراوغة والتهرب والتعنيف من طرف كثير من الإدارات التي كانت تقصدها للشكوى، مما جعلها تتجه إلى مكاتب التحرير صباح مساء لعرض ما كانت تعانيه وتعرض له. وبما أنني كنت المسئول عن القضايا الداخلية والتوجيه السياسي فقد كنت أستقبلها للاستماع إليها وكتابة تقارير للنشر، تخفيفا عن الأستاذ اليوسفي الذي كان زوارنا من هذه العائلات والأسر يقصدونه بوصفه رئيس جمعية المقاومة وجيش التحرير فضلا عن مهمته كرئيس تحرير الجريدة. وسنرى بعد هذه المقالة كيف أن مسألة المقاومين والمعطوبين في المقاومة قد طرحت نفسها بإلحاح أكبر. وأن طرحها بمثل هذا الإلحاح كان من الأسباب المباشرة التي أدت إلى اعتقال الأخوين البصري واليوسفي ثم عدد آخر من المقاومين، مما سنفصل القول فيه لاحقا. أما الآن فلنقرأ المقالة التي كانت فيما أذكر - أول ما كتبت في هذا الموضوع. وترجع أهميتها التاريخية في نظري إلى أنها كانت رد فعل شخصي وذات طابع نقلي يتجاوز ظروف وضعية المقاومين المزرية تلك إلى "الأسباب الذاتية" (في المقاومة المغربية) التي أنتجت تلك الوضعية. ويجب أن لا ننسى أن الحقبة التي كتبت فيها هذه المقالة (1959) كانت مطبوعة بالمد التحرري الثوري في العالم الثالث كله.

هناك جانب آخر لا بد من إبرازه هنا بصدد هذه المقالة. أقصد كونها تشكل مفتاحا لنوع السلوك الذي طبع عملي في الاتحاد وصحافته. ذلك أنني

كنت قضيت في دمشق سنتي الجامعية الأولى (1957 - 1958). وبما أنني ذهبت إلى سورية بوعي سياسي مرتفع نسيباً فقد كنت مؤهلاً للانتقل به هناك إلى مستوى نظري إيديولوجي لم يكن له مثيل في المغرب يومئذ وذلك من خلال قراءة الجرائد والمنشورات الإيديولوجية، من كتب وغيرها، ومن خلال الجو الجامعي المفعم حية وخصوبة آنذاك.

إن ذلك قد جعلني أكتشف في سورية، لدى الفقر النظري والإيديولوجي في المقاومة المغربية التي كنت أعرف كثيراً من رجالها من خلال العلاقات العائلية أساساً. كان جميع المقاومين - تقريباً - أميين كتابة وقراءة وفكراً. كانوا يتصرفون بدافع الغيرة الوطنية. وباصطدام هذا الواقع في وعيي مع الخطاب الثقافي النظري الإيديولوجي الذي تعرفت عليه في دمشق تولدت لدي فكرة أن التغيير يجب أن يبدأ بالتوعية السياسية والإيديولوجية للجماهير. صحيح أن ممارستي للثقافة والسياسة قد سبقت ذهابي إلى سورية بسنوات، ولكن مع ذلك فأنا لا أستطيع أن أفسر وضعيتي كمشروع "متقف" للحزب منذ تأسيس الاتحاد إلا باستحضار ما اكتسبته من الجو الثقافي السياسي المفتوح الذي شدني إليه شداً خلال تلك السنة التي قضيتها في دمشق طالباً جامعياً ومراسلاً لجريدة العلم، محافظاً على استقلالتي هناك وعلى ارتباطي الوطني هنا في المغرب.

وذلك ما يفسر عزوفي عن الانخراط في أي عمل "حركي" مواز للعمل الحزبي، وذلك على الرغم من أن موقعي في الجريدة والحزب واهتمامي بـ "الخبر" كان يجعلني على علم بكثير مما كان يجري خارج الإطار الرسمي للحزب، وخارج الإطار الرسمي للدولة.

بعد هذه الاستطرادات نعود إلى المقالة التي جعلت عنوانها: "المقاومة فكرة وثورة"، لنقرأها على ضوء ما تقدم.

تقول المقالة :

"تدل كلمة مقاومة أول ما تدل على رد فعل سلبي على حادثة من الحوادث أو وضع من الأوضاع. وبقدر ما يكون هذا الرد قويا بقدر ما تكون المقاومة قد أخذت مفهومها الحقيقي الفعال. وبقدر ما تكون سلبية هذا الرد عنيفة صامدة بقدر ما تكون المقاومة قد سلكت مسلكها الثوري الطبيعي.

لكن هذا لا يعني أن المقاومة عمل سلبي دائما، بل إنه إيجابي بقدر ما هو سلبي. هو إيجابي لأنه يرفض الواقع الفاسد المتعفن ويسعى نحو أوضاع خالية من هذا التعفن وذاك الفساد. وهو سلبي لأنه يعالج الأوضاع بعنف ولا يقبل المساومة والمفاوضة مهما تأزمت الأحوال وعاكست الظروف.

ولكي تحمل المقاومة هذا المفهوم لا بد لها من فكرة تستمد منها قوتها وصلابتها وتسترشد بوحياها وتوجيهاتها وتكتسب منها قابلية التطور الدائم. ولهذا يمكن القول إن المقاومة في الحقيقة ما هي إلا تجسيد للفكرة وصبغها بالفعالية التي بدونها تفقد حقيقتها وجوهرها⁽¹⁾. والفكرة التي تغذي المقاومة يجب أن تكون فكرة ثورية انقلابية، ترفض رفضا باتا أنصاف الحلول ولا تقبل المساومة ولا التماطل، لأن الفكرة الثورية، والثورة نفسها، لا تقبل التجزئة ولا

1 - هذه إشارة إلى ما عدت منه حركة المقاومة المغربية، من غياب المثقفين في صفوفها وسنعرض لهذه المسألة في الكتيب الذي سيكون عنوانه "على ضفاف السيرة الذاتية"

التقديم ولا التأخير، فهي كالسيل العرم تكتسح الأوضاع الفاسدة والنتوءات الناشزة اكتساحا عنيفا.

والمقاومة كفكرة ثورية لا يهمها الانتصار والنجاح بقدر ما يهمها الثبات والصمود. "وإذا كان الانتصار والنجاح من المعايير العامة التي يقاس بها صواب فكرة أو صحة مبدأ، فإن قمة الانتصار ترجع إلى مقدار ما تحافظ الفكرة على حقيقتها أو يصون المبدأ نفسه من كل تسوية يرغب عليها في سبيل النجاح. فالتسوية مهما يكن لها من المبررات تنطوي على شيء من التنازل والفشل في تحقيق الفكرة التي يؤمن بها الإنسان ويناضل من أجلها". والتنازل والفشل ليسا من الثورة في شيء، وبالتالي فالمقاومة التي تقبل بهما مقاومة اصطناعية لا تقوم على أسس متينة ولا على دوافع حقيقية صامدة. ذلك "أن التسوية والفشل إما أن يدلّا على ضعف في الفكرة وابتعادها عن الحقيقة، وإما أن تكون هذه الفكرة تعبيرا عن ضعف الإنسان وعجزه عن الكفاح في سبيل ما يؤمن به أو عن ضعف الإيمان نفسه". إن الانتصار الحقيقي ليس في التغلب المؤقت على الخصم ولا في تراجع العدو ولا في تحسين الأوضاع تحسينا سطحيا. إن الانتصار الحقيقي للفكرة الثورية هو في رفضها للتسوية وفي عدم اعترافها بأنصاف الحلول ولا بالمظاهر الخلابّة.

وإذا نحن حاولنا على هذا الأساس تقويم المقاومة المغربية وتنزيلها مكانتها الحقّة فإنه يمكن القول مبدئيا إن المقاومة المغربية

أو فكرة المقاومة في المغرب قد رفضت الواقع رفضا ولكن لا من أول وهلة بل بعد أن تبين لها بالتجربة فشل المساومات وعدم جدواها.

ونحن هنا لا نقصر المقاومة المغربية على ما حدث بعد 1953 بل نرجعها إلى حين بدأ الشعب المغربي يشعر بوعي وإدراك بمدى خطر الاستعمار الفرنسي عليه وعلى مستقبله كأمة مكتملة المقومات متحدة العناصر. وقد يكون الشعور الواعي منتشرا بين أفراد الشعب حتى قبل الاستعمار ولكن لم يستكمل وعيه الحقيقي إلا بعد معاناته لتجربة الاحتلال والاستعمار، وبعد أن طرح عرض الحائط الاعتبار الفارغة وكفر بالحلول السياسية المبنية على المساومة التي لا ينتج عنها إلا أنصاف الحلول. وحينذاك فقط، حين التجأ الشعب إلى الكفاح المسلح، تبلورت المقاومة المغربية وبدأت تأخذ شكلها الطبيعي وتستكمل عناصرها الثورية.

طبيعي أن يصدم الشعب صدمة عنيفة بما فيه الطليعة الواعية يوم 20 غشت 1953، وطبيعي أيضا أن تكون هذه الصدمة رجة عنيفة أطاحت بكل القيم الواهية والاعتبارات الفارغة من سياسية وغيرها لتفسح المجال واسعا للمقاومة الجدية الفعالة المتشعبة بروح ثورية وبفكرة قوية تتضاءل بل تنعدم أمامها جميع العناصر الناقصة. ولقد كانت الفكرة السائدة المسيطرة غداة 20 غشت فكرة ثورية هدفها تحرير البلاد وتكسير القيود بعنف وصلابة وقوة. وبقدر ما كانت الصدمة فجائية بقدر ما اتجه الكفاح نحو المطلب المهم المستعجل المتمثل في الاعتراف بالاستقلال وإعادة الملك إلى عرشه.

وركزت المقاومة المغربية كل جهدها، وجند الشعب كل إمكانياته في سبيل هذا المطلب المستعجل، الأمر الذي جعل الناس يغفلون، وربما عن غير قصد، المطالب الأخرى غير الآنية التي هي في حقيقة الأمر الهدف الحقيقي من الكفاح والباعث الأساسي لفكرة المقاومة. وما أن تحقق المطلب الأول : الاستقلال وعودة الملك، وما أن مرت فترة استراحة ممزوجة بنشوة النصر الخلاب حتى ظهر للناس جميعا، الحاملين منهم للسلاح والمناصرين المؤيدين لهؤلاء، أن الكفاح لم يتم، وأن النضال لم ينته، وأن المطالب الأخرى التي كانت ثانوية أصبحت اليوم أكثر أهمية من مطلب الاستقلال، لأن هذا يفقد معناه وحقيقته في مثل تلك الأوضاع الفاسدة والتي أخذت تزداد فسادا بعد فساد.

والذي أصبحنا اليوم نأسف له هو أن الفكرة الثورية التي كانت توجه المقاومة، رغم أنها كانت استكملت عناصرها وبلغت الذروة في الكفاح الواعي العام، لم تستفد من التجربة الماضية بقدر ما كان ينبغي لها أن تستفيد، ولم تأخذ الدرس الذي كان عليها أن تأخذه منها. فقد وقع شبه انتكاس في القوى السياسية الواعية وبدأ يظهر للجميع مدى تفريط المقاومة في التشبث بالفكرة الثورية مما جعل الأوضاع تعود من جديد إلى الانحلال والفساد. ولكن، هناك حقيقة تاريخية خالدة وهي أن الأشخاص وإن ماتوا أو استشهدوا فإن الفكرة الناضجة الكاملة لا تموت ولا تقتل. وإذا تراجع حاملو الأفكار وانتكسوا فإن الفكرة الثورية لا تتراجع أبدا ولا تنتكس،

وانما الذي يحدث هو أن أشخاصا يختفون وآخرين يظهرون على
صعيد المعركة ليحملوا المشعل الذي يظل مشعلا أبدا، نيرا أبدا!
وانما الذي يحدث هو أن الذين يحملون المشعل قد يعترهم فتور
وقد يفضلون الانتظار واللجوء إلى الوسائل السلمية المرتكزة على
المساومة، ولكن سرعان ما يعودون إلى الكفاح الطبيعي، الكفاح
الثوري، إذا هم كانوا يؤمنون إيماننا صادقا بالفكرة فيحملون من
جديد المشعل ويخترقون الطريق. وهذا بالضبط ما حدث يوم 25
يناير 1959. إن ما حدث يوم 25 يناير ليس انتفاضة ولا ثورة وإنما
هو استمرار للانتفاضة والثورة التي اتخذت صفتها الجديدة غداة 20
غشت 1953. ولكن الانتفاضة أو الثورة التي توقفت مرة ليس من
البعيد أن تتوقف مرات أخرى إذا هي ترددت أو ساومت أو رضيت
بأنصاف الحلول كما حدث أن فعلت من قبل.

نحن الآن أمام أمرين اثنين لا ثالث لهما : إما أن نصارع
الظروف والأوضاع القائمة بروح ثورية تأبى التراجع فنحقق بذلك
أهدافنا التي اكتست اليوم صبغة مستعجلة، وهي أهداف تتلخص
في الديمقراطية الصحيحة وعدالة اجتماعية حقة، وإما أن نساوم
أنفسنا ونخضع لاعتبارات فارغة، الأمر الذي سيجعل الشعب،
عاجلا أو آجلا، يتبنى مطالبه بنفسه ويحمل مشعل ثورته بيده".

مأساة المقاومين ...

في يوم من أيام الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1959، عندما كنا، الأخ اليوسفي وأنا، نناقش القضايا المطروحة التي يجب الاهتمام بها، اقترح الأخ عبد الرحمان كتابة سلسلة من المقالات بمناسبة الأعياد الوطنية الثلاثة: 16 نوفمبر 1955 (يوم عودة محمد الخامس)، و17 نوفمبر (عيد الاستقلال)^(*)، و18 نوفمبر (عيد العرش). وبما أن هذه الأعياد كانت تصادف آنذاك مرور ثلاث سنوات على الاستقلال، وبما أن حكومة عبد الله إبراهيم كانت على وشك إكمال سنتها الأولى (24 ديسمبر 1958) فقد اقترح الأخ عبد الرحمان الجمع بين هذه المناسبات الثلاث واستعراض ما أنجز وما لم ينجز. وبعد مناقشة الموضوع قررنا أن نجعل السلسلة في خمس مقالات.

بدأت بمقالة عن وضعية المقاومين المأساوية، ليس فقط لأن المقاومة قد ارتبطت انطلاقتها بنفي محمد الخامس وتوقفت أعمالها مع رجوعه، بل أيضا لأن قضية المقاومين وعائلاتهم كانت مطروحة بحدة كما ذكرنا قبل. نشرت المقالات تحت عنوان دائم: "بمناسبة أعيادنا القومية

* - كانت عودة محمد الخامس من المنفى يوم نوفمبر 16 نوفمبر، وكان عيد العرش يوم 18 من الشهر نفسه، فتقرر الجمع بين العيدين بالاحتفال بعيد الاستقلال يوم 17 من نفس الشهر. باعتبار أن عودة محمد كانت مقرونة بالاعتراف بالاستقلال. أما الإعلان الرسمي عن الاستقلال فلم يتم إلا يوم 2 مارس 1956 بعد مفاوضات جرت بإيكس ليبان بفرنسا.

نظرات على سنة خلت". كان المقال الأول بعنوان "مأساة المقاومة". أما المقالات الأربع التالية فقد تناولت ظروف تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم ومنجزاتها في الميدان الاقتصادي والسياسة الخارجية، وسنعود إليها في الكتيب الذي سنخصصه لهذه الحكومة. أما هنا فسنقتصر على المقال الأول الخاص بوضعية المقاومين.

يقول المقال:

"في الوقت الذي يتأهب فيه الشعب المغربي للاحتفال بالأعياد القومية : الذكرى الثانية والثلاثون لجلوس صاحب الجلالة محمد الخامس على عرش أجداده الكرام، وذكرى رجوع جلالته من المنفى ظافرا منتصرا وإعلانه عن انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ عهد الاستقلال والحرية، بعد أن مرت على هذا الشعب حقبة مريرة خاض فيها الكفاح المقدس من أجل استرجاع مليكه واستعادة سيادته وحريته تحت راية المقاومة والمقاومين الذين سقط كثير منهم شهداء في سبيل عزة الوطن وكرامته، في هذا الوقت الذي نحن فيه على أهبة طي السنة الثالثة من عهد الاستقلال وعلى أبواب السنة الرابعة يجدر بنا أن نلقي نظرة قصيرة على العام الماضي لنحاسب أنفسنا كشعب وكدولة على ما أنجزناه وما حققناه، وما فاتنا إنجازه وتحقيقه، لنرى أين وصلنا في كفاحنا المستمر وأين أصبحنا في طريق هذا الكفاح.

لقد مرت الآن سنوات ثلاث كاملات على رجوع صاحب الجلالة من منفاه السحيق وإعلان انتهاء عهد الحماية ! مرت

ثلاث سنوات على الكفاح المسلح ضد المستعمر، هذا الكفاح الذي خاضه أبناء هذا الشعب ببطولة نادرة واستماتة أثارت إعجاب العالم. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عقب هذه السنوات الثلاث التي خلت هي قضية المقاومة والمقاومين وقضية أبناء وعائلات الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف برصاص المستعمر في سبيل هذا الوطن وأبنائه.

ولعل أول سؤال يتبادر إلى الذهن في هذه القضية هو ماذا فعلته الدولة المغربية لهؤلاء المقاومين ولأبناء الشهداء وعائلاتهم؟ سؤال يطول الجواب عنه إذا نحن أردنا استعراض قضية المقاومين منذ الأيام الأولى من الاستقلال إلى اليوم، ولكننا سنقتصر فقط على التطورات الأخيرة لهذه القضية.

الواقع أن المقاومة أصبحت مشكلة بعد الأيام والشهور الأولى من الاستقلال بسبب العناصر الدخيلة التي أرادت لنفسها أن تكون مقاومة، وبسبب المحاولات العديدة التي بذلت هنا وهناك لتشيت صفوف المقاومين وإثارة البغضاء والشحناء بين بعضهم البعض، فكانت مشكلة المقاومة التي أصبحت مشكلة حقا بسبب هذه العناصر الدخيلة ونجاح بعض محاولات مفرقي الصفوف وأعداء الوحدة. ولقد تجلت هذه المشكلة في ظهور عدة هيئات للمقاومة، مزورة مزيفة، شكلت من طرف بعضهم لاتخاذها وسيلة لتحقيق أهدافهم وآمالهم، وأداة من الأدوات التي يمكن بها أن يساوموا حين تكون المساومة مفيدة، ووسيلة

لتحقيق تلك الأهداف والآمال. تشكلت عدة هيئات مزيفة استغلت اسم المقاومة واستغل مشكلوها هذا الاسم، وكان من نتيجة ذلك أن لطخ اسم المقاومة بهذه الهيئات المزورة، وكان من نتيجة ذلك أن بقيت العائلات وأولاد الشهداء ضائعين بسبب هذا النزاع المخلق المصطنع.

واستمر ذلك كذلك إلى ما قبل بضعة شهور، حينما تألف حكومة عبد الله إبراهيم وحينما أصدر صاحب الجلالة ظهيراً شريفاً لتنظيم شؤون المقاومة والمقاومين. استبشر الناس خيراً بهذا الظهير واعتبروه قراراً سينهي مشكلة المقاومة والمقاومين، هذه المشكلة المخلقة. ولكن تطبيق هذه الظهير اصطدم بعقبات وعراقيل كان مصدرها هذه الهيئات المزورة وهذه المقاومات المزيفة، وأصبح تشكيل اللجنة التي ستفصل في الأمر شيئاً صعباً نظراً لوجود عناصر دخيلة في صفوف المقاومة تساوم في المشاركة في هذه اللجنة التي ستنظر في قضية هي بعيدة عنها أصلاً.

ومرت أيام وأيام واللجنة لم تتكون، حتى أصبحنا اليوم على أبواب السنة الرابعة من الاستقلال والمشكلة قائمة لم تحل، وأبناء عائلات الشهداء في ضياع.

لقد حدث أن تكونت هيئات منذ السنة الأولى من الاستقلال لرعاية أبناء الشهداء وعائلاتهم، ولكن هذه الرعاية بقيت صورية فقط. وحتى هذه الصورية أصبحت تزول عنها في الأيام الأخيرة، مما أدى بهذه العائلات إلى حالة من البؤس والفقر

والحاجة، ما كان يليق بهذا الوطن أن يتركها تنزلق إليها. لقد أصبحت عائلات الشهداء في حالة مزرية وأصبح جلها يقضي النهار في التردد على المعاملات وعلى تلك الهيئات مستجدية مستعطفة. ولكن الاستجداء والاستعطاف لم يفدها فتيلًا، إذ أصبح الجواب الذي تجاب به تلك العائلات هو: "أذهب إلى أصحاب أزواجكن وآبائكن، فلديهم وحدهم الحل في هذه المسألة"⁽¹⁾. وهكذا أصبح مركز جمعية المقاومة وجيش التحرير، وهكذا أصبحت إدارة ومطبعة هذه الجريدة، لا يمر عليهما يوم واحد دون أن تقصدهما عدة عائلات ممن سقط أزواجهما وأولادها في ميدان الشرف، تعرض مشاكلها وتقص ما عانتها من السلطات والهيئات المختصة بشؤون عائلات وأبناء أولئك الذي سقطوا في سبيل هذا الوطن، وفي سبيل تمكين أبنائه من حكم أنفسهم بأنفسهم.

ثم إنها مأساة وأية مأساة: مأساة المقاومة التي بقيت بدون حل والتي خلق منها المتلاعبون وأصحاب الأغراض مشكلة مصطنعة! إنها مأساة وأي مأساة أن تبقى عائلات وأبناء

1 - لابد من الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الوضعية ومثل هذا الجواب الذي كان يتلقاه معطوبو المقاومة وأرامل الشهداء من الإدارة العمومية كالمعاملات وغيرها، ذلك أن تراكم هذا النوع من المعاملة سيولد رد فعل تعثل في ذهاب عدد من معطوبي المقاومة وأرامل الشهداء إلى القصر الملكي وطلب مقابلة جلالة الملك وما حدث حينها من أزمة انتهت باعتقال البصري واليوسفي بعد كتابة هذا المقال بشهرين، كما سنفصل القول لاحقًا.

الشهداء متسكعين في الطرقات يستجدون هذا ويستعطفون ذاك.
مأساة نرجو أن لا تنتهي هذه السنة الرابعة بعد الاستقلال إلا
وقد عولجت بما يستحقه شهداء هذا الوطن من جزاء واعتراف
بالجميل".

قصة اعتقال البصري واليوسفي

والمؤامرة المزعومة على ولي العهد

1- وزير في حكومة عبد الله إبراهيم يحاكم "البصري" !

بدأت علامات المؤامرة على "التحرير" والبصري واليوسفي تخصيصا عندما بادرت المحكمة الإقليمية بالدار البيضاء إلى إصدار حكمها يوم 1959/10/21 في قضية القنف التي كان قد رفعها ضد "التحرير" وزير التعليم آنذاك المرحوم الأستاذ عبد الكريم بنجلون. ومع أن هذه الشخصية كانت معروفة باستقامتها، إلا أن وجوده كوزير للتعليم في حكومة عبد الله إبراهيم كان من جنس وجود "وزراء السيادة" في حكومة اليوسفي. كانت وزارة التعليم آنذاك وبما زالت إلى اليوم- تعد من طرف المخزن وزارة استراتيجية لا يجوز إسنادها للأحزاب. وذلك نظرا لأهمية دور الطلاب في تحريك الأحداث السياسية وأيضا نظرا لكون رجل التعليم يحسبون من القوى المعارضة كما كان الشأن دائما من خلال نقاباتهم واحتلال كثير منهم مواقع هامة في تنظيمات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. هذا ما يفسر كون جميع وزراء التعليم في المغرب كانوا إلى اليوم من نوع "وزراء السيادة" كما قلنا.

ومهما يكن، وعلى الرغم من أن علاقات الأستاذ المرحوم عبد الكريم بنجلون مع قيادة الاتحاد كان يشوبها بعض التوتر في ذلك

الوقت فإن رفعه لدعوى ضد محمد البصري مدير جريدة "التحرير"، وهو وزير في حكومة عبد الله إبراهيم، لم يكن شأنًا حكومياً. فالمسألة إذن تجد مصدرها خارج الحكومة. هذا ما جعلنا ننظر إلى هذه الدعوى كمؤشر لما سيأتي. ولم يكن "ما سيأتي" خافياً علينا لأن "أخبارهم كانت عندنا" كما شرحت في مدخل هذا الكتيب. ولكن مع ذلك كان لابد من انتظار نتيجة المحاكمة. ولما صدر الحكم يوم 1959/10/21 بالإدانة، (وبغرامة قدرها خمسون ألف فرنك) عرفنا أن "ما سيأتي" كان في الطريق. ولذلك كنا نأخذ أكبر قدر من الحذر فيما ننشر. فكان لابد من قراءة كل خبر وكل تعليق من زاوية "التأويل" الذي يمكن أن يعتمد إليه "من يهمهم الأمر".

ومع ذلك فقد وجدنا أنفسنا ذات يوم إزاء نوع من الأمر الواقع الذي "فرض" نشر تقرير صحفي كتب بطريقة لا غبار عليها على مستوى لهجة الجريدة وتوجهاتها، ولكن بأسلوب وعبارات لم تخضع للرقابة الذاتية التي يفرضها العلم بـ "الخبر". ولم يكن كاتب التقرير من "المشاركين في الخبر" لحداثة عهده بالجريدة. وقد ترتب عن ذلك أن وجد المتربصون بالاتحاد والتحرير ذريعة لتدشين مؤامرتهم، فكان اعتقال البصري واليوسفي، ثم الحملة القمعية التي طالت معظم المقاومين الاتحاديين أو المتعاطفين على الاتحاد، بتهمة أثبت التحقيق بطلانها، تهمة "التآمر لاغتيال ولي العهد" وما رافقها من تهمة غليظة أخرى. والقصة كانت كما يلي:

2- "طردوا الاستعمار بالأمس وأصبحوا اليوم مطاردين".

كنت سافرت في العشر الأواخر من شهر نوفمبر من السنة نفسها (1959) إلى أرفود بإقليم تافيلالت، في ضيافة قيادة جيش التحرير بالناحية الشرقية، للقيام بتحقيق حول الوضعية العامة بهذا الإقليم

وحول نضال جيش التحرير في صحرائنا الشرقية ضد الجيش الفرنسي المحتل، وهو النضال الذي كان يجري في المناطق التي اقتطعتها فرنسا من المغرب الشرقي وضممتها لمستعمراتها الجزائر. وعندما عدت من تافيلالت في مساء اليوم الثاني من ديسمبر قصدت مقر الجريدة بعد ظهر اليوم التالي. وبمجرد ما وصلت طلب الأخ عبد الرحمان مقالا كان قد دفع للطبع، وقدمه لي، وقال : "شوف هذا"!

كان المقل يحكي ما رواه لأحد العاملين في الجريدة وفد من المقاومين زاروا مقر التحرير بعد أن علاوا من الرباط حيث ذهبوا لطلب مقابلة جلالة الملك محمد الخامس ليعرضوا عليه الوضعية المأساوية التي يعيشونها وما يتعرضون له من سوء المعاملة. كان المحرر الذي استمع إليهم هو الأخ البلغيثي، وهو من الأطر الشورية التي انضمت للاتحاد ولم يكن على علم بخلفيات الأمور، فنقل ما قالوا وصاغه في عبارات احتجاجية كما جرت عادتنا في مثل هذه الأمور. غير أن الظروف في ذلك الوقت كانت تقتضي اختيار العبارات بدقة. قرأت المقل وترددت في نشره كما كان الأخ عبد الرحمان مترددا. لكن نظرا لكون المقل يروي ما جرى لوفد من معطوبي المقاومة، وكونه قد كتبه الأخ البلغيثي، وهو كما قلت من قداماء حزب الشورى، وكان قد التحق حديثا بالجريدة مما كان يستلزم تجنب الحساسية التي ربما كان سيثيرها عدم نشر المقل أو تغييره، ونظرا لكون عمل الطبع والمصححين الخ، قد اطلعوا عليه، كل ذلك قد جعل من الصعب تغيير شيء فيه. ولكن في المقابل، ومن أجل التخفيف من وزنه، أعدنا كتابته بحروف صغيرة ووضعناه في أسفل الصفحة الأولى، إشارة إلى أن الجريدة لا تريد أن تجعل منه موضوعا لـ "العراك"، إذ لو كنا نريد ذلك لوضعناه على صدر الصفحة الأولى وبمنشيطات على ثمانية أعمدة كما هي العادة. ولكي يتتبع القارئ بدقة ماجريات الأمور ننقل هنا نص المقل.

العنوان: "طردوا الاستعمار بالأمس وأصبحوا اليوم مطاردين".

"كانت تضطهدهم بالأمس قوات شرطة الاستعمار، فأصبحت اليوم شرطة وقوة المغرب، المستقل بفضل تضحياتهم وأرواح إخوانهم وأمثالهم من أبناء الوطن الأحرار، تطاردهم وتضطهدهم. وقفوا بالأمس وقفة رجل واحد ليقفوا في وجه الاستعمار وكان رجال اليوم يخافون أن ينطبق عليهم لفظه رجل، لأنها تفرض على حاملها واجبات. وواصل الأبطال الأحرار كفاحهم ومعركتهم فقتلوا وعذبوا لكن إيمانهم وعزيمتهم كانا أقوى من الاستسلام فصمدوا حتى أرجعوا للمغرب مجده وكرامته. وجاء الاستقلال وتطلعت الأعين واشترأت الأعناق تريد أن ترى الأبطال الأحرار، فإذا بعدد وافر من الأبطال، معطوب أو مصاب بجرح تسبب له في عطب دائم، وإذا بهم أرباب عائلات فيها أطفال صغار ينتظرون لقمة العيش من آبائهم المعطوبين. وإذا بهم أمهات تحتضن أبناءهن الصغار في انتظار لقمة العيش، لا لأن الآباء معطوبون ولكنهم ماتوا واستشهدوا مقدمين أنفسهم وما لديهم دفاعا عن وطنهم.

من هؤلاء؟ أهم سعاة يجلسون على أرصفة الشارع ينتظرون صدقة؟ أهم ضحايا فيضان أو حريق؟ أهم محاربو الجيش الفرنسي القداماء؟
إنهم -نقولها بكامل الحسرة والحنن- المقاومون الذين أحرزوا للمغرب على استقلاله.

مرت أربع سنوات على الاستقلال كون خلالها المغرب لا حكومة واحدة بل حكومات، وأحدثت كل ما يتطلبه وجود دولة مستقلة من أجهزة في مختلف الميادين. مرت أربع سنوات وماذا فعل المغرب؟ وماذا فعلت الدولة مع المقاومين، مع الذين شيدوا هذه الدولة؟
لا شيء.

ولم يستسلم المقاومون، وحاشا الله أن يستسلم المقاوم، فرفعوا أصواتهم مطالبين بحقوقهم، وصمتت الأذان وأوصدت الأبواب. وقرروا أن يقرعوا باب القصر الملكي العامر ليطلبوا مباشرة من صاحب الجلالة أن ينصفهم. لكن رد الفعل هذه المرة كان أقبح من السكوت ومن الوعود الفارغة المزيفة. فمار واحد، فمار الثلاثاء (=فاتح ديسمبر 1959) كوبوا وفدا مركبا من 48 من المعطوبين بنسائهم وأطفالهم ونساء الشهداء وتوجهوا إلى القصر الملكي العامر مطالبين

المثول بين يدي صاحب الجلالة ليفتوا نظره الشريف إلى الحال المزرية التي يوجد عليها المقاومون بنسائهم وأطفالهم وأطفال الشهداء. وقابلوا مدير التشريفات وأبلغوه رجاءهم في مقابلة صاحب الجلالة فكان جواب السيد مدير التشريفات غير مشرف، إذ استحضر عددا من رجال الشرطة وطلب منهم طرد الجماعة، فحاولت الشرطة أن تطردهم ولكن المقاومين صمدوا في وجه المحاولة الجائرة وألحوا على مقابلة صاحب الجلالة. وهنا تدخل موظف كبير لدى الأعتاب الشريفة وأمرهم كما يؤمر الكلب بالخروج، ولم ينفع الأمر، فهددهم ولم ينفع التهديد، فلجأ أحد الموظفين إلى المداينة والمراوغة ووعدهم بأنه سيحدد لهم موعدا لمقابلة صاحب الجلالة في الساعة الخامسة والنصف. وفي الساعة المحددة حضروا إلى مكتب مدير الديوان الملكي فكان جواب السيد مدير الديوان الملكي بأن تحديد الموعد لا يدخل في اختصاصاته. فتوجهوا مرة أخرى إلى مكتب مدير التشريفات فطلب منهم أن يعودوا في يوم آخر. وفي يوم الأربعاء الساعة السابعة صباحا وصل الوفد إلى المكان الذي قيل إن صاحب الجلالة سيمر منه. وهناك رجال الشرطة أرغموهم على مغادرة المكان. ورأى أعضاء الوفد أن يكونوا وفدا مصغرا من خمسة رجال وخمس نساء لمقابلة مدير التشريفات. لكن السيد مدير التشريفات لم يستقبلهم واكتفى بإحالتهم على كاتب من ديوانه. بقي وفد المقاومين ينتظر حتى الساعة الخامسة مساء أي طيلة 11 ساعة. وأمام إصرار الوفد على مقابلة جلالة الملك أعطيت الأوامر للحرس الملكي والشرطة بطرد الجماعة. فطردوا حتى أخرجوا من ساحة القصر، وطردهم حتى أبعادوا من القصر، وطردهم حتى أبعادوا من الرباط بمسافة 20 كيلومتر.

تلك هي قصة المقاومين وتلك هي المعاملة التي يعاملون بها والأحداث ناطقة لا تحتاج إلى تعليق".

هذا هو المقل الذي حجزت من أجله التحرير وسيحاكم بسببه مديرها ورئيس تحريرها، بتهم غليظة بعيدة جدا عن المقل وأسلوبه ومضمونه. مما لا يدع مجالا للشك أن المقل لم يكن سوى ذريعة للبدء في تنفيذ المؤامرة المبيتة ضد الاتحاد.

كان هناك شك في أن تكون محرر المقل علاقات مشبوهة مع جهات في الدولة والأمن، ولكنني أعتقد أن هذا المقل لم يكن مما أمني عليه، بل لقد كتبه وهو يستمع للمقاومين الذين جاءوا إلى التحرير يحكون ما حصل لهم. فكتب ما كتب مازجا بين الخبر والتعليق كما هو واضح.

حجز العدد وكان مؤرخا بـ 4 ديسمبر 1959 وفي مساء اليوم نفسه أصدر الديوان الملكي بلاغا يرد فيه على المقل جاء فيه: "نشرت جريدة التحرير في الصفحة الأولى يوم 4 دجنبر 1959 مقالا تحت عنوان "طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين" ضمنته أخبارا كاذبة. وخلافا لما جاء في المقال فالحقيقة هي التالية : خلال ثمار الثلاثاء فاتح دجنبر وردت على المشور السعيد جماعة من النساء والرجال (لاحظ: هكذا يسدون صفة المقاومين!) وقصدت التشريفات الملكية طالبة المثل بين يدي صاحب الجلالة الملك أعزه الله للتحديث إليه في أمر يخصها. فطلب منها حسب العادة أن تبين الغرض الذي جاءت من أجله إلى القصر، والموضوع الذي تريد إثارتة مع جنابه الشريف، ولكنها أبت إلا أن تمثل بين يديه في الحين ورفضت الإفصاح عن الغرض الذي جاءت من أجله وتركت التشريفات الملكية، وقصدت الديوان الملكي حيث اقتبلها مديره وأبدا لها كامل استعدادده ليلبغ إلى جلالة الملك كل ما تريد تلك الجماعة أن يلبغ إليه كتابيا أو شفاهيا، وأما استمرت على رفضها تبين الغاية من طلبها المثل بين يدي صاحب الجلالة. وفي صباح الأربعاء عادت الجماعة المذكورة إلى التشريفات الملكية وكررت الطلب، فطلب منها أن تختار ثلاثة أو أربعة من الأفراد لمقابلة صاحب الجلالة في العشية حيث أن عددها كثير. فقبلت ذلك وفي العشية جاءت الجماعة كلها بما فيها من نساء وأطفال تريد الدخول على التشريفات الملكية فطلب منها تقديم وفد ينوب عنها حسبما وقع عليه الاتفاق لكنها رفضت. ثم حاولت بغثة الدخول عنوة إلى التشريفات الملكية فلم ير الحرس بدا من صدها وإبعادها. أما الغرض الذي ذكرت جريدة التحرير أن تلك الجماعة جاءت إلى القصر من أجله فإنه لم يعلم إلا من الجريدة نفسها لأن تلك الجماعة لم ترد الإعراب عن العاية من بحيثها سواء مع مدير الديوان الملكي أو أمام مدير التشريفات..."

واضح أن هذا الرد يختصر النازلة وأكثر من ذلك تحدث عن "جماعة" لا هوية لها، إخفاء للحقيقة وتضليلا للرأي العام. فكان ذلك مما يستوجب الرد والتوضيح.

3- "نحن أرجعناه فكيف تمنعونا من مقابله؟"

استدعينا في اليوم التالي 5 ديسمبر الاخوة المقاومين الذين كانوا قد حكوا قصتهم للأخ البلغيثي واستمعت إليهم من جديد، ثم كتبت المقل التوضيحي التالي بعنوان:

"البوليس يحجز أمس جريدة التحرير في مجموع المغرب- تفاصيل جديدة عن قضية المعطوبين وأرامل الشهداء".

وتحت العنوان مقلمة جاء فيها: "صادرت مصالح الشرطة أمس جريدة التحرير في مجموع أنحاء المغرب، وقد جاءت المصادرة بسبب المقال الذي نشرناه في عدد أمس تحت عنوان: "طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين". واليوم نعيد نشر القصة كما حكاها لنا المواطنون المقاومون أنفسهم. لقد تأكد لدينا كما قلنا ذلك في مقال سابق أن المقاومين المذكورين جاءوا فعلا عدة مرات إلى التشريفات الملكية وطلبوا مقابلة جلالة الملك، وتأكد أن الشرطة نقلتهم من باب التواركة حيث كانوا ينتظرون جلالة الملك لعرض مشاكلهم عليه، وتأكد أن الشرطة طاردتهم من الرباط حتى مسافة عشرين كيلومتر على طريق الرباط الدار البيضاء. نشرت الجريدة هذه الحادثة أمس وقد لخصتها وفاء لخطتها العامة. حجز الجريدة لن يردها عن السير وفق مبادئها الشعبية. حجز التحرير خرق صريح ومكشوف لقانون الحريات

العامة. ستبقى هذه الجريدة في طليعة الشعب تحارب الفساد وتفضح أساليب المفسدين كلما وافتها الفرصة لذلك".

هذه مقدمة المقال. أما المقال نفسه فقد تحدث عن عملية الحجز في جميع أنحاء المغرب وعن إخبار الإذاعة الوطنية بذلك في نشرتها الزوالية، معللة الحجز بكون الجريدة نشرت "نبأ مكذوبا" على حد تعبير البلاغ المنسوب للديوان الملكي. كما أخبرت أن بلاغا آخر سيصدر في نفس الموضوع. ثم يواصل المقال شرح الحادثة كما وقعت بالفعل، فيقول:

"وبالفعل أذاعت الإذاعة الوطنية في نشرتها المسائية بلاغا من الديوان الملكي يشرح قصة المقاومين التي تحدثنا عنها في عدد أمس. ويظهر من سياق الأحداث التي سردها بلاغ الديوان الملكي أن النقطة التي برزت في مقالنا صحيحة. صحيح أن الجماعة المؤلفة من مقاومين ومقاومات جاءت ثلاث مرات تريد مقابلة جلالة الملك، وصحيح أنها طوردت من قبل الحرس طبق أوامر الديوان أو التشريفات الملكية. أما الحجج التي أوردها الديوان الملكي والقائلة بأن هذه الجماعة المعنية امتنعت من التعريف بهويتها فإن الوقائع التالية تدحضها : وهي الوقائع التي رواها لنا إخواننا المقاومون الذين زارونا أمس :

في يوم الثلاثاء الماضي على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال توجه خمسة رجال من المقاومين إلى التشريفات الملكية لطلب مقابلة مع جلالة الملك، وبدلا من أن يجدوا من يصغي لمطلبهم أمر مدير التشريفات الحرس بإخراجهم. وفعلا فقد

أخرجتهم الحراسة ، ولم ييأسوا بل توجهوا إلى الديوان الملكي .
وهناك قابلهم المكلف بقسم الصحافة والأخبار وسألهم عن
هويتهم فأخبروه بما طلب منهم والغرض من زيارتهم وقال لهم
بالحرف الواحد وفي نرفزة : "إذا كنتم مقاومين فإنني أيضا
قاومت قبلكم". واستغرقت المناقشة مع سيادة المكلف بقسم
الصحافة نصف ساعة كاملة تنازل بعدها عن التصلب الذي كان
يبديه في أول الحديث. وقد اقترح عليهم في الأخير أن يخرجوا
بعد أن وعدهم بتنظيم مقابلة مع جلالة الملك بمجرد ما تنتهي
الحفلة التي كانت تقام يومذاك على شرف الشيخ أحمد توري
(رئيس جمهورية غينيا) في قصر السلام. وفي الساعة الخامسة
من نفس اليوم أذنت لهم الشرطة بالمشور بالدخول إلى القصر
الملكي. وبالفعل ، جاء محافظ الشرطة (الكوميسير) وحمل منهم
ثلاثة أفراد ، هم مصطفى العرج وعبد العزيز العرج والمعلم
الطاهر ، حملهم في سيارة من نوع فيا ط ووضعهم في مدخل
الديوان الملكي ، وقد أدخلهم السيد المكلف بشؤون الصحافة
والأخبار إلى الديوان حيث انتظروا ما يقرب من عشرين دقيقة.
وفي هذه الأثناء دخل عليهم سيادة مدير الديوان وسألهم عن
الغرض من الزيارة فأجابوه : إننا جماعة من معطوبي المقاومة
ونساء وأبناء الشهداء نريد مقابلة صاحب الجلالة لنعرض عليه
مشاكلنا وحاجاتنا. وكان رد سيادة مدير الديوان ما مؤداه : إن
لكل إدارة اختصاصها وأنا مكلف بالشكايات والرسائل. أما

الاستقبالات فهي من اختصاص مدير التشريفات. وإذا كنتم لا تصدقون ذلك وتكذبونه فاسألوا مدير الديوان العسكري. ومرة ثانية توجه المقاومون المعطوبون الذين لولا الدماء التي أراقوها هم وأمثالهم لما حصل المغرب على استقلاله وسيادته، نقول: مرة ثانية، توجهوا إلى التشريفات في الساعة السادسة مساء فاستقبلهم أحد مساعدي مدير التشريفات وقال لهم: إذا كان لديكم رسالة فسلموها إلي لأدفعها إلى جلالة الملك. وكان جواب المقاومين المعطوبين: ليست لدينا أية رسالة، وكل ما نريده هو مقابلة جلالة الملك لأن جميع الإدارات أصبحت موصدة في وجوهنا. ولم يبق لدينا من ملجأ إلا جلالته. وهنا يقول المقاومون الذين زارونا أمس: "وكنّا قبل ذلك، أي قبل مقابلة مساعد مدير التشريفات، قد كتبنا أسماءنا في بطاقات الزيارة وذكرنا عدد الأفراد الذي يتركب منهم وفدنا، وبعد انتظار دام 15 دقيقة خرج مساعد مدير التشريفات من مكتبه وقال لنا بالحرف الواحد: اذهبوا لحال سبيلكم. وارجعوا غدا الأربعاء بعد الظهر على الساعة الخامسة".

ويمضي المقاومون المعطوبون الذين طردوا من التشريفات في سرد قضيتهم كما وقعت بكل بساطة: "وكنّا قد سمعنا أن جلالة الملك يخرج كل يوم من باب التواركة في الساعة السابعة صباحا فجنّنا إلى المكان المذكور ووقفنا به منذ الساعة السادسة صباحا. ولكن رجال الشرطة جاءوا وأرغمونا على الركوب في

السيارة التي أتينا فيها من الدار البيضاء فلم نبد أية معارضة ولم تظهر أية مقاومة وإنما امتثلنا لتعليماتهم فوراً. وفي هذه الأثناء اتفقنا على تشكيل وفد من خمسة رجال وثلاث نساء للاستمرار في المساعي من أجل الحصول على مقابلة جلالة الملك. ومرة أخرى جاءت سيارة الشرطة من نوع فيا ط أيضاً وحملت ثلاثة أفراد منا هم: عبد العزيز الأعرج، مصطفى الأعرج، وحسن، ووضعهم محافظ الشرطة بباب التشريفات وأخبرها بوجودنا. وقد خرج إلينا مساعد المدير وفي يده دفتر وطلب منا أن نقول لهم من نحن وماذا نريد، فأجبنا بأننا من معطوبي المقاومة ومعنا وفد من نساء الشهداء وأبنائهم. واشتكينا له من معاملة الشرطة القاسية وقلنا إننا بتنا تحت الأمطار والبرد القارس. فما كان منه إلا أن تأسف وانصرف عنا. ثم خرج إلينا مساعد مدير التشريفات الذي كان قابلنا بالأمس، وضرب لنا موعداً في الساعة الخامسة. وخرج وقال لنا بكل بساطة ولباقة وهدوء: اذهبوا لحال سبيلكم وثقوا بأن صاحب الجلالة سيلبي جميع مطالبكم في المستقبل القريب.

وفي الساعة العاشرة بعثنا ببرقية إلى جلالة الملك نطلب فيها مقابلته ونخبره بالتعسف والمضايقات التي تعرضنا لها. وقد بقينا ننتظر حتى الساعة الخامسة بدون أكل ولا شرب حتى أمرتنا الشرطة طبقاً لتعليمات التشريفات بالخروج، ولكننا رفضنا وأصررنا مرة أخرى على الحصول على موعد لمقابلة صاحب الجلالة.

وأما هذه المضايقات والتضييقات والعراقيل والاستهزاءات المتكررة، ولما قيل لنا إن مكتب صاحب الجلالة يوجد بالقرب من التشريقات، رفعنا أصواتنا لعلها أن تصل إلى أذن جلالته بعد أن فشلت جميع الوسائل الأخرى، وهنا ارتبك مدير التشريقات و"تفرز" وأصدر أوامر للشرطة بأن تخرجنا بالقوة⁽¹⁾. وفعلا قام الحرس والشرطة بإخراج سليمي الجسم منا بالقوة وسحب الآخرين (=المعطوبين) خارج مكتب التشريقات. وبما أن جماعتنا كانت تضم بعض مقطوعي الأرجل واليدين وبعض مشلولي الذراعين فقد سقط عدة أفراد منا نتيجة لعنف الحرس وحرصه وتعننته في تنفيذ الأوامر. وقد توبعت عملية المطاردة حتى باب المشور. وهنا أرغمنا على الركوب في سيارتنا في الحال، وأعطيت الأوامر الصارمة للسائق أن يغادر الرباط فورا. وتركنا العاصمة تحت حراسة الشرطة حتى مسافة عشرين كيلومترا". وينتهي المقال بهذه العبارة : "هذه الأحداث التي حدثت وتكررت كما قلناه أمس لا تحتاج إلى تعليق أو شرح".

4- محاربة الفساد ... وسالتنا

كتبت هذا المقل التوضيحي يوم 5 ديسمبر 1959. وفي عدد يوم 8 من الشهر نفسه كتبت في الركن اليومي "صباح النور" التعليق التالي تناولت فيه المضايقات التي كانت تتعرض لها "التحرير".

1 - توترت أعصاب وفد المقاومين فصاح أحد المعطوبين بما معناه "نحن أرجعناه إلى عرشه، فكيف تمنعوننا من مقابله؟"

يقول التعليق:

"بعد أن حجزت هذه الجريدة مدة يومين متتابعين (4-5 ديسمبر) بأمر من السلطات المسئولة، وبعد أن صودر قراء العديدين المحجوزين في عدة نواح من البلاد حيث سيقوا إلى مراكز البوليس للاستنطاق، بعد ذلك كله نجد البوليس يتابع أعماله المعروفة ضد التحرير. ففي عمالة تافيلالت توالي السلطات مصادرتها كأن هذه المصادرة أصبحت أبدية. وعلمنا أيضا أن البوليس يقوم دائما باستفزازات لمتعهدي الجريدة في بعض المدن حيث يسألهم عن عدد النسخ التي تصلهم منها وعدد ما يبيعون في كل يوم، ونحن هنا نتساءل: ما معنى هذه التصرفات البوليسية ضد "التحرير"؟

إن جهاز الشرطة هو أحد الأجهزة المهمة للدولة ومحاربته لـ "التحرير" يعني محاربة قطاع من قطاعات الدولة لهذه الجريدة. ونحن لا نستغرب هذه المحاربة لأن في الدولة فسادا، وفي أجهزتها فسادا، وفي مصالحها فسادا. ونحن من أول يوم أخرجنا فيه هذه الجريدة للوجود آلينا على أنفسنا محاربة هذا الفساد وتصحيح الأوضاع بالوسائل المشروعة التي يمنحها قانون الصحافة. وإذا كانت الصحافة رسالة فإن هذه الرسالة في هذه البلاد يجب أن تكون محاربة الفساد. وسواء حاربنا البوليس بمضايقاته وتجسسه بالتليفون أو بمراقبته للداخل والخارج من مطبعة الجريدة أو بمصادرة الجريدة نفسها أو قرائها أو غير

ذلك من أنواع المضايقات والاستفزازات فإننا لن نسكت عن الفساد، لأن الفساد لا يمكن أن ينعث إلا بأنه فساد، وخطتنا ورسالتنا هي محاربة الفساد مادام هناك فساد في هذه البلاد. ليفعل البوليس ما شاء وليحارب هذه الجريدة بما شاء وكيف شاء، فإن ذلك كله لا يعدو أن يكون فسادا. ومحاربة الفساد لنا دليل قاطع على سلامة خطتنا وانسجامنا مع الجماهير التي يخنقها الفساد".

بهذا التعليق أغلقنا هذا الملف، واكتفينا بالإشارة في افتتاحية نفس اليوم إلى أننا سنقدم شكوى إلى القضاء على ما نتعرض له من حجز تعسفي وما ينتج عن ذلك من خسائر. لكن المسئولين كانوا قد قرروا فتح ملف الاتحاد الوطني ككل فواصلوا حجز الجريدة تارة بعد صدورها وتارة قبل الصدور. إلى أن كان يوم 15 ديسمبر 1959، اليوم الذي حاصرت فيه الشرطة منزل الأخ البصري طيلة الصباح لتعتقله بعد الظهر، أما الأخ عبد الرحمان اليوسفي فقد كان في الجريدة كالعادة حينما تقدم ثلاثة من رجل الشرطة ليبلغوه أن لديهم أمرا باعتقاله، فذهب معهم. بقينا نواصل العمل لإصدار نفس العدد من التحرير بعنوان "الرأي العام". فقد كنا نعرف ما قرره المسئولون في شأن الجريدة والاتحاد. وفي نفس المساء بينما كنا على أهبة طبع العدد الأول من "الرأي العام" أبلغتنا الشرطة بمنع صدور "التحرير". ولم تمر إلا بضع ساعات حتى كان الباعة الليليون المتجولون يطوفون شوارع الدار البيضاء ثم الرباط ينادون "الرأي العام" : "التحرير الجديدة". لقد صدرت "الرأي العام" وفي صفحتها الأولى مربع في أعلى اليسار يقول: "علمنا والجريدة تحت الطبع أن الزميلة "التحرير" قد أبلغت من طرف الشرطة أمرا إداريا يقضي بمصادرة أعدادها حتى صدور أمر جديد".

وواصلت "الرأي العام" الرسالة نفسها فنشرت بلاغا للكتابة العامة يخبر عن اعتقال البصري واليوسفي ويندد بهذا التدبير التعسفي الذي يقصد من ورائه يقول البيان "إحداث ثغرة في التضامن القائم بين الملك والقوات الشعبية". وبجانبه بلاغ في نفس الموضوع أصدرته جمعية المقاومة والتحرير تندد فيه باعتقل البصري واليوسفي وتستنكر فيه "تستر عناصر الفساد تحت اسم صاحب الجلالة" الخ.
كان العدد يحمل تاريخ 16 ديسمبر 1959.

5- التهم الأربع الموجهة للبصري واليوسفي

وفي اليوم التالي، أعني 17 ديسمبر، نشرت وكالة المغرب العربي خبرا نشرته في "الرأي العام" يوم 18، وقد ورد فيه أن التهم الموجهة للبصري واليوسفي هي كما يلي: "1- تهجمات على مقام صاحب الجلالة المعاقب عليها طبقا للفصل 41 من قانون الصحافة. 2- التحريض على ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة المعاقب عليها طبقا للمادة 39 من نفس القانون. 3- القيام بأعمال من شأنها أن تخل بالأمن العام. 4- المس بسلامة الدولة".

أربع تهم غلاظا فعلام استند المسئولون في توجيهها إلى الرجلين؟ وكما كان منتظرا فقد قامت في أعقاب هذا الاعتقال احتجاجات في الصحافة الدولية، خصوصا والاعتقال استهدف مدير ورئيس تحرير جريدة مسئولة لحزب مشول، له صداقات دولية متعددة، والمهلي في الخارج يوزع الخبر ويحرك السواكن. وقامت احتجاجات في المغرب من المنظمات الجماهيرية وخرجت مظاهرات الخ. فاضطر المسئولون إلى بيان السبب الذي أوجب الاعتقال والتهم الأربع الغلاظ
تهم لا يقبلها عقل. لقد كشفت عن ارتباك المخططين للمؤامرة على الاتحاد وعدم تقديرهم للأمور التقدير الصحيح. ذلك أنهم قد

برروا عملية حجز التحرير واعتقال البصري واليوسفي وبنوا هذه التهم الغلاظ على ما ورد في تعليق نشر في عدد 13 ديسمبر 1959 في ركن "في الصميم" - الذي كان يكتبه البلغيتي ويوقع بـ "أبو نوفل"، وهو تعليق ينطلق من بيان المجلس الوطني للاتحاد الذي انعقد يوم 6 ديسمبر في دورته الأولى (شهران بعد تأسيسه) ومن الوضعية التي تحدث عنها الجريدة كل يوم، وضعية الفساد وتحيز الإدارة الخ. والفقرة التي استغلت في هذا الموضوع تقول ما يلي: "وهي حالة (حالة الفساد الإداري) ألح المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية على وجوب إصلاحها بتطهير الجهاز الإداري من العناصر الهدامة الفاسدة التي تعشش في أركانه لتحقيق أهداف إجرامية وعرقلة تقدم البلاد وازدهارها. فليس من المعقول بحال أن تكون الهيئة المسؤولة أولاً ومباشرة على شؤون البلاد وهي الحكومة غير متوفرة على السلطة الكافية لتسيير ومراقبة الجهاز الإداري التنفيذي التابع لها قانونياً والذي يجب أن يؤلف معها كلا متضامناً لا يتجزأ لوضع مقاييس منطقية للحكم مطابقة لقواعد النظم السليمة، كما يقول الاتحاد الوطني عن حق. ويضرب قرار المجلس الوطني للاتحاد مثلاً لذلك بالتناقض المشين والبارز في نظام الحكم القائم الآن في البلاد بتصرفات قوات الأمن وعدم خضوع المسؤولين فيها للأجهزة الإدارية المتبعة باتخاذها قرارات تتناقض ومقتضيات القانون بدون الرجوع إلى المسؤولين في الحكومة والمفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذه البلاد". ويختم صاحب الركن بالقول: "ولحن بدورنا نظن أننا لسنا بحاجة إلى ترجمة هذا التناقض إلى واقع الحياة اليومية، حيث أن الجميع يعرف ما يكابده الشعب ومنظّماته النقابية وغيرها وصحافته من إجراءات تعسفية واستفزازات لا تعلم الحكومة إلا بعد وقوعها بناء على أوامر تأتي من جهات لا يخولها القانون السليم أي حق للتدخل في ما هو راجع أولاً

وبالذات إلى اختصاص السلطة التنفيذية التي هي الحكومة المسئولة مباشرة أمام الرأي المغربي".

شك بعض المحررين وغيرهم في خلفية هذا التعليق، وذهب بعضهم إلى التساؤل : ألا يكون صاحبه قد استعمل من جهات معينة؟ والواقع أنه لا شيء يبرر هذا الشك رغم أن صاحب التعليق قد عين فيما بعد في منصب قضائي. لكنه منصب يبدو أنه كان يسعى إليه قبل شهور. ومهما يكن فإن مضمون التعليق لا يخرج عما ورد في بلاغ المجلس الوطني. فالفقرة التي يشير إليها صاحب التعليق من بيان المجلس الوطني للاتحاد قد ورد فيه بالفعل ما يلي:

" - يلاحظ (المجلس الوطني للاتحاد) أنه، في الوقت الذي تعمل فيه عناصر وطنية شعبية من بين أعضاء الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية متجاوبة في عملها هذا مع إرادة الاتحاد الوطني وأهداف ميثاقه، يتجلى في أطراف هذه الحكومة نفسها وفي الإدارة التي كان يجب أن تكون تابعة لها ومنفذة لتعاليمها نوع من الشذوذ والمعارضة والعمل لإحباط المشاريع البناءة، الشيء الذي لا يوجد له نظير في النظم المتعارفة،
- ويندد بهذا التناقض الذي يساعد على انتشار اللامسؤولية ويزيد في فساد الجهاز الإداري وتعفنه،

- يطالب بإصلاح هذا الجهاز وذلك بتطهيره من عناصر الفساد وإخضاعه للسلطة التنفيذية التي يجب أن تؤلف كلا متضامنا لا يتجزأ لوضع مقاييس منطقية للحكم مطابقة لقواعد النظم السليمة،
- يلفت نظر الشعب إلى تجلي هذا التناقض بصفة خاصة في تصرفات قوات الأمن وعدم خضوع المسؤولين فيها للأنظمة الإدارية المتبعة في الحكومة بتخاذلها قرارات تتناقض ومقتضيات القانون، بدون رجوع إلى المسؤولين في الحكومة المفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذا الميدان".

وإذن فما ورد في التعليق المذكور يتمشى مع منطوق ومضمون بيان المجلس الوطني للاتحاد، وإنما عمدت الجهات المعنية إلى بناء تهمها الغلاظ التي وجهتها للبصري واليوسفي على هذا المقل لأن الهدف عندهما في تلك المرحلة كان ليس الاتحاد الوطني ككل بل المقاومة والمقاومين، أي أحد جناحي الاتحاد الوطني، وكانت العملية تستهدف في المرحلة التالية الجناح الثاني: الاتحاد المغربي للشغل.

6- تأويل كاذب مغرض...

من أجل ذلك أعطت الجهات المعنية للتعليق المذكور مضمونا أقوى مما يحتمل، مضمونا عكسته وكالة الأنباء الفرنسية التي روجت خبرا قالت فيه إن سبب إيقاف التحرير واعتقال مديرها ورئيس تحريرها راجع إلى أنها نشرت تعليقا "تضمن العبارة الآتية: يجب على الملك أن يقتصر على دوره الروحي باعتباره رئيسا دينيا ويجب عليه أن يترك الحكومة تدبير الحكم كما تريد".

نقلنا هذا الخبر في "الرأي العام" وكذبناه. وقمنا بحملة توضيحية منددين باعتقال الأخوين البصري واليوسفي ومشهرين بالمؤامرة التي تشوي وراء هذا الاعتقال. وفي هذا الإطار كتبت التعليق التالي حول التهم الموجهة للبصري واليوسفي وقد نشر يوم 24 ديسمبر في ركن "بالعربي الفصيح" الذي عوض ركن "صباح النور"، وكنت أوقعه بـ "ابن البلد" كما سبقت الإشارة.

يقول التعليق:

"تهجمات على مقام صاحب الجلالة، التحريض بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة، القيام بأعمال من شأنها أن تخل بالأمن العام، المس بسلامة الدولة! هذه تهم كبيرة عظيمة لا أظن أن هناك

في عالم التهم ما هو أكبر منها وأعظم! تهم ثقيلة لا يمكن للأذن أن تستسيغها إلا إذا وجهت ضد أكبر خائن في البلاد، أو إلى من تآمر مع الاستعمار تآمرا عُلِمَت تفاصيله واطلَع عليها الخاص والعام في حينه وأثناء المحاكمة⁽²⁾!

أما أن توجه هذه التهم الأربعة الغريبة الكبيرة العظيمة الثقيلة إلى رجلين نظما حركة المقاومة والتحرير في البلاد وشاركا فيها مشاركة فعالة لإرجاع الملك من منفاه وتحقيق الاستقلال!

أما أن توجه هذه التهم الأربعة إلى رجل أقلق مضاجع الاستعمار بالبلاد! إلى رجل سجنه الاستعمار غير ما مرة لأنه وطني مكافح! إلى رجل حكم الاستعمار عليه بالإعدام لأنه كان يعمل من أجل إرجاع الملك الشرعي وتحقيق الاستقلال!

أما أن توجه هذه التهم الأربعة الغريبة إلى رجل لأنه كرس حياته للنضال منذ حداثته وقضى فترة شبابه، رغم علته ومرضه، في خدمة قضية الحرية في المغرب خاصة والمغرب العربي عامة!

أما أن توجه هذه التهم إلى رجل يعرف عنه إخواننا العرب الشيء الكثير كرجل مناضل من رجال العروبة المناضلين!

أما أن توجه هذه التهم إلى مدير جريدة "التحرير" ورئيس تحريرها، هذه الجريدة التي عرفت من أول يوم من صدورها بأنها الجريدة الوحيدة التي جعلت من نفسها، بحق، لسان الجماهير،

2 - إشارة تمرد عدي أوبيهي وكان قد صدر في حقه حكم بالإعدام في يناير 1959 وبقي محتجزا في مستشفى ابن سينا إلى أن مات في ظروف قيل إنها "غامضة".

تفصح عن آمالها وتعرب عن آلامها، هذه الجريدة التي كرست حياتها لخدمة الدولة ومشاريع الدولة البناءة، والتي لم تأل جهداً في التشهير بآماكن النقص والفساد والتعفن في كياننا كوطن ودولة، غرضها دائماً الإصلاح، والإصلاح السريع! الجريدة التي ضربت عرض الحائط بجميع المهاترات التي استهدفت لها وصبرت لجميع المناورات التي حيكت ضدها، خدمة للوطن وتنويراً لعقول المواطنين!

أما أن توجه تلك التهم الأربعة الغريبة الكبيرة العظيمة الثقيلة للبصري واليوسفي، فهذا ما لا نفهمه ولا نستسيغه ولا نعتقد أن أحداً يفكر قليلاً يستطيع إيجاد ولو أبسط مبرر لتوجيهها للشخصيتين المذكورتين، اللهم إلا إذا كان ذلك من قبيل المؤامرات أو من مظاهر الفساد الإداري الذي شهرت به الزميلة التحرير". (ابن البلد).

بطبيعة الحال تكلف عدد من المحامين بالدفاع عن البصري واليوسفي، وقدموا طلب السراح المؤقت لهما. فقبل الطلب بالنسبة لليوسفي فأطلق سراحه مؤقتاً مساء يوم 30 ديسمبر لأسباب صحية، ورفض بالنسبة للبصري.

والسبب الحقيقي الذي جعل المسئولين يطلقون سراح اليوسفي هو الحملة الصحفية الدولية التي مارست ضغوطاً كبيرة على المسئولين على العملية. وقد دفعهم ذلك إلى مراجعة مخططهم فقالوا فيما بينهم "لقد ارتكبنا خطأ باعتقال اليوسفي لأنه صحفي ومعروف دولياً"، لذلك قرروا إطلاق سراحه والتركيز على البصري والمقاومين من جهة

والاتحاد المغربي للشغل من جهة أخرى. ومع ذلك بقي اليوسفي في حالة سراح مؤقتة إلى أن قررت المحكمة في شأنه عدم المتابعة بتاريخ 30 مايو 1960. فسافر إلى الخارج للعلاج ثم عاد يوم 13 يوليو 1960 ليستأنف الإشراف على جريدة الحزب "الرأي العام" إلى أن توقفت بطلب من مديرها يوم 23 نوفمبر 1960 ثم استأنفت "التحرير" صدورها.

كان اعتقال البصري واليوسفي ظاهريا كرد فعل على ما نشرته "التحرير" بخصوص ما تعرض له المقاومون الذين قصدوا القصر الملكي للشكوى (مقل: "طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين" الذي نشرناه أعلاه). وبما أنه لم يكن من اللائق في نظر الذين حبكوا المؤامرة ضد الاتحاد ربط المسألة بالقصر الملكي فقد تحولوا إلى التعليق الوارد في ركن "في الصميم" والذي يستعيد فقرات من بيان المجلس الوطني للاتحاد حول التناقض بين الحكومة كسلطة تنفيذية والإدارة التي لا تخضع لها. والحقيقة أن هذا وذاك لم يكونا سوى تغطية لمخطط تقرر من قبل، ويهدف إلى كسر شوكة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انطلاقا من إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم وعرقلة تنفيذ التدابير التي أعدها وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بوعبيد والملافة إلى تحرير الاقتصاد المغربي من التبعية لفرنسا ومن هيمنة الأوساط الانتفاعية "الوطنية".

لقد كنا نعرف أن الموعد الذي ضرب لإسقاط الحكومة هو شهر يوليو ولكن لما لم يتمكنوا من ذلك حلدوا يوم 15 ديسمبر كموعدها النهائي. وقد تم اعتقال البصري واليوسفي في ذلك اليوم كتتفيذ لمخططهم. وكانوا يتوقعون أن يؤدي اعتقالهما إلى قيام جماهير الاتحاد بأعمال عنف وشغب مما يقدم ذريعة لاعتقال المقاومين والأطر الاتحادية كلها، وسقوط الحكومة وبالتالي توقف مسلسل لتحرر.

غير أن المؤامرة فشلت. فردود الفعل لم تكن كما أرادها مخططو
المؤامرة بل جاءت بما لم يتوقعوا: حملة صحفية تضامنية واسعة في العالم
العربي وفرنسا والعالم أجمع. ولذلك أخذوا يراجعون حساباتهم
فقرروا إطلاق اليوسفي لكونه صحفيا ومحاميا أثار اعتقاله ضجة دولية،
والتركيز على المقاومين كما سنرى.

حملة قمع على المقاومين باسم "المؤامرة على ولي العهد"

1- مؤامرة مزعومة للتغطية على المؤامرة الحقيقية

كان واضحاً أن اعتقال البصري واليوسفي إنما كان تدشيناً لحملة قمع واسعة ضد المقاومين الذين يشكلون إحدى القوى الثلاثة التي يتكون منها الاتحاد الوطني. وهكذا ففي يوم 17 ديسمبر - أي بعد يومين فقط من اعتقال البصري واليوسفي - اختطف المقاوم المعروف بـ "ميشيل الحريزي" وهو الحاج الجيلالي الحريزي. كان متميزاً عن زملائه المقاومين بكونه كان مثقفاً حاصل على الإجازة في الحقوق من فرنسا. وقد نشط في صفوف الحركة الوطنية عند عودته إلى المغرب، ثم ارتبط بالقاومة والمقاومين. اختطف وأنكرت وزارة العدل في بلاغ لها أن يكون لها علم به. وحسب علمنا فما زال مصيره لحد الآن مجهولاً.

غير أن تنفيذ المخطط على نطاق واسع لم يبدأ إلا في منتصف شهر فبراير الذي شهد حملة اعتقالات واسعة النطاق طالت كبار المقاومين، كما طالت جيش التحرير الذي كان يعمل في الصحراء الغربية، الساقية الحمراء ووادي الذهب، وفي الصحراء الشرقية بتافيلالت. لقد صدر الأمر بحله واستغل في ذلك زلزال أكادير يوم 29 فبراير 1960 بعد أن بلغ التضيق عليه مداه. ومعلوم أن جيش التحرير قد تمكن من تحرير الساقية الحمراء كلها ولم يبق فيها للجيش الإسباني وجود إلا في بعض الجيوب البحرية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجهت تهمة محاولة "اغتيال ولي العهد" للمقاومين المعتقلين. وقد ذكرت جريدة "ليفار" التي كان يصدرها أحمد رضا كديرة مدير ديوان ولي العهد "أن عضوا من أعضاء المقاومة تقدم إلى الدرك الملكي وكشف عن مؤامرة أعدت بإحكام لاغتيال ولي العهد، وأنه أخبر بمكان وزمان تنفيذ المؤامرة". وطالبت جريدة كديرة "بالذهاب بالبحث إلى الزعماء، إلى رأس الثعبان". غير أن اسم هذا المقاوم المزعوم لم يكشف عنه قط؟ ولم يواجه المعتقلين؟ ولم يرد ذكره في أية مرحلة من مراحل البحث و"التحقيق"!

وجهت تهمة حيازة أسلحة لبعض المقاومين، غير أن "الرأي العام" سرعان ما وضعت الأمور في نصابها الحقيقي. فأوضحت أن الأمر لا يعدو أن يكون بعض المقاومين قد احتفظ بمسدسه الذي استعمله زمن المقاومة كتذكاري، لا غير.

أثار اعتقال رجالات المقاومة ردود فعل وطنية كان من أبرزها استقالة المرحوم شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي عضو "مجلس التاج"⁽¹⁾ يوم 29 فبراير 1960، يوم صدور الأمر بحل جيش التحرير. وقد أدلى شيخ الإسلام بتصريح لجريدة "الرأي العام" ندد فيه بالمؤامرة المدبرة ضد المقاومين ودعا إلى تصفية مصالح الاستعمار (10 مارس 1960).

أما صك الاتهام الموجه ضد المقاومين فقد كان يتألف من أربع تهمة هي: "المس بسلامة الدولة. مؤامرة تستهدف اغتيال ولي العهد التملك غير الشرعي للسلاح. تأسيس عصابة للإجرام".

1 - هو مجلس كان قد شكل في المرحلة الانتقالية التي سبقت عودة محمد الخامس، والتي كان العرش فيها فارغا بعد تنحية من كانت تسميه صحف الحماية وعملاؤها بـ "محمد السادس"، وهو محمد بنعرفة "الملك الدمية" الذي نصبه الاستعمار وعملاؤه ملكا بعد نفي الملك الشرعي محمد الخامس.

وتلك تهمة تذكرنا بتلك التي وجهت للبصري واليوسفى قبل شهرين ونصف من ذلك التاريخ. وكما انكشف زيف التهمة الأولى بسرعة رأى الرأي العام الوطني والدولي في التهمة الموجهة إلى المقاومين طبخة محبوكة، خصوصا وقد وجهت لكبار المقاومين المعروفين الذين كان لهم اتصال واعتبار لدى محمد الخامس. إنهم نفس المقاومين الذين بلغوا الملك الراحل محمد الخامس والفقير البصري من بينهم - أنهم لا يثقون إلا به وأن ولاهم له وليس لأي أحد غيره⁽²⁾.

وقد نشرت الصحف الفرنسية آنذاك تعاليق تفضح زيف هذه التهمة وتضعها في إطارها الحقيقي. من ذلك هذا التعليق الذي نشرته جريدة "ليراسيون" يوم 21 مارس 1960 ونقلته عنها ونشرناه في "الرأي العام". وقد جاء فيه ما يلي: "إن الإثني عشر شخصا المتهمين بالتهم السابقة هم شخصيات مشهورة في المغرب وكلهم ينتمون للمقاومة المغربية وقد اعتقلوا ما بين 14 و 22 و 26 فبراير واحتفظت الشرطة بهم". ثم أضافت الجريدة الفرنسية قائلة: "يظهر أن حيلة الزعماء الرجعيين قد لجأت إلى إقناع الملك بوجود مؤامرة تهلف القضاء على حيلة ولده، بينما يجمع الملاحظون على القول بأن هذه المؤامرة مختلفة من أساسها ومصنوعة بكيفية بعيدة عن التوفيق. والهدف على كل حال، وحسب ما يقوله هؤلاء الملاحظون، هو وضع نهاية للحكومة عبد الله إبراهيم وبوعبيد في أجل قريب نسبي وأن على هذه الحكومة أن تترك الحكم بعد أن حصلت على نتائج مدهشة بالرغم من الصعوبات التي لقيتها. وهذه النهاية ستكون إما عن طريق استقالة الحكومة، وهذا ما يريثيه نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد

2 - كان المقاومون قد بعثوا وفدا إلى محمد الخامس من بين أعضائه المرحوم الدكتور عبد اللطيف بنجلون ليؤكد له ارتباطهم به وحده، وذلك خلال الصراع الذي نشب سنوات 55-56-1957 بينهم وبين قيادة حزب الاستقلال أخبرني بذلك المرحوم الدكتور عبد اللطيف.

السيد بوعبيد، وإما بواسطة إقالة الملك للوزراء وهذا الحل يضع المسؤولين في موضعها وهو ما قد يفضله الوزير الأول عبد الله إبراهيم".

والمقاومون الذين اعتقلوا هم: حسن صفي الدين، وعبد الله الصنهاجي، ومحمد منصور، والتهامي نعمان، ومحمد بن سعيد، ومحمد الذهبي، وبوشعيب الدكالي، ومحمد السكوري، والهاشمي المتوكل، والجيلالي حيدر، والرداد البوعزاوي، وعبد الرحمان الزيات، ومبارك الوردي، وعمر بن سعيد وسعيد بونعيلات الخ. وقد طالت الاعتقالات مقاومين آخرين في مختلف أنحاء المغرب، وكأنهم اجتمعوا كلهم "ليتمروا على ولي العهد"؟ أطلق سراح بعضهم وقدم الآخرون لقاضي التحقيق وهم: الهاشمي المتوكل، والجيلالي حيدر، وعبد الرحمان الزيات، والتهامي نعمان، وأحمد ذو الفقار، ومحمد بن سعيد، وبوشعيب الدكالي، ومحمد بويزة، والخنوري محمد والسكوري محمد والوردي محمد والنجلاري محمد وعمر بن سعيد ومبارك وردي بوشامة، وبوعزة سلامة محمد وسعيد بونعيلات.

2- انكشاف زيف التهم، وردود فعل ساخطة

أثار اعتقال هؤلاء المقاومين البارزين والتهم الغليظة الموجهة إليهم والملاحقات التي طالت زملاءهم في جميع أنحاء المغرب، أثارت ردود فعل ساخطة على مختلف المستويات، خصوصا لدى المقاومين الذين بقوا خارج الاعتقال، سواء منهم الذين كانوا يشغلون وظائف أو من كان خارج الوظيفة.

ومن ردود الفعل التي اكتست طابعا خطيرا ذلك الذي صدر عن بعض قدامى المقاومين الذين لم يتحملوا ما تعرض له إخوانهم من اعتقال تعسفي وتهم باطلة، وما كانوا يتعرضون له من استفزازات تعسفية. فالقائد البشير، القائد ببني ملال، لم يتمالك -حين تعرض للاستفزاز من طرف عميد للشرطة معروف بماضيه سيئ السمعة- أن

أخرج مسدسه وهما في حالة شجار انتهى بسقوط عميد للشرطة تحت وقع ضربة مسدس. فاعتصم القائد البشير بالجبل في ناحية بني ملال في شبه عصيان، ثم التحق به آخرون⁽³⁾. في نفس الإطار كان تمرد مراكش: رجل من المقاومة اعتصموا بالجبل: الشافعي والبشير المطاعي وحسن الروداني، وقد لاحقتهم فرقة من القوات الملكية وقتلتهم.

3- لوموند الفرنسية تكشف الحقيقة

كتبت جريدة لوموند الفرنسية مقالا تحليليا في موضوع هذه الحوادث نشرنا ترجمته في "الرأي العام" يوم 29 مارس 1960 وقد ورد فيه ما يلي: "مازال الخلاف العنيف بين من يؤيدون حكومة عبد الله إبراهيم ومن لا يساندونها مسترسلا. لقد انفجرت الأزمة التي كانت خاملة منذ عدة شهور إلا أنها لم تتخذ صبغة حرب أهلية كما كان البعض ينتظر. هذا وقد استطاعت حكومة عامل المغرب أن تنقذ البلاد من شرها.

والصراع الذي يقوم، من جهة بين شخصيتين مهمتين في الحكومة وهما عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد معززين في عملهما بالعمل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبين القوى المتجمعة حول الأمير مولاي الحسن التي تريد أن تضع مكان الحكومة الحالية حكومة عازمة على أن تطبق باسم السلطان سلطة إجبارية مستبدة، إن هذا الصراع يتضخم يوما بعد يوم. وقد ظهرت حادثتان بلغتا من الخطورة كل مبلغ، واحدة في الجبل وأخرى في صفوف العمل. فانفجار هاتين الحادثتين هو

3- انتهى تمرد البشير بعد توسط أحد معارفه من بلدته عبد الحميد الزموري وكان عاملا ووطنيا معروفا وذا صلة برجال المقاومة وفي علاقة جيدة مع القصر، ففجح في إنزال البشير ومن معه بعد أن حصل لهم على عفو من محمد الخامس بخصوص صعودهم إلى الجبل، بينما حوكم البشير بتهمة قتل ضابط الشرطة المذكور. وقد قضى سنوات طوال في السجن إلى أن صدر في حقه عفو من الملك الحسن الثاني.

الذي جعل المغرب يعتبر في مأزق حرج خطير. والانشقاق المتولد في الأطلس جنوب خزان بين الويدان والذي يترأسه قائد بني ملال، هذا الانشقاق ينتشر يوما بعد يوم بين القرى الجبلية جنوب مدينة مراكش وشرقها، وهو لا يتصف بما اتصف به خرق الطاعة الذي قام به علي أوبيهي بتافيلالت سنة 1957 ثم أمزيان بالريف سنة 1958. فالذين يقومون بهذه الثورة هم رجل شاركوا سنة 54 و 55 في النهضة الثورية التي انبثقت من البيضاء وتأججت نارا حامية على الاستعمار وأعوانه".

ثم ذكرت جريدة لوموند بالخلاف الذي نشب بين الهلال الأسود والمنظمة السرية⁽⁴⁾ في أوائل الاستقلال و"كيف استغل السيد الغزاوي (مدير الأمن الوطني آنذاك) هذه الخلافات لتحطيم تلك المنظمات وإشارة بعضها على بعض". ثم أضافت: "إن الذين يقومون بالعصيان اليوم ينتمون إلى حزب يعطف على الرئيس عبد الله إبراهيم ونائبه عبد الرحيم بوعبيد". ثم أشار تعليق لوموند إلى كون المعارضة المتمثلة يومئذ في حزب الاستقلال "قد استغلت هذا الحادث لتشكيل نقابة معارضة للاتحاد المغربي للشغل الذي هو السند الأساسي للحكومة الحالية. فكان جواب الاتحاد المغربي للشغل على ذلك هو القيام بإضراب شامل (25

4 - المنظمة السرية هي المنظمة الأولى والرئيسية في المقاومة المسلحة التي اندلعت بعد نفي محمد الخامس، وقد كان معظم أطرها ورجالها من قواعد حزب الاستقلال وأطره المتوسطة، وقد انضم معظمهم إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وعلى رأسهم المقاومون الذين ذكرنا أسماءهم أعلاه. وكان هناك إلى جانب "المنظمة السرية"، وكفرع منها، منظمة أخرى صغيرة كانت تحمل اسم "اليد السوداء" ولم تعمّر طويلا لانكشاف أمرها لدى الفرنسيين في وقت مبكر. أما منظمة الهلال الأسود التي نجحت في الدعاية لنفسها، والتي قامت بنصيب في المقاومة، فقد كانت تضم عناصر من جهات مختلفة، شوريون، شيوعيون، لا منتمون إلخ. وقد نشب صراع بين المنظميتين حركه وغذاه مدير الأمن الغزاوي في أوائل الاستقلال، وقد نجمت عنه تصفيات.

مارس 1960) يعطي الحجة القوية على أن الحركة النقابية الجديدة إنما هي زيف وكذب، وأن الحركة العمالية إنما هي بين يدي الاتحاد المغربي للشغل".

ويضيف تعليق لوموند الذي ترجمناه ونشرناه في "الرأي العام" موضحا: "وإثر هذا الإضراب ألقى القبض على الذين قاموا بحملة الإضراب العام دون أن يكون في استطاعة الحكومة مواجهة ذلك مما جعل الغموض والالتباس والبلبل في الحكم تبلغ قمته العليا. إن تحكيم عامل المغرب في الحالة السياسية الراهنة أصبح ضروريا، وذلك نظرا لتزايد القلق المسيطر في الجبل وما تمخض عنه الإضراب الذي قام به الاتحاد المغربي للشغل يوم الجمعة. إن ما كان يظنه أعداء الحكومة كمسألة سهلة، أي إعلة الأشياء إلى مجراها الأول (قبل تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم)، يكاد ينتج عنه معارك قوية تصبح صراعا عنيفا في البلاد كلها".

ربما يتساءل القارئ عن موقف عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد إزاء هذه الأحداث التي كانت تضع وجودهما في الحكومة في حرج شديد! فالحزب الذي يسانداهما، وهو حزبهما، وهم من قاداته، يتعرض مسيره وأطره وصحافته للقمع، لا شيء إلا لأن الحزب ورجاله يساندون برنامج هذه الحكومة!

الواقع أن الهدف الحقيقي كان إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم، وهذا كان شيئا معروفا، ومقالات الصحف الفرنسية وتحليلاتها وعلى رأسها جريدة لوموند كانت تبرز ذلك كما رأينا أعلاه. ولذلك فالأمر كان يتعلق بمعركة من أجل إقرار اختيارات تحريرية لاستكمال استقلال المغرب⁽⁵⁾. والجميع كان يتصرف على هذا الأساس!

4- الدفع نحو الانفراج، وسقوط تهمة التآمر على ولي العهد

إذن، لم تمر سوى أيام معدودة على الأزمة التي اصططعت والتي أعطي لها عنوان "محاولة اغتيال ولي العهد"، حتى بدأت مخاطرهما تتضح متجاوزة حسابات صانعيها مما جعلهم يشعرون بالمصير الذي يهدد البلاد من جراء أكلذبيهم ومؤامراتهم. وهكذا بدأ نوع من التراجع، وحصلت اتصالات مع الملك الراحل بهدف التنبية إلى عدم جدية ما يدعيه الذين اختلقوا الأزمة وإلى خطورة الأمر على البلاد ومستقبلها. وكانت النتيجة أن أخذ الملك محمد الخامس يحقق في الأمر بنفسه فاستدعى عددا ممن يثق فيهم وسألهم رأيهم، ثم استدعى وزير العدل وطرح عليه السؤال التالي: "هل صحيح أنه كانت هناك مؤامرة على "سمية سيلبي"، (يعني مولاي الحسن ولي العهد)؟ فأجاب الوزير بالنفي. وحينها قرر الملك الراحل وضع حد للقضية.

وبناء على هذه المعطيات الجديدة، وتشجيعا لهذا الاتجاه، ومن أجل الدفع بالأمور نحو الانفراج، كتبت التعليق التالي في عدد فاتح أبريل 1960 في ركن "بالعربي الفصيح" من "الرأي العام":

يقول التعليق:

"هناك ظاهرة بدت هذه الأيام على مسرح حياتنا العامة وعلى مسرح الأحداث الجارية في مغرب اليوم. وهي أن الكل متأسف على ما حدث، وأن الكل أصبح يخشى المستقبل المجهول الذي ينتظر بلادنا إذا هي بقيت مسرحا تمثل عليه المآسي العديدة المختلفة التي شهدتها الناس في البلاد طوال الشهور الثلاثة أو الأربعة الماضية. الكل متأسف مما حدث، والكل يخشى ما قد يحدث إذا ما استمرت على النمط الذي سارت عليه. لأن هذه

الأحداث الجارية الآن ستسفر عما نحن لسنا في حاجة إليه ولو على الأقل في الظروف الراهنة التي يواجه المغرب فيها عدة مشاكل مع الاستعمار وجها لوجه. وإنه وإن كان للاستعمار ومكايده يد فيما حدث ويحدث فإن نداء الضمير لمن له ضمير يقضي بأن يعملوا على تدارك الأخطاء التي اقترفوها وهم يدركون الآن المصير المحتوم الذي ينتظرهم، المصير المحتوم الذي دفع الشعب دفعا إلى صنعه بسبب مناوراتهم ومؤامراتهم. وإذا كانت المعركة التي يخوضها الشعب معركة طويلة لأنها معركة شعب لا معركة شخص أو أشخاص وإذا كانت نتائج هذه المعركة معروفة سلفا لكل من له صلة بالتاريخ، إذا كان الأمر هكذا، فإن من مصلحة الذين في قلوبهم مرض أن يعملوا على إزالة ذلك المرض، وإن من مصلحة الذين في قلوبهم عجز أن يتداركوا هذا العجز، وإن من مصلحة الذين في عقولهم غرور أن يعملوا على كبت هذا الغرور إلى الأبد، إذا هم أرادوا الخير لهم ولبلادهم. إن الشعب يخوض معركة، وهي معركة فرضت عليه فرضا ومستعد للمضي فيها إلى النهاية، وهو فعلا سيمضي فيها إلى النهاية بكل قوة وحزم لأنه يعرف نهايتها ويعرف أنه منتصر لا محالة على خصومه. ولكن مهما كان الأمر فإن اعتقال المقاومين وتعذيبهم، وإن صعود بعض الرجال إلى الجبال واعتصامهم بها، وإن السخط الذي يمكن أن ينتشر أكثر فأكثر في الأوساط الشعبية، كل ذلك أمور أعتقد شخصيا أننا في غنى عنها، وأن مشكلة المغرب لن تحل بها، وإنما تحل بالانسجام التام بين الحاكمين

والمحكومين والثقة المتبادلة بين المسؤولين وغير المسؤولين،
بالطمأنينة التي ينعم بها من في كراسي الحكم كبيرها وصغيرها
ومن في المدن والمداشر والجبال.

هذا هو الذي يحل مشكلة المغرب. وهذا ما لم يفت الأوان بعد
لتحقيقه بكيفية عادية طبيعية. ومن مصلحتنا جميعا أن نحققه
بهذه الكيفية العادية الطبيعية قبل أن يحقق نفسه بكيفية أو أخرى
تبعا لمنطق التاريخ المحتوم" (ابن البلد).

هل سارت الأمور فعلا في هذا الاتجاه؟

نعم، ولا!

نعم، لأن الملك الراحل محمد الخامس كان قد قرر فعلا تصفية
ملف الأزمة المصطنعة التي اختلقت تحت غطاء "المؤامرة على ولي
العهد". وهكذا اغتنم فرصة عيد الأضحى الموافق لـ 3 يونيو 1960
فأطلق جل سراح المقاومين الذين اتهموا بتدبير "المؤامرة" المزعومة..
والذين أطلق سراحهم في ذلك اليوم هم السادة: محمد البصري، محمد
بنسعيد، عبد الرحمن الزيت، سعيد بونعيلات، التهلي نعمان، بوشعيب
الدكالي، مبارك الوزاني، محمد السكوري، الجيلالي خيضر، محمد العلوي،
الخنوري محمد، عمر بنسعيد، الرونلي محمد، النجلاري محمد، بوشاما
بوعزة، بوشعيب الناصري، الذهبي محمد، محمد بلمين، الرامي بلعيد.
وقبل ذلك كان قد أطلق سراح محمد منصور، والبوعزاوي والهاشمي
المتوكل، وبويزة محمد وعزوز، وإدريس المودن.

5- الدعوة إلى استخلاص الدرس والعبرة

نشرنا الخبر بابتهاج لا يفوقه إلا الابتهاج العام والعميق الذي ساد
الجماهير الشعبية التي كانت تعرف زيف التهمة وخلفيات المؤامرة من

خلال ما كنا ننشره من تعاليق نكتبها ، أو ننقلها من الصحافة الأجنبية التي أجمعت على مناصرة قضية الاتحاد. ودعوة الملك الراحل محمد الخامس علانية إلى التدخل قبل أن يفوت الأوان.

وفي اليوم التالي لإطلاق سراحهم كتبت في ركن "بالعربي الفصيح" بـ"الرأي العام" يوم 5 يونيو 1960 التعليق التالي:

"أطلق أول أمس سراح محمد البصري والمقاومين الذين كانوا قد أُلقي عليهم القبض منذ بضعة أشهر بتهمة كشفنا عن زيفها غير ما مرة على أعمدة هذه الجريدة. ونحن هنا لا نريد التأكيد على ملابسات هذه القضية وظروفها ومراحل تطورها، فذلك شيء اطلع عليه القراء جملة وتفصيلا. وإذا كنا نأسف لهذه الاعتقالات التي وقعت في صفوف رجال شاركوا في مشاركة فعالة في تحرير المغرب من الاستعمار، هذه الاعتقالات التي عانت منها البلاد في جو من البلبلة والغموض والالتباس فترة من الوقت لم تشهد البلاد مثيلها بعد الاستقلال، وإذا كنا اليوم مسرورين بانتصار العدالة والقيم الوطنية بخروج هؤلاء من السجن، بعد أن ذاقوا داخله أصنافا عديدة من التعذيب والحرمان، فإننا في الوقت نفسه مسرورون بالتطورات العميقة الواسعة التي حدثت في صفوف الجماهير خلال هذه المدة القصيرة بأيامها الطويلة بنتائجها. لقد كان الاستعمار وأذناؤه ومن يسير في ركابه يظنون أن اعتقال هؤلاء الإخوان الذين كانوا من قادة الحركة التقدمية ببلادنا سيقضي على هذه الحركة في المهد ويحدث نكسة في صفوف الشعب، نكسة تؤدي الجماهير ثمنها غاليا. لقد كان هذا

منطق مدبري المؤامرة التي ذهب ضحيتها الإخوان المقاومون وهو منطق استعماري محض، منطق الاستعمار والخيانة والرجعية التي لا تؤمن بقوة الشعوب وبزحف الشعوب وبإرادة الشعوب. كان هذا وما يزال هو منطق الاستعمار وهو منطق مبني على الضغط والعنف والتآمر. وقد عرفت بلادنا هذا المنطق نفسه في سنوات الكفاح من أجل الاستقلال وخاصة في الفترة ما بين 1953-1954 كما عرفته بلدان أخرى، ومن جملتها الجزائر الشقيقة التي يتجلى فيها المنطق الاستعماري بأجلى وأوضح صورة، وتعرفه أيضا بلدان أخرى وشعوب أخرى شقيقة في الكفاح بإفريقيا وآسيا. وإن ما حدث أخيرا في كوريا وتركيا، وإن ما حدث قبل ذلك في بلدان شقيقة، كل ذلك يبرهن عن فشل المنطق الاستعماري وفشل أساليبه كما يبرهن بكيفية عملية تاريخية واضحة أن الشعوب اليوم في كل مكان سائرة في طريقها نحو النمو والانعقاد، وأن التيارات الجماهيرية السائدة في كل مكان هي تيارات صنعها التاريخ وصنعتها الأحداث واستمدت قوتها وفعاليتها من حقائق التاريخ وخلاصة التجارب، واستمدت إرادتها من إرادة المستقبل الأفضل، المستقبل الذي تتوق إليه الشعوب، وهو مستقبل مبني، بادئ ذي بدء، على التحرر وكفاح الجماهير في كل مكان رغم مناورات ومؤامرات الاستعمار. هو كفاح مكمل بالنجاح مكتوب له النصر حتما لأنه كفاح عادل، كفاح من أجل الحياة الحرة الكريمة، كفاح يشق طريقه بسرعة إلى النصر على ضوء نور الحرية التي أشرقت في هذا العصر على

جميع الشعوب في كل مكان من المعمور. إن نور الحرية المشرقة
الوهاج كنور الشمس هو الذي يقود الشعوب في كفاحها، هو
الذي ينير مسالك الطريق للشعوب نحو تحقيق أهدافها وهو نور
قوي لا يمكن حجبهِ ولا يمكن احتكاره ولا يمكن إطفاءه لأن هذا
النور يستمد قوته من إرادة التاريخ ومن سنة التاريخ.
هذه هي الحقيقة. ونحن نهديها لأنفسنا أولاً لنكون واثقين من
النصر، ونهديها ثانياً لمن يجهلها ليكون على بينة من الأحداث
وفلسفة الأحداث، ليكون على بينة من سنن التاريخ، التاريخ
الذي لا يرجع إلى الوراء أبداً والذي تصنعه الشعوب بإرادتها
ودمها ودموعها وعرقها. إن نور الحرية قد أشرق على كل بقعة
من بقاع العالم، وهو نور يقود الشعوب نحو مستقبلها. فعلى أعداء
الشعوب في كل مكان أن يتركوا الشعوب تشق طريقها حتى
تستنشق نسيم الحرية صاحباً خالياً من كل وسخ، فتبقى قلوبنا
صافية صفاء هذا النسيم لا حقد ولا ضغينة ولا ذكريات سوداء".
(ابن البلد).

ولكن الأمور لم تسر في الاتجاه الذي ينسجم مع قرار إطلاق سراح
المقاومين وتصفية الأزمة. ذلك أن خصوم الاتحاد كانوا قد عبأوا جميع
إمكانياتهم عندما علموا بعزم الملك الراحل على تصفية الأزمة وإطلاق
سراح المقاومين. وبما أنهم لم يستطيعوا إثني الملك عن قراره فقد عملوا
بكل الوسائل على أن يكون ثمن ذلك هو إقالة حكومة عبد الله إبراهيم
أولاً، حتى لا يبدو وكأن "الاتحاديين" - حسب تعبيرهم - قد انتصروا
على ولي العهد الذي كانوا أقحموه في صراع مكشوف مع هذه الحكومة.

وهكذا مارسوا ضغوطا على ولي العهد نفسه لكي يقنع أباه بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم أولا! ولكي ينجحوا في مساعيهم طلبوا من ولي العهد أن يقترح على الملك الراحل رئاسة حكومة وطنية بنفسه وإسناد النيابة عنه لولي العهد وإشراك الاتحاديين فيها، في شخص عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد نفسيهما مع آخرين.

ومع أن هذا الاقتراح قد قدم كـ "حل وسط" فإن الملك محمد الخامس لم يستسلم لتلك الضغوط التي كان قد أخذ يتبين حقيقتها وما يمكن أن تقود البلاد إليه من نتائج لا تحمد عقباه. لقد كان رحمه الله يثق في كل من عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد من جهة، وكان شديد الحرص على شعبيته وسمعته لدى الجماهير من جهة أخرى، وكان يعرف جيدا المنشأ الوطني لكل من عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم والمنشأ اللاوطني لخصومهما من أمثال كديرة وغيره. وقد سبق له أن خاض معركة طويلة مع سلطات الحماية وأعوانها فكان ذا تجربة غنية في هذا الموضوع، إضافة إلى وطنيته وميوله التحررية.

ومع ذلك كله فقد استطاع خصوم الاتحاد أن يواصلوا "مشوارهم" كما سنرى في الفصل القادم.

المؤامرة الكبرى لتصفية الاتحاد

إعدام 4 مقاومين. شبح "شيخ العرب".

"كديرة خادم مولاه" ومؤامرة 16 يوليوز 1963

واصل خصوم الوطنية والتحرر داخل دار المخزن مناوراتهم ومؤامراتهم بهدف إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم، فلجأوا إلى الكذب على الملك الراحل محمد الخامس، وإلى استعمال مختلف الأساليب "المخزنية" البائدة التي كانوا يتقنونها⁽¹⁾، وسلكوا أساليب شيطانية رخيصة هم وعملاء الاستعمار وأصحاب المصالح والحاقدون والموتورون - وجميع هؤلاء كانت أسماؤهم و"أخبارهم" معروفة لدينا. منهم من انتقل إلى دار الجزاء ومنهم من ينتظر - فعلوا ذلك للتأثير في ولي العهد ووضعه في قفص. (وقد سبق له رحمه الله أن استعمل ذات يوم في حديث مع بعض قادة الاتحاد هذه العبارة : "أنا في قفص"!) وفي النهاية نجحوا في مسعاهم إذ أعلن جلاله محمد الخامس في 24 مايو 1960 أنه قرر أن يرأس الحكومة وينيب عنه في مزاولة شؤونها الأمير ولي العهد.

1 - يحكى أنه عندما جند هؤلاء ولي العهد ليطلب من والده إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ولما رأوا أن الملك الراحل محمد الخامس لم يستجب لهذا الطلب قال محمد أبا حنيني، أحد قيادي دار المخزن، لولي العهد: افعل كما كان أجدادك يفعلون. أسجد أمام والدك وأمسك بقدميه تقبلهما ولا ترفع رأسك إلا حين يمدك بتلبية مطلبك! ويقال إن الملك محمد الخامس قد تأثر بالموقف، ووعد

ومع أننا سنفصل القول في هذه التطورات (الكتيب القادم) فإنه من الضروري الإشارة هنا إلى المعطيات التالية :

1- اعتذر الاتحاد عن المشاركة في الحكومة الملكية التي ضمت جميع الأحزاب بما في ذلك حزب الاستقلال الشيء الذي رفع الغطاء عن دائرة الصراع، خصوصا عندما صار كديرة "صاحب الوقت" بكيفية علنية، وصار الاتحاد مستهدفا رسميا.

2- لم تمر سنة حتى تم الإعلان بكيفية فاجأت الجميع عن وفاة الملك محمد الخامس إثر عملية بسيطة قال كثير من الأطباء آنذاك إنها لم تكن ضرورية. (انظر العدد القادم).

3- ومع وفاة الملك محمد الخامس قام المرحوم الحسن الثاني باستشارات واسعة مع الأحزاب حول طبيعة المرحلة. فكان جواب الاتحاد شفاهة ثم كتابة، واضحا وحاسما. لقد طرح بصراحة أن هناك اختيارين لا ثالث لهما: إما الحكم الفردي، وإما الحكم الديموقراطي. وقد اختار جلالتة الحكم الفردي، وتبريره (التفاصيل في العدد الذي نخصه للمسألة الديموقراطية). ومنذ ذلك الوقت ونحن نستعمل عبارة "الحكم الفردي" في صحافتنا وأدبياتنا الحزبية.

4- دخل المغرب إذن مرحلة الحكم الفردي المعلن والرسمي، وصار خصوم الاتحاد هم خصوم الديموقراطية رسميا. وتكرس هذا الاختيار مع تعيين أوفقيير وزيرا للداخلية، فتخذ مسلسل القمع مجرى أوسع وأشمل.

5- ذلك من جهة، ومن جهة أخرى يجب التذكير بأن المقاومين الذي قاموا برودود أفعال عنفية أثناء الحملة التي شنت

عليهم في فبراير 1960 بتهمة "التآمر على ولي العهد" كما بينا، لم يكن قد شملهم قرار "إطلاق السراح" الذي اتخذته محمد الخامس في يونيو 1960، بل تركوا يواجهون المحاكمة. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالقائد البشير، الذي تحدثنا عنه قبل، وبالمقاوم بنحمو المعروف بـ "الفخري" الذي كان قد اشتبك بالسلح مع رجال الشرطة بالدار البيضاء في إطار ردود الفعل المشار إليها، وكان قد اعتقل ثم حوكم وصدر في حقه هو وثلاثة من رفاقه الحكم بالإعدام يوم 19 غشت 1961. وعلى العكس مما كان منتظرا عمد الحكم الفردي إلى تنفيذ الإعدام فيهم يوم 24 يناير 1962، مما أثار موجة من السخط عميقة لم يسبق لها مثيل.

وقد عكست "التحرير" ذلك السخط منذ عدد 25 يناير 1962 إذ نشرت الخبر على صدر صفحتها الأولى بعنوان كبير على ثمانية أعمدة: "إعدام أربعة مقاومين في السجن المركزي بالقنيطرة"، وهؤلاء هم : مولاي إدريس بن أحمد الدكالي، وأحمد بن محمد تاجا المدعو الجابوني، وعبد الله الزناكي، ومحمد بن حمو. وذكرت التحرير بكون محمد بن حمو كان قد حكم عليه بالإعدام أيام الاستعمار وأنه لم ينفذ فيه الحكم فخرج من السجن في عهد الاستقلال. كما نشرت جريدة "التحرير" بالمناسبة صورة تذكارية له وهو مطوق بعدد من البوليس الفرنسي بلباسهم الرسمي في قاعة المحكمة الفرنسية بالمغرب. وتحت الصورة العبارة التالية: "الشهيد محمد بنحمو حكم عليه الاستعمار بالإعدام ... وأعدمه الحكم الفردي"، في عهد الاستقلال (انظر الغلاف الأخير). وأضافت

التحرير أنه في ساعة الإعدام امتنع بنحمو من أن تعصب عينيه حين إطلاق الرصاص عليه وفضل أن ينطق بما نطق به المقاوم الراشدي حينما واجه تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدرته عليه محكمة السلطات الفرنسية أيام الحماية، صارخا: "أتركوني أرى ولآخر مرة سماء المغرب الذي أموت في سبيله". وعندما تقدم الجند لإعدام عبد الله الزناكي هتف عاليا: "يحيى التاريخ". أما ثالثهم فقد صاح يقول: "هذا ما يجازينا به الإقطاع". (التحرير 25 يناير 1962).

6- في تلك الظروف التي ذكرنا، كان رد فعل آخر يشق مساره الخاص به: إنه ذلك الذي طغى فيه اسم صاحبه حتى أصبح اسمه على كل لسان، خصوصا سنة 1962-1963. إنه "شيخ العرب"، واسمه الحقيقي أحمد أكوليز. وهو أحد المقاومين الذين دخلوا السجن في السنة الأولى من الاستقلال لكونه انتقم من ضابط الشرطة الذي أطلق النار على علال بن عبد الله حين هجم على الملك الدمية محمد بن عرفة. كان هذا الضابط شرطيا في البوليس الفرنسي ومعروفا بإيذائه للوطنيين والمقاومين. وقد بقي في منصبه بعد الاستقلال ونقل إلى أكادير. وهناك فوجئ به "شيخ العرب" وكان يعرفه منذ إقامته في الرباط قبل الاستقلال، فلم يتردد في تصفيته. وكانت سنة 1956 قد عرفت تصفيات من هذا النوع، وأخرى بين بعض تنظيمات المقاومة. دخل "شيخ العرب" السرية. وفي سنة 1958 سلك المسلك نفسه مع قائد قريته الذي كان يتعسف في ممارسة السلطة، وقد اشتكى منه السكان لكونه كان يعتدي على شرف العائلات ويهتك الحرمات. ويقال إن عائلة من أقارب شيخ

العرب قد تعرضت لذلك، فما كان من هذا الأخير إلا أن تقدم إليه وقتله. وكانت النتيجة أن حكم عليه بالإعدام، وهو ممعن في سرية أعجزت الأجهزة المختصة، فلم تستطع اعتقاله.

وهكذا فعندما شنت حملة القمع على المقاومين بتهمة التآمر على حياة ولي العهد في فبراير 1960 كان "شيخ العرب" قد أتقن لعبة الاختفاء والتنكر. ويقال إنه منذ ذلك الوقت بدأ في تنظيم "مقاومة جديدة تتم ما لم تنجزه الأولى". ويبدو أن نشاطه في هذا الاتجاه قد اتسع مع بدايات 1962. ففي تلك الفترة نقل إلي خبر مشاجرة جرت في حانة بالقنيطرة بين رجال من الشرطة السرية وشخص ممن كانوا يصنفون من "أطر" الاتحاد، مشاجرة انطلق فيها لسان هذا الأخير مهددا الشرطة بـ"الثورة" وما في معناها من الكلام غير المسئول. وصلني الخبر على عجل، وأبلغته من يهمة الأمر من قيادة الاتحاد على عجل أيضا. وأجري نوع من التحقيق في المسألة، ولكن لم يقع تدخل من النوع الذي يجعل حدا للنازلة.

ومنذ ذلك الوقت تقريبا وأخبار "شيخ العرب" تنتقل إلي مرة أو مرتين في الأسبوع من أحد الأصدقاء الذين كانوا على صلة به (المرحوم أ. ب.). لقد كان اسم "شيخ العرب" على كل لسان. ومع أن ما يقال عنه كان من قبيل أخبار "راديو المدينة" التي يتبجح بها في المقاهي، كالمقهى التي ذكرتها سابقا "لوبيوتي بوسي" بالدار البيضاء، فإن انتشار هذه الأخبار على نطاق واسع قد هيج أجهزة البوليس التي لم تستطع العثور عليه ولا اقتفاء أثره، وصار شبعا يصدق عليه "راه راه ما شفتاه"!

والمبالغة والتضخيم من مميزات ما كان يروى عن هذا الرجل الذي أصبح بحق أسطورة. وكان يصدق على ما كان يصلني من الأخ المشار إليه من الأخبار "الرسمية" عن "الشيخ" ! لقد كانت تتصف هي بالمبالغة، وتتعدى إمكانيات هذا الرجل الذي كان يقع هو وتنظيمه خارج الاتحاد وتنظيماته الرسمية. ومع أن الشرطة كانت على يقين من أنه يقع خارج الاتحاد كحزب وكتنظيم وكاختيار فإن شيوع اسمه وأخباره وعجز البوليس عن اكتشاف أمره دفع أجهزة السلطة إلى الاعتقاد بأن حملة شاملة على الاتحاد الوطني ستمكن من اكتشاف الطريق إليه، تماما مثلما يحدث عندما تقفل مخارج الصهريج وتصفى مياهه كلها ليبقى "السك" معزولا بوضوح.

والحق أن تنظيم "الشيخ" لم يكن الوحيد في الساحة الموازية لمجرى الاتحاد الوطني. لقد برز طرف آخر ربما جاء كرد فعل منافس لتنظيم "شيخ العرب"، وربما كان هناك من يرى أن "شيخ العرب" ليس يقدر وحده على ما يريد أن يقوم به، وربما.. وربما! وكانت أصداء هذا التنظيم المنافس تتردد في أوساط بعض الأطر الاتحادية ممن كانوا يشكلون طاقم الكتابة العامة بشارع علال بن عبد الله يومئذ، وليس من المستبعد أن يكون الحديث في مثل هذه الأمور يجري هناك بين بعضهم. وبما أن المكان كان "مدخولا"، فقد كانت الأخبار تصل إلى البوليس أولا بأول، وكلها كلام في كلام. وعلى إثر ذلك علمت من المرحوم (أ. ب) أن "شيخ العرب" قرر تجميد مشروعه، خصوصا عندما تبين له أن قيادة الاتحاد ليست في هذا الاتجاه.

7- في هذا الوقت كانت المعركة مع كديرة وحزبه على أشدها. خصوصا منذ أن أعلن عن تأسيس "الفديك" (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) في 20 مارس 1963 أي شهرين فقط قبل الانتخابات البرلمانية المقررة. كان كديرة مديرا للديوان الملكي ووزيرا للداخلية والفلاحة. وقد حضر الإعلان عن تأسيس حزبه في فندق المنصور بالدار البيضاء، بعض الوزراء: أياحنيبي والخطيب وأحرسان، وأيضا مدير الأمن الوطني الكولونيل أفقيير! وكانت قد جرت صفقة مالية بين كديرة في نفس الفندق مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل، كان من نتائجها أن قرر هذا الأخير مقاطعة الانتخابات البرلمانية لفسح المجال أمام حزب كديرة والمتحالفين معه، لـ "ينطحوا" الاتحاد الوطني، معزولا (سنشرح هذا فيما بعد).

8- وكان طبيعيا أن ترتفع لهجة "التحرير" بل أيضا لهجة تصريحات قيادة الاتحاد. مما سنفصل القول فيه في الكتاب الذي سنخصصه للمسألة الديمقراطية. لنقتصر هنا على هذا المثال: ففي حوار مشترك بين الشهيد المهدي والفقيه عبد الرحيم مع مندوب مجلة جون أفريك تناول تأسيس حزب كديرة أدلى القائدان الاتحاديان بتصريح غاية في الصراحة، وردت فيه عبارات لم تكن مألوفة، مثل قولهما: "خضم الاتحاد الوطني في الحقيقة ليس كديرة، بل مولاه الحسن الثاني الذي يرفض الاضطلاع بمهمته الطبيعية، مهمة الحكم (بالفتح) فوق الأحزاب". أيضا: "الملك تحول إلى رئيس كتلة من المصالح"، "القصر عمل على تفتيت الأحزاب والحركة الوطنية ليقيم حزبه الوحيد"، "معارضة حكومة

عبد الله إبراهيم كانت من ولي العهد". "الملكية كانت قد انتهت وقد أحياءها الوطنيون". "المهم ليس شكل الحكم، ملكيا أو جمهوريا. المهم هو المضمون: إخراج البلاد من التخلّف". "إذا كان هناك من يحارب الملكية فهو الملك نفسه". يلي ذلك شروط الاتحاد للمشاركة في الحكم (نشرت التحرير هذه التصريحات يوم 10 أبريل 1963، نقلا عن جون أفريك التي نشرتها في أواخر مارس من نفس السنة) سنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد).

9- كان ذلك في إطار حملة انتخابية ساخنة جدا أسفرت عن اكتساح الاتحاد للساحة، فاضطر الحكم إلى الاعتراف له بشيء مما حصل عليه. كان التزوير علنيا ورسميا. ومع ذلك بقي للاتحاد نحو 28 مقعدا تكون منها فريق برلماني صلب.

واذن، فبالنظر إلى هذه المعطيات كان من الطبيعي أن يفكر الحكم مرة أخرى في التخلص من الاتحاد. ومن هنا بدأ حبك المؤامرة التي سبق الحديث عنها في مدخل هذا الكتيب، مؤامرة 16 يوليو 1963 التي اعتقل فيها أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد من مكان اجتماعها في مقر الحزب (راجع الفقرة رقم 6 من المدخل). كانت أخبار هذه المؤامرة تصلنا. ومن حسن الحظ أنه تم إقناع الشهيد المهدي بمغادرة المغرب، لأنه كان مستهدفا في حياته، فغادر فعلا يوم 15 يونيو 1963.

تلك قصة وجه واحد من وجوه الصراع الذي خاضه الاتحاد في الستينات مع الحكم الفردي. وفي الكتيبات اللاحقة قصص أخرى.

